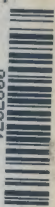




Bibliotheca Alexandrina



0097071

مقدمة

هذه مجموعة « احاديث » كتبتها في « المقطم » وفي « الاهرام » وفي « البلاغ »
ماعد الحديث الاخير عن قتال السويس فإنه لم ينشر. وهما يان موضوعات هذه الاحايت

الحديث الاول - موضوعه وفيات الاطفال في القطر المصرى واحصاء رسمى عنها
الحديث الثانى - موضوعه وجوب انشاء مساكن للعمال والصناع والزراع في القطر
المصرى ويان ما تعلمه الحكومات في فرنسا وانجلترا وايطاليا والمانيا
وبلجيكا وفي بلاد اسوج ونروج وفنلندا وتشكوسلوفاكيا والمانترك
وبولونيا وغيرها من البلاد الراقية وفي بعض المدن الكبرى

الحديث الثالث - كلام على نظام الوقف وفيه اول احصاء صحيح عن مساحة الامطان
الموقوفة والمعارات الموقوفة وقفا أهليا ووقفا خيريا وتأثير نظام الوقف
في حالة البلاد الاقتصادية والعمرانية

الحديث الرابع - عن سابقة في جواز ابطال الوقف

الحديث الخامس - بحث في أوقاف اديرة الرهبان وقد تضمن نبذة تاريخية عنها
وعن الخلاف الذى قام بين رؤساء الاديرة والمجلس الى

الحديث السادس - بحث في احالة كبار الموظفين الى المعاش من الوجهة القانونية

الحديث السابع - فيه كلام على اختلاف الدارين وتصريح ٢٨ فبراير

الحديث الثامن - موضوعه الخبراء في الخطوط في مصر

الحديث التاسع - كلام على وجوب شطب العبارات الجارحة من الاوراق القضائية

الحديث العاشر - بحث في تقسيم القضايا بحسب أنواعها وتوزيعها على الدوائر المتنوعة
تسهيلاً للتقاضى

الحديث الحادى عشر - فيه كلام في وقفية المرحوم بك فهمي ووجوب اعتبارها
صحيفة من الوجهة الشرعية والقانونية

- الحديث الثاني عشر - فيه كلام على مبدأ جديد في نزع الملكية للمنفعة العامة
- الحديث الثالث عشر - فيه كلام على المحاكم الشرعية والمجالس المالية
- الحديث الرابع عشر - فيه كلام عن بطلان سيرة القضاء في مصر
- الحديث الخامس عشر - بحث في محاكمة الضباط الأربعة
- الحديث السادس عشر - فيه كلام على ما يقع بين القضاة والمحامين من الخلاف
- الحديث السابع عشر - فيه بحث في العتق والرق والولاء شرعاً ونظاماً
- الحديث الثامن عشر - عبارة عن بحث في أحكام القضاء في قضايا المواد المخدرة ووجوب التمييز بين المتهمين بتماعلي المواد المخدرة والمتهمين بالاتجار بالمواد المخدرة
- الحديث التاسع عشر - كلمة في قانون المضاربات
- الحديث العشرين - بحث في قانون عقيد زراعة القطن
- الحديث الحادي والعشرين - بحث في أسماء الاعلام قديماً وحديثاً
- الحديث الثاني والعشرين - بحث في الكلمات المخيلة على اللغة العربية
- الحديث الثالث والعشرين - يتضمن نبذة تاريخية ومالية عن قتال السويس

عزير غانكي

أَحَادِيثُ

عمرانية . اجتماعية . تشريعية

قضائية . زراعية . لغوية

المطبعة العصرية

مهریت اول

۱,۹۶۹,۳۱۸

۱

فی خلال عشر سنوات من سنة ۱۹۱۸ الى سنة ۱۹۳۷ مات ۱۸۰,۰۰۰ طفل من اطفال الامهات المصريات . ماتوا بسبب نقشی الامراض فی المدن وفي القرى، وقتکها بالاطفال هذا الفتک اللریع ، ولا عناية ولا رعاية ولا وقاية . لا من الحكومة ولا من الامة .

ولعلک تظن أن هذا العدد الهائل هو مجموع وفيات الاطفال فی القطر برمته . ولكن ظنک هذا بعيد جداً عن الحقيقة . إذ أن هذا العدد الهائل هو عن وفيات الاطفال فی مدينة القاهرة وحدها . أضف الیه عدد وفيات الاطفال فی ثغر الاسکندرية ومقداره ۹۱۲۲۳ فيكون مجموع وفيات الاطفال فی مدينتين اثنتين من مدن القطر المصری ۲۷۱۲۲۳ . ألا یقشع بدنک من هول هذا العدد فی وفيات الاطفال فی مدينتين اثنتين بسبب عدم عناية الحكومة بتوفير أسباب وقاية الاطفال من مخالب الموت ؟ و یقشع بدنک اکثر اذا علمت ان عدد وفيات الاطفال فی صوم القطر فی خلال اللدة ففسها بلغ ۱,۹۶۹,۳۱۸ . هذا اذا صحت الاحصاءات الرسمية . ولكن الحكومة تظن انه «لا یمکن الاعتماد علی احصاءات المتوفین فی الاریاف خصوصاً وفيات الاطفال » . معنی هذا أن وفيات الاطفال فی صوم القطر تزيد زیادة عظيمة علی ۱,۹۶۹,۳۱۸ وهي بالتحقیق تزيد علی ۲,۰۰۰,۰۰۰

ومن يستقرى جداول الاحصاءات الرسمية يجد عدد وفيات الاطفال آخذاً في الازدياد . فنلا يجد عدد وفيات الاطفال في مدينة القاهرة بعد أن كان ١٥٠٥٦٠ في سنة ١٩١٩ زاد الى ١٧٠٦٤٣ في سنة ١٩٢٢ ثم ارتفع الى ١٩٤٥٧ في سنة ١٩٣٣ ثم بلغ ٢٠٠٩٢٤ في سنة ١٩٢٥ ، وكذلك يجد زيادة وفيات الاطفال في ثغر الاسكندرية مطردة . فبعد أن كانت ٧٣٩٢ في سنة ١٩١٧ زادت الى ٩٥٤٤ في سنة ١٩٢٣ ثم بلغت ١٢٠١٣٩ في سنة ١٩٢٥ . وكذا عدد وفيات الاطفال في عموم القطر بعد أن كان ١٧١٣٤٨ في سنة ١٩١٩ زاد الى ١٨٤٠٢٨٤ في سنة ١٩٢٠ ثم بلغ ١٨٧٦٦٤ في سنة ١٩٢٢ ثم علا الى ٢٠٩٦٧٢ في سنة ١٩٢٣ ثم ارتفع الى ٢٢١٨١١ في سنة ١٩٢٥ حتى وصل ٢٢٩٠٩٦ في سنة ١٩٢٦

ان هذه النتيجة محزنة جداً . ان موت ١٩٦٩٣١٨ طفلاً في خلال عشر سنوات بمعدل ٢٠٠٠٠ طفل في كل سنة مسألة جدية بنظر أولى الأمر ، وفيها الدليل الكافي على ان الحكومة مهمة اهمالاً فاحشاً في حق ابناء البلاد الذين لا يضمنون عليها مال . وما ينفق في شؤون الصحة قليل جداً بالنسبة الى ايرادات الدولة ، وايرادات الدولة ، وما أدراك ما ايرادات الدولة ، يزيد مالها الاحتياطي على ٣٣٥٠٠٠٠٠ جنيه متجمد في خزائن الحكومة وفي خزانة البنك الاهل

لو أن نصف الاطفال الذين ماتوا في خلال السنوات العشر الماضية عاشوا لكننا رأيناهم شباناً أقوياء . ثم رجالاً أشداء يعملون لخدمة وطنهم في الزراعة والتجارة والصناعة وغير ذلك من الشؤون المالية والتجارية والصناعية

نذكر هذه الارقام الغلظية ولا نشعر باضطراب قلوب الامهات اللواتي مات لهن ١٩٦٩٣١٨ طفلاً . كما لا نشعر بدرجة تأثير وجود هؤلاء الاطفال في مصالح القطر لو بقوا احياء يعملون . لأن قوة كل بلد في عدد ابنائه . والبلد القوي يميل الناية بابنائهم الصغار لهذه الدرجة الفاحشة يأتي عليه يوم يعجز فيه عن الكفاح في معترك هذه الحياة . نتنقل الآن الى سبب اطراد زيادة وفيات الاطفال . تعلن الحكومة ان « اكبر عامل لزيادة وفيات الاطفال في القطر المصري هو اشتداد حرارة الجو خصوصاً في فصل الصيف .. ثم جعل الامهات بطرق تربية الاطفال ورعايتهم ... »

أنا لست من هذا الرأي . لأني اعتقد ان سبب كثرة وفيات الاطفال في الاريايف راجع الى سبين رئيسين :

- الاول : قذارة مساكن الفلاحين وعدم توفر الشروط الصحية فيها . الرجل وزوجته وأولاده وبناته صفاراً وكباراً ينامون في قاعة واحدة مظلمة لا هواء فيها ولا شمس ، وبجوار القاعة دروة فيها المواشى والبهائم من جواميس وثيران وأبقار وحيد ونعاج وغير ذلك . فكيف نرجو الصحة لاطفال صفار هذه حالهم ، وهذه حال عائلاتهم ؟
- الثاني : عدم قوّة مياه الشرب . فان الفلاح وزوجته وأولاده وبناته يشربون مياه السواقي والترع بأوساخها وأعشابها وجراثيمها ، ولا يوجد في القطر المصري برمة قرية واحدة فيها مياه شرب مقطرة قية . وفي أيام التحاريق نجد الفلاحين يحضرون في مجارى المساقى وفي مجارى المصارف حفراً يشربون منها مياه النشع ، ومعلم هذه المياه ملوثة بالميكروبات . هذا ما أعرفه بالمشاهدة والاختبار . ومعالجة هذه الحالة سهلة بتوفير أسباب النظافة في بلاد الفلاحين ، وتوفير المياه النقية الصالحة للشرب لهم في جميع قرى القطر . نعم ان هذا العمل يستدعى نفقات طائلة جداً . ولكن مهما بلغت هذه النفقات فهي ليست شيئاً مذكوراً بالنسبة الى صون حياة ٢٠٠ ٠٠٠ طفل يموتون سنوياً . وفي المحافظة على حياتهم محافظة على قوى هذه البلاد . اذا ضمت الحكومة جهودها الى جهود الامة سهل عليهما مقابلة كل هذه المصاعب . فمن السهل على الحكومة مثلاً أن تفرض على الملاك عند انشاء العزب أن يبنوها حسب القواعد الصحية . واذا كانت تكاليف انشاء العزب على أحدث القواعد الصحية تبهظ كاهل الملاك ، فمن واجب الحكومة أن تشترك معهم في النفقات ولو بالنصف . كذلك يجب على الحكومة أن تركب في كل قرية طلمبة لرفع المياه النقية من باطن الارض ، وتحرم على الاهلين محرمياً بأنا الشرب من مياه المساقى والترع . ودق الطلمبات في القرى يكون على نفقة الحكومة وبمراقبتها وتحت مراقبتها . نرى الحكومة تحضر المساقى العمومية والمصارف العمومية وتطهرها كل سنتين او ثلاث سنوات على حسابها الخاص تحسبنا للاطيان وخدمة الزراعة . فما بالها لا تعطي للفلاحين نصف العناية التي تبذلها للاطيان ؟ وما بالها لا تنفق على صون أرواح الفلاحين نصف ما تنفقه على صون خصب

الاطليان ؟ هل فدان الطين أغلى في نظرها من روح الفلاح ومن روح ابنه ؟
ولاستكمال أسباب النظافة في القرى يجب بناء «بيوت خلا» صحية في كل قرية
يفرض على الاهلين عدم الالتجاء الا اليها . كذلك تبني في المدن وفي القرى حمامات
عمومية مجاناً للفقراء من الاهالى .

ما فائدة فرض الضرائب وجباية الاموال وتحصيل الرسوم الجركية والقضائية
الباهظة وتخزين ٣٣٥٠٠٠٠٠ من الجنيهات في خزائن الحكومة وفي خزائن
البنوك مالا احتياطياً ان لم يخصص جزء من هذه الاموال الضخمة لصون ارواح
المباد ؟ أليس اتفاق هذه الاموال في صون ارواح الناس أولى الف الف مرة من
اتفاقها في المظاهر الكاذبة ، وكثير ما هي في مصر ؟

أما بالنسبة الى الاطفال في المدن فبانشاء دور للولادة، ومستشفيات، ومستوصفات،
ومصحات للفقراء مجاناً وتعيين أطباء مخصصين لميادة المرضى الفقراء في منازلهم بلا
مقابل ، وتقديم ما يلزم لهم من الادوية مجاناً ابتغاء مرضاة الله ليس الا ، وحبذا لو فكرت
الحكومة أيضاً في حماية المال الاطفال الذين يستغل أرباب العمل قهرهم وشبابهم
لتشغيلهم عشر ساعات وثلاث عشرة ساعة بلا شفقة ولا رحمة . وعندى ان أمم ما يجب
على البرلمان الاشتغال به انما هو سرعة سن قوانين لحماية المال الاطفال من استبداد
أصحاب المصانع والتاجر . فان اجهاد الاطفال عشر ساعات بالعمل الشاق المتواصل
يضعف من بنيتهم ويذهب من قوتهم ، فاذا ما أصابهم مرض لا يقوون على احتماله
ويموتون . ويجب أن يفرض على أرباب المصانع والتاجر عدم تشغيل الاطفال طول
مدة الاسبوع بل يعطى لهم يوم راحة اجبارى في كل اسبوع كما هو الحاصل في أوروبا
نعود الآن الى السببين الذين علت بهما الحكومة زيادة وفيات الاطفال الا
وهما ، اشتداد الحرارة في فصل الصيف ثم جعل الامهات بطرق تربية الاطفال ورعايتهم .
من السهل على الحكومة وعلى الامة تدارك هاتين علتين لو انهما عنيتا جدياً
كما تمنى البلاد الاخرى بتوفير أسباب اصطيف الاهالى على شواطئ البحار أو
شواطئ البحيرات . وعنيتا أيضاً بتعليم الامهات طرق تربية الاطفال والعناية بهم .
جلت كثيراً في البلاد الاوربية فوجدت الحكومة تسهل كثيراً للاهالى الاصطيف

على شواطئ البحار . تقسم أراضيها الواسعة وتبيعها للاهالى بأثمان معتدلة على آجال واسعة ، أو تؤجرها لهم لمدة طويلة بأسعار يسيرة . وتمتد الشركات المالية بأموال فوائده يسيرة لتبنى منازل للاهالى تقسط أثمانها على سنوات عدة . ثم تسهل الاسفار فى فصل الصيف فتخفض تذكار السفر على السكك الحديدية تخفيضاً كبيراً . وتعطى للعائلات امتيازاً خاصاً بتخفيض الاجور تخفيضاً يتراوح بين ١٠ و ١٥ و ٢٠ و ٢٥ و ٣٠ و ٣٥ و ٤٠ فى المائة حسب نسبة عدد أعضاء العائلة . وتجعل مفعول التذكار ساريًا لمدة شهر أو شهرين أو ثلاثة . فلا الحكومة المصرية فكرت فى عمل شئ من هذا ولا الامة فكرت فى تنبيه الحكومة الى عمل شئ من هذا . هذا بالنسبة الى الاصطيف . أما بالنسبة الى تعليم الامهات طرق تربية اولادهن والعناية بهم فمن السهل تعيين لجنة من الاطباء والطبيبات وبعض ذوى الخبرة لوضع برنامج واسع النطاق يطبق فى المدن وفى البنادر وفى القرى

٢

حزنت حزناً شديداً عندما قرأت النتيجة التى وصلت اليها جهود لادى لويد . كنت قبيل الحرب فى احدى مدن المانيا Duren واذا بما كم البلد قد دعا اليه بعض الاعيان للاكتساب بيلمج ما يعضدون به الكونت تسبلن صاحب المنطاد الالماني المشهور . فما هى الا أيام معدودات حتى اجتمع لديه مبلغ ٤٦٠٠٠ جنيه . هذا اكتاب مدينة واحدة من مدن المانيا لتعصيد مشروع الطيران . ونحن هنا فى مصر ندعى لوقاية ٢٠٠٠٠٠ طفل من اولادنا يموتون سنوياً بسبب الفقر والجهل ولا نجمع سوى بضعة آلاف من الجنيهاً لا تزيد على العشرة ، وعندنا ٣٣٥٠٠٠٠ جنيه مالا احتياطياً ، وعندنا الاوقاف الواسعة ، والخيرات الكثيرة ، والميزانية الضخمة ، وأغنياؤنا لا يحصيهم عد

لو أنصفت الحكومة وأنصفت الامة لوجب أن تكون قائمة الاكتسابات والتبرعات هكذا :

- ٢٥٠٠.٠٠٠ جنيه من الحكومة على خمس سنوات كل سنة ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (وميزانيتها تبلغ ٣٨٩١٩.٠٠٠ جنيه . ومالها الاحتياطي ٣٣٥٠٠.٠٠٠ جنيه)

- ٢٥٠.٠٠٠ جنيه من وزارة الاوقاف على خمس سنوات كل سنة ٥٠.٠٠٠ جنيه (وأطيان الوقف الخيري تبلغ ٩٠.٠٠٠ فدان ريعها هي والقنارات الموقوفة ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه)

- ١٠٠.٠٠٠ جنيه من الاوقاف الملكية على خمس سنوات كل سنة ٢٠.٠٠٠ جنيه (وايرادها ٦٩.٠٠٠ جنيه)

- ٢٠٠.٠٠٠ جنيه من الشركات الكبرى (مثل شركة قناة السويس وايرادها في سنة ١٩٢٧ بلغ ٨٥٠٠.٠٠٠ جنيه) وشركة المياه (وصافي ربحها بلغ ٢٤٦.٨٨٨ جنيهًا في كل سنة) . شركة النور . شركة الترامواي . شركة اللوكاندات بهلر - وهي تبيع سنوياً ١٠٠.٩٥٥ جنيهًا وتعطى مساهمها ربحاً مقداره ٣٥ ٪ . وشركة كوك وشركات الملاحة الانكليزية والفرنساوية والايطالية والهولندية وهي كثيرة جداً) على خمس سنوات كل سنة ٤٠.٠٠٠ جنيه

- ١٠٠.٠٠٠ من البنك الاهلى على خمس سنوات كل سنة ٢٠.٠٠٠ جنيه (وأرباحه تزيد على ٦٤٠.٠٠٠ جنيه سنوياً - ويدفع لمساهمي ربحاً مقداره ١٧ ٪ سنوياً - وأمواله الاحتياطية ٢٦٧٥.٠٠٠ جنيه)

- ١٠٠.٠٠٠ البنك القارى على خمس سنوات كل سنة ٢٠.٠٠٠ جنيه (وصافي ربحه في سنة ١٩٢٧ بلغ ٧٥١.٧٤٥ جنيهًا)

- ٥٠.٠٠٠ بنك الانجلو على خمس سنوات كل سنة ١٠.٠٠٠ جنيه

- ٥٠.٠٠٠ البنك العثماني على خمس سنوات كل سنة ١٠.٠٠٠ جنيه

- ٥٠.٠٠٠ بنك مصر على خمس سنوات كل سنة ١٠.٠٠٠ جنيه

— ٢٠٠.٠٠٠ ر. بنك الكريدى . بنك اثينا . البنك البلجيكي . البنك الايطالى .
البنك الالماني . البنك التجارى . البنك الزراعى (وأمواله الاحتياطية تبلغ ١٠١٢٧٧ ر. ١٩٠١
جنيهاً ووربحه فى السنة الماضية بلغ ٢٩٤٥٥٥ ر. جنبها) . بنك الرهونات (ووربحه فى
السنة الماضية بلغ ١٢٩٢٤٧ ر. جنبها) وسائر البنوك الاخرى

— ١٠٠.٠٠٠ ر. أصحاب المحلات التجارية : صيدناوى . شيكوريل . شمالا . لوفر .
اوروزدى . ماتوسيان . ملكونيان . ديمترينو . جناكليس . وما اليها . يقسط عليها على
خمس سنوات

— ٢٠٠.٠٠٠ ر. جروبي . سولت . فلوران . وغيرهم ويقسط عليهم على خمس سنوات
— ٥٠٠.٠٠٠ ر. الدوائر الكبيرة على خمس سنوات . دائرة سموالوالدة . دائرة السلطان
حسين . دائرة البرنس سيف الدين . دائرة البرنس حليم باشا . دائرة البرنس محمد ابراهيم .
دائرة البرنس محمد على . دائرة البرنس يوسف كمال . دائرة الاميرة أمينة اسماعيل .
دائرة الاميرة نعمت هانم مختار . دائرة الاميرة خديجة عباس حليم . دائرة عمر سلطان .
دائرة رياض باشا . دائرة شواربى باشا . دائرة مظلوم باشا . دائرة بدرابى باشا .
دائرة لطف الله . وغير ذلك من الدوائر التى لا يعرف لها أول ولا آخر

— ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه تجميع من كبار الأغنياء فى مصر من وطنيين وأجانب (آه
لو كنت مصطفى كمال)

وما يعمل فى مصر يعمل مثله فى ثغر الاسكندرية . وما يعمل فى مصر والاسكندرية
يعمل مثله فى سائر مدن القطر . وحبذا لو فكر البرلمان فى زيادة الاموال الاميرية
على الأتبان وعلى عوائد الأملاك واحداً فى المئة مدة خمس سنوات . يخصص مبلغها
لمشروع وقاية الأطفال . ومجموع الأموال المقررة ٢١٩.٠٩٠ ر. جنبها الواحد فى المئة
منها يعادل ٥٢.١٩٠ ر. جنبها وهى فى خمس سنوات ٢٦.٥٩٠ ر. جنبها . وعوائد الاملاك
فى مصر والاسكندرية وسائر المدن تبلغ ٧١٣.٠٠٠ ر. جنيه الواحد فى المئة منها يعادل
٧١٣.٠ ر. وهى فى الخمس السنوات ٣٥.٦٥٠ ر. جنبها فمجموع المبلغين ٢٩٦.٢٤٠ ر. جنبها —
ومن منا لا يرضى عن طيب خاطر دفع قرش واحد عن كل مائة قرش أو دفع جنيه

واحد من كل مائة جنيه يدفعها ضريبة ، خصوصاً إذا كان الغرض من زيادة الضريبة انتشال ٢٠٠.٠٠٠ طفل سنوياً من براثن الموت ، وبهذه الوسائل كلها يتجمد في بحر الخس السنوات مبلغ لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات تصلح لأن تكون أساساً لعمل اصلاحى صحى واسع النطاق فى المدن وفى القرى وفى العزب. وإذا لم تكن نتيجة هذه الجهود سوى انتشال ١٠٠.٠٠٠ طفل من المائتى الف الذين يموتون سنوياً ضحية الجمل والفقر لكفى (١)

(١) فى الصحف الفرنسية بيانات عن ميزانية وزارة الصحة السومرية والأسلاف الاجتماعى تختلف منها لمرة هذه الأرقام الناطقة :

تقرر لحماية الامومة والطفولة (١٠٧.٩٠٠.٠٠٠) من الفرنكات . وتقرر للصحة السومرية (٣٧.٤٠٠.٠٠٠) من الفرنكات . وخصص مبلغ (٢١.٠٠٠.٠٠٠) لأعمال التنقية والتطهير : وجعل مبلغ (٤٣.٠٠٠.٠٠٠) لزيادة المياه الصالحة للشرب . ورصد مبلغ (٦٧.٠٠٠.٠٠٠) للأسلاف الاجتماعى فيوزع على مكافحة الدرن الرئوى والزهرى والسرطان ونحوها . وجعل مبلغ (٢١٢.٠٠٠.٠٠٠) لحماية الاسرات الكثيرة النسل . وخصص مبلغ (٢٣٦.٠٠٠.٠٠٠) للأسلاف الطبي .

إذا أردت ان ترفع مستوى أخلاق الفلاح او الصانع أو العامل فابدأ بتحسين مسكنه . مسكن الرجل يكاد يكون مقياس درجة رقيه . ان كانت نفس الرجل تطيب للسكنى فى دار قذرة ، كانت اخلاقه فى مستوى حال داره

أدخل دار أى فلاح فى عزبة من عزبنا، أو فى قرية من قرانا، أو فى بلدة من بلاد القطر المصرى ، تجد الفلاح يعيش مع زوجته وأولاده وبناته وبهائمته ومواشيه وفراخه وكلابه فى قاعة أو قاعتين، تحيط بهما دروة فيها يقضى الكل حوائجهم المنزلية والطبيعية. ولا تسل عن الذباب والموام التى تعيش من قذارة أجسادهم وعيونهم، وتسرح سيفه شعرهم وجلدهم . ومثل العامل والصانع فى المدن والبنادر كمثل الفلاح فى العزب والقرى سواء بسواء

الفلاح المصرى أولى فلاحى العالم بالرعاية لانه أكثرهم عملا وأتصهم حالاً، ويكاد يحمل على كتفه ثروة مصر بأكملها . فى مصر بدأت الحكومة تشعر بحاجة الفلاح وحاجة الصانع والعامل الى الرعاية فقررت بناء مساكن للعمال فى ضواحي القاهرة . ومع ان عملها يعتبر فاتحة عهد جديد للعمال والصناع والفلاحين ، فانه لايمكن ان يجدى فئاً إلا اذا جاء تنفيذاً لسياسة انشائية مقررة مبنية على خطط موضوعة من قبل على ما هو حاصل فى أوروبا

- وفى فرنسا حسبوا فوجدوا أنه يلزم تشييد مليون مسكن على أحدث طراز صحى لسكنى العائلات البائسة، قدروا نفقاتها بمبلغ ٣٢٠ مليوناً من الجنيهات . والبرلمان صادق فى خلال هذه السنة على البدء بتشيد ٢٦٠.٠٠٠ مسكن، اعتمد لها ٨٨ مليون جنيه موزعة على خمس سنوات فى خلالها يتم بناء كل هذه المساكن . وبعد أن يتم تشييدها يفتح اعتماداً آخر لانشاء مثلها ، وهكذا يفعل كل خمس سنوات حتى يتم تشييد المليون مسكن . وفى باريس وحدها سينون ١٣٧.٠٠٠ مسكن، تحتوى على ٥٤٧٦٣٦ غرفة

— وفي أنجلترا كان مجهود الحكومة والأمة اعظم . فانه من أول يناير سنة ١٩١٩ (أى عقب انتهاء الحرب مباشرة) حتى آخر فبراير سنة ١٩٢٨ بلغ عدد المساكن التى شيدت ٢٠٧ر٠٦٥٢٠ منها ٧١٦ر٩٨٩ شيدت باعانات من الحكومة و٥١٨ر٣٤٨ شيدها الاهالى بامولهم الخاصة . وتقضى سياسة الحكومة الانشائية فى هذا الصدد بيناء ٢٥٠٠ر٠٠٠ مسكن فى خلال ١٥ سنة . يتم تشييد ١٢٠ر٠٠٠ مسكن منها فى سنة ١٩٢٨ و ١٣٥ر٠٠٠ فى سنة ١٩٢٩ و ١٥٠ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٠ و ١٧٠ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣١ و ١٩٠ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٢ و ٢١٠ر٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ . ومن سنة ١٩٣٤ الى سنة ١٩٣٩ يبنى فى كل سنة ٢٢٥ر٠٠٠ مسكن . اذا اضيف اليها ما شيد من قبل تكون الجملة ٢٠٠ر٥٠٠ واذا اعلنت ان فققتها تبلغ من أصل وفوائد ١٣٦٧ مليوناً من الجنيهات أمكنك ان تدرك مبلغ مجهود الحكومة الانجليزية فى الناية بصحة ابنائها . ومن هذا المبلغ الضخم ستتحمل خزانة الحكومة ٩٢٦ مليوناً من الجنيهات والمجالس المحلية ٤٥ مليوناً . موزعة على سنين عدة تنتهى فى سنة ١٩٨٠ — فتأمل — وشيدوا فى ضواحي جلاسجو (ايقوسيا) مصنعاً لصنع مساكن من الصلب ، فى قدرته صنع المسكن وتركيبه فى خلال اسبوع واحد من تاريخ الطلب . توضع الاسس فى أربعة ايام وتركب الجدران فى يومين اثنين . وقد بنت مدينة جلاسجو ٢٠٠٠ مسكن من هذا الطراز . ولما نجحت التجربة فى بلاد ايقوسيا حذت حذوها المانيا والنمسا وبلاد التشيك . وتجد فى ضواحي لوندرة وفى ضواحي برمنجهام وفى ضواحي ليفربول بانكلترا مدناً صغيرة مخصصة لسكنى العمال والصناع والعائلات المتوسطة الحال على مثال ما يسمونه *Faubourgs-jardins* كلها فيلات *Villas* صغيرة ذات جنان فى غاية البهجة والجمال

— وحكومة ارلندا أمدت الجمعيات والنقابات باعانات مالية عظيمة جداً مكنتها من

بناء ٥٠ر٠٠٠ مسكن *cottages*

— وبلاد بلجيكا التى يبلغ عدد سكانها نصف عدد سكان القطر العبرى خصصت الف مليون فرنك لاقامة مساكن للطبقات البائسة من اهلها . شيدت منها حتى الآن ١٥٠ر٠٠٠ مسكن . ولا تزال توالى انشاء المساكن للطبقة الفقيرة من ابنائها

- وبلاد التشيكوسلوفاكيا انفتحت من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٢٦ ، زهاء ٤٨١

مليون كرون (عبارة عن ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه) دفعت خزانة الحكومة ثلاثة ارباعها .

- وفي المانيا بلغ جهد الحكومة وجهد الامة مبلغا يبعث على الدهشة والاحجاب .

فالحكومة وحدها خصصت سنة آلاف مليون من الماركات لتشييد المساكن . وبلدية

برلين اقترضت من اميركا ستة ملايين من الجنيهات لبناء ٨٠٠٠ عمارة في دائرة

برلين هذا علاوة على ما خصصته من ميزانيتها لبناء ٢٥٠٠ مسكن وقدره ١٥٠٠٠٠٠٠٠

مارك . ومن أراد ان يعرف مبلغ العناية التي تبذل في المانيا لحل مشكلة المساكن فليزر

مدينة لايبسج Leipzig يجد فيها احياء جديدة لسكنى العمال والصناع من ابداع

وأحدث طراز . يتوافر فيها كل المعدات الصحية . تمجد في كل مسكن الماء النقي والهواء

الطلق والنور والشمس والخضرة . وفي كل بلوك حمامان ، احدهما خاص بالرجال ، والآخر

خاص بالنساء . وأمام كل مسكن حديقة صغيرة وقطعة أرض مفروشة بالرمل مخصصة

للعاب الاطفال الصغار . ولكل طائفة محل خاص لنسل الملابس وكيها مجهز بأحدث

آلات النسيل والتجفيف والكي . بحيث أن ساعتين اثنتين تكفيان لنسل وتجفيف وكي

ملابس عائلة بأكملها لمدة اسبوع . ومن آيات عناية الحكومة انها خصصت ممرضتين

اثنتين لمراقبة الشؤون الصحية في كل جمع من هذه المساكن

- وفي ضواحي استوكهولم عاصمة أسوج ، وفي ضواحي كوبنهاغن عاصمة بلاد

الدنمارك ، وفي ضواحي مدينة هامبورج بالمانيا ، تمجد أجمل المساكن التي انشئت بمحادثتها

وهي حقا بهجة للناظرين

- وفي فنلندا بلغت عناية الحكومة بإنشاء المساكن درجة لا بأس بها . فان

عدد المساكن التي شيدت بمساعدة الحكومة بلغ أربعين الفا حتى سنة ١٩٢٧

- وفي بلاد النرويج كانت مهمة الحكومة والاهالي طائفة . فان مدينة واحدة من مدن

بلاد النرويج وهي مدينة اوسلو Oslo التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٠٠٠٠٠ نسمة ، انفتحت

١٧٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مليون فرنك بها شيدت ٨٧٨٥ مسكنا منها ١٧٨ مسكنا شيدتها

البلدية و٣٦٠٧٠٧ مساكن شيدتها الاهالى. ومدينة برجن Berghen وعدد سكانها ٧٥٠.٠٠٠
نسمة اتفقت ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك وشيدت على فقمتها الخاصة ١٢٦٤ مسكناً ، كما
شيد الاهالى ١٧٣٦

— وبلاد أسوج اتفقت حتى سنة ١٩٢١ مبلغ ٦٦ مليون كورون لبناء مساكن .
ومن سنة ١٩٢٢ الى سنة ١٩٢٤ خصصت ٢٣ مليوناً أخرى لبناء مساكن لعمالها .

— وبلاد الدانيمارك أعطت للجمعيات التعاونية وللقنابات لانشاء المساكن فى سنتين
مبلغ ١٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك . وبلغ ما اتفقت عليه حتى سنة ١٩٢٧ مبلغ ١١٥.٠٠٠.٠٠٠
فرنك بنت به ٦٠.٠٠٠ مسكن فى العاصمة وفى الارياف ، ودل احصاء رسمى أخير
على انه لم يبق فى طول هذه البلاد وعرضها سوى ١٥٠٠ عائلة ، ليس لها مساكن
صحية مشيدة على أحدث طراز . وفى نية الحكومة اتمام بناء المساكن اللازمة لها فى سنة
أو سنتين . وبذلك لا يبقى فى كل بلاد الدانيمارك عائلة واحدة يمكنها أن تشكو سوء
المسكن .

— وفى ايطاليا . كان مجهود الحكومة عظيماً أيضاً . فى المدة من سنة ١٩٢٤ حتى
سنة ١٩٢٦ بنت مدينة روما وحدها ١٢.٠٠٠ مسكن وشيدت مدينة ميلانو ١٨.٠٠٠
مسكن . ومدينة تورينو ١٥.٠٠٠ ومدينة بالرمو ١٢.٠٠٠ ومدينة جنوى ١٢.٠٠٠ ومدينة
بولونيا ١٢.٠٠٠ ومدينة فلورانس ١٤.٠٠٠ وفتحت الحكومة خزائنها وأمدت البلديات
والشركات بمبالغ طائلة . فأمدتها مرة بمبلغ ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك مرة ١٠.٠٠٠.٠٠٠
فرنك . ولم تقصر عنايتها على العمال والصناع بل عمتها على مستخدمى الحكومة . فأمدت
الجمعية الاهلية بمبلغ ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك لشراء أراضى فضاء وتشييد مساكن
للمستخدمين عليها . فبنت فى ضواحي مدينة روما ٨.٠٠٠ مسكن . وقد بلغ عدد
المساكن التى شيدت فى ايطاليا حتى نهاية العام الماضى ٣٠.٠٠٠ مسكن .

— وفى نية بلاد بولونيا أن تشيد ١٨.٠٠٠.٠٠٠ مسكن لعمالها وصناعها وفلاحها
— ولم تدخر بلاد بلغاريا والصرب مجهوداً الا بذلته لتحسين حال عمالها ،
وصناعها ، وفلاحها

هذه نظرة سريعة فيما هو جار في بلاد أوروبا وفيها الدلالة الكافية على عناية الحكومات بالطبقات البائسة من الاهالى .

ولنبحث الآن في الطرق التى اتخذهتها هذه الحكومات لتيسير سبل تشييد المساكن :

- فبعض البلاد يقرض النقابات والجمعيات التعاونية، والبلديات ، بمبالغ طائلة جداً بفائدة لا تزيد على ٢ فى المائة ، وتمهلها ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ سنة لرد الاصل والفائدة

- وبعض البلاد يوجب على الشركات الصناعية والتجارية أن تنشئ من مالها الخاص مساكن لعمالها وصناعها . وتراقب الحكومة تصميماها ورسوماتها

- ومنها ما يعطى اراضى الحكومة الفضاء لشركات وجمعيات ونقابات . ويشترط بناء المساكن وتأجيرها بأجور معتدلة مناسبة لمبلغ تكاليفها . بحيث لا تزيد الفائدة على ٤ أو ٥ فى المئة وبعض البلاد مثل بلغاريا توجب على ملاك الاراضى الفضاء بناء مساكن عليها فى سنتين أو ثلاث سنين والا نزعته الحكومة ملكية الارض وباعثها لمن يتعهد بالبناء فيها

- ومنها ما يسهل على اصحاب الاموال بناء المساكن باعفاء المبائى من « عوائد المبائى » مدة عشر سنين او خمس عشرة سنة او عشرين سنة . وباعفاء من يشتري الاراضى الفضاء لاقامة مساكن فيها من رسوم التسجيل . ومنها ما يسهل للبلديات وللمجالس المديرية عقد قروض لانشاء المساكن . فحكومة بولونيا مثلا خصصت ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ مليون جنيه ، اقترضتها من الولايات المتحدة لتشييد مساكن لعمالها وصناعها . ومنها ما يقرض البنوك العقارية الاموال الطائلة لامداد المقاولين والملاك بالمال لمساعدتهم على البناء . وبعض البلاد يدفع ٧٠ او ٨٠ او ٩٠ فى المئة من تكاليف البناء بحيث ان من ملك أرضاً وأراد أن يبنى عليها عمارة تبلغ نفقاتها ٢٠.٠٠٠ جنيه يكفى أن يكون عنده ٣٠٠ او ٤٠٠ جنيه فقط . والحكومة (أو البنك) تدفع الباقي على أن تستولى على دينها فى بحر ١٥ او ٢٠ سنة

- ومنها ما يصدر سندات فائدة معتدلة لها يانصيب . ومنها ما يستعمل الاموال المتجمدة فى صناديق التوفير او الامانات او الودائع المكسدة فى خزائن الحاكم ، لاقامتها

فى تشييد المساكن على أمل تحصيلها فى مدى خمس سنين او عشر . ومنها ما ينفذ فكرة العقود المختلطة الفائرة بين البيع والاجارة . بمعنى ان المستأجر يستأجر بأجرة معتدلة يدخل فيها جزء من ثمن السكن . بحيث تنقلب الاجارة يوماً بعد ١٥ أو ٢٠ سنة . فالمستأجر يدفع الايجار كالعادة ، ويصبح بعد مدة معينة مالكا للسكن اذا وفى الايجار كله عن المدة كلها . وبعض البلاد يساعد العائلات التى يكثر أولادها . فاذا كان لها ثلاثة أولاد مثلاً تعطى لها الحكومة ٥٠٠٠ فرنك . وعن كل ولد يزيد بعد ذلك تدفع لايه ٢٥٠٠ فرنك . بمعنى انه ان كان للعائلة خمسة أولاد وأراد رب العائلة بناء مسكن تبلغ تكاليفه ٤٠٠٠٠ فرنك ، دفعت الحكومة له ١٠٠٠٠ فرنك منها . وبعض البلاد تعطى للمحافظات والمديريات سلطة واسعة للاستيلاء على الاراضى الفضاء ، وبناء مساكن فيها . كما تعطى لها سلطة هدم جميع المساكن التى لا تستكمل فيها الشروط الصحية ، وتكون يؤرة لجرائم الوفاء . ومنها ما تعطى للمحافظات والمديريات سلطة ترميم وتعمير المباني غير الصحية ، وتحصيل تكاليف الترميم من اصحاب الملك بطريق الامتياز على كل رهن أو حق التغير . ومنها ما تعطى للمستأجرين حق اخلاء المحال المؤجرة اذا رفض المالك عمل الترميمات اللازمة لجعل محل السكن متوفرة فيه جميع المعدات الصحية ، أو أثبت المستأجر أنه بسبب عدم توافر الشروط الصحية تأثرت صحته أو صحة واحد من أولاده . وبعض البلاد يعنى الباقى من ضريبة اليراد . وبعضها يضمن النقابات والجمعيات التى تتولى بناء مثل هذه المساكن فائدة لرأس مالها قدرها أربعة ونصف فى المئة . فان قل الايجار عن هذه النسبة فالحكومة تدفع ربع العجز ، ومجالس المديريات والبلديات تدفع الثلاثة الارباع الباقية . وبعض البلاد تفرض على شركات التأمين على الحياة بناء مساكن من هذا الطراز بما يتجمد لديها من الاموال الطائلة . فتكون المساكن ضماناً جديدة فى البلاد للمؤمنين على حياتهم . ومنها ما يفرض ضرائب باهظة على الاراضى الفضاء لاجبار اصحاب الارض على اقامة مباني فيها . ومن البلاد ما يجعل الحكومة مسؤولة عن نتائج سقوط البيوت المتداعية وموت

أحد الساكنين وتعميضة عن كل ضرر يصيبه مهما كان . ومنها ما يعطى مكافآت لمن يبني مسكناً أو أكثر . وتختلف المكافآت بين ١٣٥ جنيهاً و ١٦٠ جنيهاً و ٣٥٠ جنيهاً (في انكلترا) وقد كان لهذه الفكرة أثرها الحسن اذ تم بواسطتها بناء ٢٠٠.٠٠٠ مسكن آوت ٢٥٠.٠٠٠ شخص في فترة وجيزة من الزمان . ومنها ما يعطى للملاك ٦ جنيهات سنوياً لمدة ٢٠ سنة عن كل مسكن يبني . ثم زيدت الى ٩ جنيهات سنوياً لمدة ٢٠ سنة

كل هذه الأساليب استعملت وأفلحت وهي كما ترى متنوعة بحسب ظروف الزمان وظروف المكان

ومن فكري أن تؤلف الحكومة المصرية لجنة يناط بها درس القوانين التي وضعتها حكومات أوروبا لحل مشكلة المساكن^(١) . وتكلف اللجنة واحداً أو اثنين من أعضائها بالسفر الى أوروبا لمعاينة المراكز التي أسست فيها هذه المساكن . وخصوصاً ما حل في ضواحي لندن وفي ضواحي جلاسجو . وفي ضواحي برمنجهام . وفي ضواحي لفربول وفي باراندوا Barrandow في ضواحي براغ عاصمة بلاد التشيك . وفي ضواحي ليسج بألمانيا . وفي ضواحي استوكهلم وكوبنهاغن وهامبورج . على أن تسترشد أيضاً بالخطط التي وضعتها اللجنة الفرنسية التي ينط بها تنفيذ قانون لوشير Loucheur فإن المشروعات التي تنفذ بسرعة وبغير خطة مقرر من قبل وبدون الاسترشاد بتجارب الغير لا يرجى منها خير كثير . وها فرنسا قد قررت أن لا تشرع في العمل إلا بعد

(١) — مثل قانون لوشير Loi Loucheur (فرنسا) — والقوانين التي صدرت في سنة ١٨٩٠ و ١٩٠٩ و ١٩١٥ و ١٩١٩ و ١٩٢٢ و ١٩٢٤ (إنجلترا) (Wheatley Act) — وقوانين نوفمبر سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٧ (إيطاليا) وقانون سنة ١٩٢٧ (بولونيا) وقانون ٢١ مايو سنة ١٩٢١ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢١ (بلاد الصرب) وقانون ١٦ مايو سنة ١٩٢١ (بلغاريا) وقوانين ١١ أكتوبر سنة ١٩١٩ و سنة ١٩٢٢ و سنة ١٩٢٤ و سنة ١٩٢٧ (بلجيكا) وقوانين سنة ١٩١٨ و سنة ١٩٢١ و سنة ١٩٢٢ و خصوصاً قانون سنة ١٩٢٧ (بلاد التشيك) وقوانين بلاد ألمانيا وأسوج والنرويج والاندلس وفرنلندا

سنة أشهر في خلالها يتيسر للجنة المكلّفة بتنفيذ المشروع السفر الى انكلترا والمانيا والسويد والنرويج وسائر البلاد التي سبقتها في هذا المضمار لمشاهدة ما تم فيها من العمل واقتباس ما يمكن اقتباسه منها ليتم تنفيذ المشروع حسب أحدث وأوفق طراز. ^(١)

(١) الحديث الاول نشرته جريدة المقطم الغراء في عددها الصادر بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٢٨ والحديث الثاني نشرته جريدة المقطم ايضا في عددها الصادر بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ٢٨

مبحث ثالث

نظام الوقف

لى فى هذا الموضوع ثلاث كلمات :

الكلمة الاولى

لا يوجد فى سجلات الحكومة ولا فى نشراتها ولا فى دفاترها احصاء رسمى عن مساحة الاطيان الموقوفة وعدد العقارات الموقوفة .

بعض الكتاب ادعى ان الاطيان الموقوفة تبلغ مساحتها ١٥٠٠.٠٠٠ فدان والبعض الآخر زعم أنها ١.٠٠٠.٠٠٠ فدان والبعض الاخير قال ان مساحتها تتفاوت بين ٥٠٠.٠٠٠ و ١.٠٠٠.٠٠٠ فدان . والحقيقة التى أعرفها استناداً الى تمض المصادر الرسمية هى كالاتى :

س	ط	ف	
١٣	٢١	٤٦٦٣٧٧	موقوفة وفقاً أهلياً
٢	٥	٩٥٠٤٧٤	موقوفة وفقاً خيرياً
١٣	٥	٤٩٣٥١	موقوفة وفقاً غير معلوم نوعه
٤	٨	٦١١٢٠٣	الجملة

هذه هى المساحة الحقيقية للاطيان الموقوفة فى القطر المصرى وما عداها فندير صحيح .

أما الأملاك الموقوفة فيانها كالاتى :

٩٩٩٦	عيناً موقوفة وفقاً أهلياً
٤٦٦٤	عيناً موقوفة وفقاً خيرياً
١٨٤٤	عيناً موقوفة وفقاً غير معلوم نوعه
١٦٥٠٤	الجملة

هذا هو الاحصاء الصحيح الذى يعول عليه

الكلمة الثانية

إذا عرفت هذا وعرفت أن مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في القطر المصرى ٦٠٠.٠٠٠ فدان يزرع منها بالفعل ٣٠٠.٠٠٠ فدان عرفت أن الاطيان الموقوفة تبلغ عشر أطيان القطر المصرى كله . وفى حبس عشر ثروة القطر العقارية عن البيع والشراء والرهن ، تعطيل كبير لحركة المعاملات المدنية والتجارية فى القطر وتأتا كذلك هذه الحقيقة أيضاً لما تلاحظ انه علاوة على ٦١١ر٢٥٣ فداناً الموقوفة يوجد ١٤٨٢ر٩٧٢ فداناً فى قبضة مصلحة الاملاك الاميرية خارجة أيضاً عن دائرة التعامل - منها ١٠٥٠ر١١٧ فداناً بوراً غير منتجة و ٢٩١ر٦٤٨ فداناً بوراً ميلحات ومراعى - والباقي ٣٤ر٣٢٤ فداناً تزرعها المصلحة و ١٠٦ر٨٨٣ فداناً مؤجرة بالتغائيش والمديريات . فجمعتها ١٤٨٢ر٩٧٢ فداناً خارجة عن المعاملات من بيع وشراء وrehن . باضافتها الى الاطيان الموقوفة تكون الجملة ٢ر٠٩٤ر١٧٥ فداناً خارجة عن دائرة المعاملات . معنى هذا أن ثلث أطيان القطر المصرى لا بيع فيه ولا شراء ولا رهن . والبلاد التى يحبس فيها ثلث أطيانها عن الدوران مع دولاب المعاملات لا يمكن أن يربح لها الرقى المسالى والزراعى والتجارى والاقتصادى اللاتى بها

احدى نتائج «جود» هذه الثروة الطائلة فى يد الوقف وفى يد الحكومة ان بقيت ١٣٤١ر٧٧٥ فداناً من أصل ١٤٨٢ر٩٧٢ فداناً من أطيان مصلحة الأملاك الاميرية بوراً . أى نسبة المعبور الى البور كنسبة واحد الى عشرة . وهى نسبة تروع حقاً من يغار على مصلحة هذه البلاد . ومن يستقرى حالة الاطيان والاعيان الموقوفة يجد معظم الاطيان الموقوفة مهملة ، ومعظم الاعيان الموقوفة متخربة . فالنتيجة نتيجة محزنة بلا شك

هذا هو أثر « الجود » فى ذات الاطيان وفى ذات الاعيان . ولكن لهذا الجود أثر آخر فى حالة المستحقين وفى حالة الاهالى . أما المستحقون فكلنا نعلم أن حالة معظمهم الادبية والعقلية والمالية من أشد ما يكون حزناً . لأننى قلت وأعدت القول مراراً وتكراراً « ان الاتكال على الوقف كالاتكال على الارث يمنع الاتكال على النفس » وهذه

حقيقة يجب أن يضمها أولو الامر منا نصب عيونهم دائما . ألا ترى ان معظم المستحقين انما هم من الناس العاطلين الذين لا يعملون عملا مفيدا للبلد معظمهم لا هم لم إلا اتفاق ريف أوقاف آبائهم وأجدادهم فيما لا يجدى فضا ولا يفيد . نراهم يقضون أعمارهم فى الكسل وفى البطالة . أنظر الى وزارة الاوقاف تجددها أشبه شئ بكية يؤمها ٦٥٠٠ شخص من جميع الطبقات فى الهيئة الاجتماعية فى آخر كل شهر أو فى آخر كل سنة يدون أيديهم اليها لقبض استحقاقاتهم .

ولو جمعت هؤلاء الستة آلاف والجلس مئة (وم مستحقون فى ٨٢٨ وقفا فقط تديرها وزارة الاوقاف) إلى أمثالهم من المستحقين فى الاوقاف الأهلية الأخرى الخارجة عن تحديث وزارة الاوقاف ، وتمد بالآلاف ، لاجتمع لديك جيش عرمرم من المستحقين والمستحقات الذين لا عمل لهم الا الأكل والشرب والتأنيق فى المأكل والمليس . حتى انك لو رأيت أحد الشبان منهم لما عرفت ان كان ذكرا هو أو أنثى أو خنثى . ويحضرنى فى هذه المناسبة قول مأثور عن الايطاليين جعلوه شعارهم فى هذا العهد الحديث عهد الفاشيست ألا وهو قولهم « لا تطعموا من لا عمل له » ولو اتخذنا شعارهم هنا هللك نصف المستحقين جوعا

الكلمة الأخيرة :

تلبعت الحركة الفكرية فى تركيا وسورية وتونس والجزائر ومراكش وفى بعض البلاد الشرقية فوجدت أميال الأقوام هناك ترمى الى محو أثر الأوقاف تدريجيا . ولعلمهم أدركوا بعد هذه القرون الطويلة أن بقاء نظام الوقف كما كان عليه العهد من قديم الزمان أصبح لا يلائم روح العمران الحالية فسموا فى سجل حالة الثروة العقارية مطابقة لمقتضيات هذا الزمان

لهذا يحسن برجال الأمة هنا أن يدرسوا نظام الوقف درسا دقيقا وأن يعدلوه تمديلا يطابق مقتضيات هذا الزمان وهذا المكان ^(١)

(١) كتبنا هذه المقالة فى مقطم ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ .

مقدمة رابع

سابقة في جواز إبطال الوقف

أعلن فاضل من اساتذة المحامين الشرعيين هو الاستاذ عز العرب بك أن الوقف من التصرفات العادية مثله مثل البيع والهبة والرهن والسلم وما أشبه ذلك ، وإنه ليس ركناً من أركان الدين ولا واجباً من واجباته . وأن البرلمان له أن يضع مشروعاً يمنع به صدور الوقف في المستقبل لمصلحة يراها ، وأن هذا حق لا يمكن أن ينكره عليه أحد مطلقاً . أما ما يستنكره الاستاذ الفاضل إنما هو إبطال الوقف الذي تم حتى الآن بناء على أن عقد الوقف مثل سائر العقود (متى تم صحيحاً ترتب عليه آثاره فليس لمخلوق مطلقاً أن ينقضه . ولو أبيع للبرلمان قضى الوقف بعد تمامه لصح أن يباح له نقض عقود البيع والرهن والهبة والوصية بعد تمامها وترتب آثارها ، وهذا لا يقول به من عنده أدنى ألام بالتشريع الساوى أو الوضى إذ يترتب على ذلك ضياع الثقة بالمعاملات ومصادرة الناس في حقوقهم وأضاعة الحقوق المكتسبة ، وهذا لا يبيحه شرع ولا يسوغه قانون مطلقاً - مقطوع ١٩ يناير سنة ١٩٢٨)

وقد فات صديق الاستاذ أن يبيح المحظورات . وأن أكبر الضرورات إنما هي المصلحة العامة وهي مصلحة الأمة بأسرها . فإذا رأى ولي الأمر أن المصلحة في عمل شئ أو نقض شئ جازله أن يعمل أو ينقضه ولو صادم عمله حقاً لفرد أو لافراد ألا ترى أن لولي الأمر حق نزع ملكية الافراد للنفعة العامة . والملكية لآخرنة يصونها الدستور كما تصونها القوانين العامة في جميع بلاد العالم . ومع ذلك فبمجرد ما تتطلب المصلحة العامة نزعها من يد أربابها يستحل نزعها . وإذا اعترضت بأن ولي الأمر يدفع لصاحب الملك ثمن ما ينزعه منه للنفعة العامة . قول كذلك إذا أبطل ولي الأمر الاوقاف الماضية ، فإنه لا يأخذها لنفسه وإنما يبقها لأربابها . ويبقى لهم ملكاً

خالصاً طلقاً حراً . فكأنه يعطى لأرباب الاوقاف أكثر مما كان لهم . إذن القول بأن البرلمان لا يجوز له ابطال الاوقاف التي تم عقدها ولو لمصلحة عامة ، بناء على أن في ابطالها مصادرة للناس في حقوقهم وأضاعة للحقوق المكتسبة ، وأن هذا (لا يبيحه شرع ولا يسوغه قانون) قول لاسند له

دع سابقة حل الاوقاف في مصر في عهد الولاة السابقين . ودع سابقة حل الاوقاف في كثير من البلاد الاسلامية مثل تونس والجزائر ومراكش وتركيا وسوريا وغيرها ، فإن هذه السوابق أمرها معروف . وآتى اذكرك حادثه أخرى ربما جعلها الكثيرون . ذلك أن نابليون الكبير اراد وهو في أوج عزه وسلطانه ، أن يحوط عظماء الرجال الذين خدموا فرنسا بشئ من الضمان يكفل لهم والدراريهم المحافظة على المجد الذي نالوه في عهده ، فشرط على من يمنحه لقب بارون أن يكون له ايراد ثابت لا يقل عن ٦٠٠ جنيه سنوياً ، يحبس ثلثه على صاحب اللقب . بحيث أن من يرث اللقب يرث اليراد معه . فينتقل اللقب والمال من ابن الى ابن بدون أن ينحل المال مطلقاً . وشرط لمن ينعم عليه بلقب كونت أن يكون له ايراد ثابت مقداره ١٢٠٠ جنيه سنوياً يحبس ثلثه على اللقب وعلى صاحب اللقب . وشرط لمن يحوز لقب دوق أن يكون له ايراد سنوى ٨٠٠٠ جنيه يحبس عليه كله . لا يجوز رهنه ولا ييمه ولا التنازل عنه . وكان كل ذلك يثبت ويتأكد بإنشاء وقف المال الذي رصد وهو على نوعين : ما يقطعه الامبراطور على المنعم عليه من ملكه الخاص الذي ملكه بحق الفتح . وما يوقفه المنعم عليه باللقب من ماله الخاص .

بقيت هذه الاوقاف أو الحبوس قائمة يتوارثها الخلف عن السلف الى أن عادت الملكية الى فرنسا فابطلت هذه الأوقاف ووزعتها على ورثة آخر مستحق لها وعلى ذكر هذه الاوقاف نذكر أن نابليون كان خلع على صديقه الجنرال برتنيه (أمير فاجرام) أحد كبار القواد أملاكاً تأتى له بربع مقداره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه سنوياً . وعلى الجنرال مسينا (دوق ريفولي) أملاكاً قيمها السنوى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه وعلى كامبا سبريس (دوق بارس) أملاكاً قيمها ١٨٠.٠٠٠ جنيه . وعلى دافو (دوق اورشناد) أملاكاً قيمها ٣٦٠.٠٠٠ جنيه . وعلى الماريشال ناى (أمير موسكوف) أملاكاً

ريها السنوى ٣٠.٠٠٠ جنيه . وعلى الماريشال سولت (دوق دالماسيا) أملاكاً
ريها ١٢.٠٠٠ جنيه . وقد بلغ عدد من أقطع عليهم الاقطاعات وأوقفها عليهم ٤٩٢٤
شخصاً كلهم من كبار القواد ومن عظماء الرجال الذين رفعوا فرنسا الى ذروة المجد في
ذلك العهد . وكل هذه الاوقاف انحلت وأصبحت أثراً بعد عين

ويوم ما صدر الامر بمحلبها وباعتبارها ملكاً يورث لم يقل أحد بأن في ابطالها ضرراً
على مصلحة خاصة أو على مصلحة عامة

ولما كان الشيء «بشيء» يذكر ، نرى هنا حادثة فيها شيء من الفكاهة : كان
لنابليون قائد من كبار القواد اسمه أوجرو . بلغ رتبة ماريشال ، أنعم عليه نابليون بلقب
دوق كما أنعم عليه بمقارنات كثيرة ايرادها السنوى ٨٠٠٠ جنيه . ففي ذات يوم زاره
رفيق من رفاقه وكان فقيراً . وفي اثناء ما كان الزائر يلوح بنظراته على التحف النفيسة
التي كانت في دار الماريشال معجباً بها ، ظهرت عليه امارات الحسد . فالتفت اليه
الماريشال وقال له : « اذهب الى البستان وقف أمامي سأطلق عليك الف عيار
نارى على مسافة متر ، فاذا نجوت من الموت تخليت لك عن كل ما أملك من دار
وعقار » فأدرك الزائر منفرى قول الماريشال بأنه لم يحصل على هذه النعم إلا بعد ما خاطر
بحياته في حروب نابليون من أقصى أوروبا شرقاً الى أقصىها غرباً . فسكت الرجل
وذهب الى حيث كان

وعندى أن خير حل لمشكلة الأوقاف أن تؤلف لجنة من كبار العلماء . علماء
الشرع وعلماء القانون . ومن بعض كبار رجال السياسة ورجال المال لاييجاد حل يمنع
مضار الوقت ويوفق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة والله الموفق ^(١)

حديث خماسي

أوقاف اديرة لرهبان

لا أظن أن اختلاف الناس ناشئ كله من اختلاف آرائهم . بل اعتقد أن معظم اختلافهم ناشئ من قلة عنايتهم بالتفاهم بعضهم مع البعض الآخر . ولو علم كل طرف في أي خصومة قضائية أو سياسية أو ادارية وجهة نظر الطرف الآخر ثم تقابلوا وتفاهما أخذوا ورداً بالتى هى أحسن ، لفضت تسعة أعشار المنازعات والخصومات بطريقة ودية . خذ مثلاً النزاع القائم الآن بين أساقفة الاديرة ورؤسائها ، وبين المجلس الملى العام على أوقاف أديرة الرهبان

يقول المجلس الملى العام ان له حق نزاع أوقاف أديرة الرهبان من يد المتحدثين عليها عملاً بالفاتون غمرة ١٩ سنة ١٩٢٧ الذى أعاد العمل بالأئمة سنة ١٨٨٣ . وإن المادة الثامنة من هذه اللائحة تنص على أن للمجلس حق « إدارة الاوقاف » . ويقول حضرات الاساقفة ورؤساء الاديرة ان معنى هذا النص تخويل المجلس الملى الإشراف فقط على حسابات أوقاف الأديرة وعلى شؤونها بالتفصيل الوارد في المادتين الثامنة والتاسعة دون حق نزاع الاوقاف من يد المستحدثين عليها بالفعل

لكل طرف وجهة ولكل طرف سند . وكل طرف أول نص اللائحة تأويله يعتمد أنه التأويل الحق . وإنى أعتقد انه اذا اجتمع الطرفان وأدلى كل طرف بحجته تم التفاهم بينهما

نظرية الاساقفة ورؤساء الاديرة مبنية على طبيعة أصل هذه الاوقاف وعلى الفرض الذى انشئت من أجله وعلى منشأ تكوينها ، كما أنها مبنية على ما دار بين رجال الاكليموس ورجال المجلس الملى ورجال الحكومة وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب من المناقشات تمهيداً لحل مشكلة الاوقاف من سنة ١٨٨٣ حتى الآن . ومبنية أيضاً على ما لم من حق النظر على هذه الاوقاف بشرط الواقف أما الأصل في أوقاف الاديرة ، فالمعروف أن أوقاف الأديرة مرصدة على رهبان الأديرة وعلى الواردين والمتريدين عليها . وهذه الاوقاف بعضها موروث عن مؤسسى

الأديرة وبعضها اشترى بال الرهبان أنفسهم أو فائض ريع الاوقاف، ولا يوجد منها فدان واحد أو قيراط واحد أو سهم واحد وقفه شخص من غير الرهبان . ففي اذن منهم وفيهم ولا دخل لأحد من غير الرهبان، لا في تأسيسها ولا في اقتنائها ولا في الانتفاع بها. بل هي بمنزل عن الاوقاف القبطية الأخرى بالرة . لها صبغة خاصة في أصل تكوينها وفي فكرة انشائها وفي كيفية التحدث عليها . قال مثلث الرحمة غبطة البطريك السالف في مذكرة رفعها الى مجلس الشيوخ ما يأتي : (رأينا أن لا نعارض في اشتراك هؤلاء النواب في ادارة الاوقاف البطيركية المصرية ريبا على الكنائس والمدارس . أما الممتلكات المملوكة لرهبان الاديرة والاوقاف المرصدة عليهم ، فقد عارضنا في تسلط المجلس الملى عليها . لأن لكل دير أملاكه لا يشترك فيها باقى الأديرة . ولأنه لا ارتباط لأمالك هذه الاديرة بأوقاف البطيركية التى رخصنا باشتراك المجلس الملى في ادارتها . ولأن في ادخلها ضمن أوقاف الطائفة الخيرية مخالفة صريحة لشروط الواقفين وغنياً بالغاً لرهبان الاديرة الذين لا مرتزق لهم إلا من ريع هذه الاملاك) الى ان قال (رأينا في الحاق أمالك هذه الاديرة بأوقاف الطائفة الخيرية قضاء على الرهبة ، فخراباً لتلك الاديرة التى كثيراً ما قاومت صروف الدهر)

وفي ٥ فبراير سنة ١٩١٢ عند ما بحث مجلس شورى القوانين في تعديل لأشحة سنة ١٨٨٣ قام وكيل وزارة الداخلية وقرر باسم الحكومة (بأن التعديل الذى يدخل على المادة الثامنة هو أم مافى المشروع وهو يقضى باستثناء أديرة الرهبان الكائنة خارج العاصمة وضواحيها من أحكام اللاشحة . وقد قصدت الحكومة به إقرار حالة موجودة من قبل . إذ أن تلك الأديرة كانت ولا تزال خاضعة لسلطة غبطة البطريك دون غيرها) الى أن قال (صدر أمر كريم فى يونيه من تلك السنة باناطة أمر المجلس الملى مؤقتاً بلجنة يرأسها غبطة البطريك وأعضاه أربعة من رجال الطائفة القبطية . وقد أشير فى ذلك الأمر الكريم الى اتفاق سابق حصل بين غبطة البطريك والمنفور له بطرس باشا غالى . وهذا الاتفاق يقضى بأن أطيان أديرة الرهبان تقدم حساباتها لنبطة البطريك وزائد قودها يحفظ بحملاتها ...)

ثم ختم مندوب الحكومة قوله بما هو أبلغ من هذا فقال :

(على اننا لذا انعمنا النظر في هذه النقطة نرى ان اخراج الأديرة من السلطة الممنوحة للمجلس الملى أمر تقتضيه شروط الواقفين ويطلق الصواب والمعدل . لأن هذه الأديرة قد أقيمت لغرض خاص هو التمدد وتخرج الرهبان . وهذا شأن خاص . لا ارتباط له بباقي الشؤون الطائفية للاقباط)

والاتفاق الذى أشار اليه وكيل الداخلية هو الاتفاق الذى تم بين غبطة البطريرك والمنفور له بطرس باشا الذى كان يعمل باسم طائفة الاقباط عموماً . وفيه نص نصفاً صريحاً على اخراج أوقاف الاديرة من سلطة المجلس الملى العام . وتأيد هذا الاتفاق بقانون أصدرته الحكومة سنة ١٩١٢ وفيه نص على اخراج جميع أوقاف أديرة الرهبان بخلافها من سلطة المجلس الملى

عاد المجلس الملى فى سنة ١٩١٦ ومم طلب التدخل فى شؤون أوقاف الأديرة . فاجتمع وأصدر قراراً اتفق فيه من الحكومة أن تخوله حق الاشراف على هذه الاوقاف . ولما عرض التقرير على غبطة البطريرك أشعر عليه بما أتى (نظراً لعدم اختصاص المجلس الملى بالنظر فى أية مادة تختص بأوقاف أديرة الرهبان يعتبر القرار لاغياً وغير قانونى) فسكت المجلس الملى ولم يتحرك

وفى سنة ١٩٢٧ عاد بعض رجال المجلس الملى وطلبوا مرة أخرى التدخل فى شؤون أوقاف الأديرة . وقدم أحدهم مشروع قانون جاء فى المادة الثالثة منه ما أتى :
(على رؤساء الأديرة ونظار الاوقاف تقديم كشوفات حسابة الى المجلس الملى العام فى نهاية كل سنة موضحاً فيها بيان الموجودات والتقود والابرادات والمصروفات . وحفظ ما يكون زائداً من الايرادات على المصروفات بمخزينة البطريركية . ولا تبرا ذمة أى شخص يتولى ادارة وقف من الاوقاف المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة إلا بالتصديق على حسابه من المجلس العام)

الا ينهض هذا النص دليلاً على أن رؤساء الأديرة ونظار الاوقاف يستمرون

متحدثين على الاوقاف . وغاية ما في الامر أنهم يكونون تحت اشراف المجلس الملى العام فيما يختص بحساباتهم من ايرادات ومصروفات

راجع أيضاً تقرير لجنة الحفانية الذى قدم لمجلس النواب بمجلسه ٢٥ يونيو ١٩٢٧ تجده يعلن بأن (المجلس الملى العام كان التمس من الحكومة فى قراره المؤرخ ٢٨ يونيه سنة ١٩١٦ أن يكون الاشراف على هذه الاوقاف من اختصاص المجلس الملى العام) فغاية المجلس الملى كانت اذن مجرد الاشراف على هذه الاوقاف لانزعها من يد الاساقفة ورؤساء الاديرة

وتجد فى نهاية تقرير لجنة الحفانية ما هو أبلغ من هذا . تجد المقرر يقول حكاية عن أوقاف الأديرة (وما دامت هى خيرية يجب أن يكون هناك هيئة نظامية تشرف على ادارتها على النحو الذى تشرف به وزارة الاوقاف على الاوقاف الخيرية الاسلامية) وعند ما تناقش مجلس الشيوخ فى مشروع إعادة الصل بلائحة سنة ١٨٨٣ سألت لجنة الحفانية سعادة وكيل الحفانية ان كان قانون الاحوال الشخصية الذى تشتمل الوزارة بوضعه يتعرض أو لا يتعرض للاوقاف القبطية . فاعلن سعادة وكيل الحفانية ان مشروع الحكومة (انما وضع ليعين اختصاص المجالس المالية فى مسائل الأحوال الشخصية ولا يتعرض لمسألة الاشراف على الاوقاف الخيرية التى هى الغرض الاساسى الذى يرمى اليه الدكتور سوريال باقتراحه) فالمسألة اذن مسألة إشراف ليس إلا

وورد فى تقرير لجنة الحفانية لمجلس الشيوخ ما هو أصريح من هذا . إذ أنه فى عرض الكلام على التعديل الذى أتى به قانون سنة ١٩١٢ قالت اللجنة فى تقريرها (ان هذا التعديل لا مبرر له . اذ لا معنى لان يشرف المجلس على البعض القليل من الاوقاف — اشارة الى الاوقاف الداخلية فى دائرة القاهرة — وان ينزع من أحكامه الاشراف على الاوقاف والأديرة الكائنة خارج القاهرة مع أهمية تلك الاوقاف) فالمسألة اذن مسألة اشراف فقط

ثم فسرت لجنة الحفانية قولها هذا بما هو أبلغ فى الدلالة على أن المسألة مسألة اشراف فقط فقالت (أما القول بأن الاعيان الموقوفة اشترت بمعرفة الرهبان من فاضل

الريع فهذا لا يبره بقاء هذه الاعيان الموقوفة تحت أيدي الرهبان دون أن يحاسبوا على ايرادها. خصوصاً بعد أن قل عددهم وزادت الايرادات زيادة عظي . وأما القول بأن شروط الواقفين تنص على أن يكون النظر لرؤساء الأديرة ، فهذا يفرض صحة لا يمنع من تعيين من يحاسب هؤلاء المطارنة على ما في أيديهم من الاوقاف الخيرية. ليتبين له إن كانوا قائمين بتنفيذ شروط الواقفين أم لا . وليعلم ان كان ريع هذه الاعيان الموقوفة يصرف فعلاً على الجهات المعنية في كتب الوقف . وهذا هو ما مضت به المادة الثامنة من لائحة سنة ١٨٨٣ التي أعطت للمجلس حق الاشراف العام على هذه الاوقاف كما توضح أعلاه) هل رأيت تعبيراً أبلغ من هذا في الدلالة على أن المادة الثامنة من لائحة سنة ١٨٨٣ لا تقول المجلس الملى سوى حق الاشراف العام على الأوقاف

وعندما قام حضرة الأستاذ راغب بك اسكندر خطيباً في مجلس النواب في جلسة ٢٠ يونيه ١٩٢٧ أعلن أنه (ليس القصد سلب حقوق الإكليروس بل تنظيم ادارة الاوقاف على يد هيئة منتخبة من الشعب) والأستاذ راغب بك من أقطاب مجلس النواب ومن أقطاب المجلس الملى . فكلامه حجة

أضف الى هذا أن النحو الذى تشرف به وزارة الاوقاف على الاوقاف الخيرية. الاسلامية وهو النحو الذى أشار اليه مقرر لجنة الحقانية الذى تقدم لمجلس النواب بقوله . (ان الفرض من تنظيم الاوقاف القبطية أن يكون هناك هيئة نظامية تشرف على ادارتها على النحو الذى تشرف به وزارة الاوقاف على الاوقاف الخيرية الاسلامية) . مقتضاه أن تختص وزارة الاوقاف بإدارة الاوقاف التى آكت أو تؤول للخيرات ولا يكون النظر فيها مشروطاً لاحد والاوقاف التى لا يعلم لها جهة استحقاق بمقتضى شرط الواقف ولا من يستحق النظر عليها، والاوقاف التى يقيم القاضى الشرعى الوزارة ناظرة عليها . أما الاوقاف المشمولة بنظر ناظر معروف فلا تعرض لها الوزارة أبداً . غاية ما فى الامر أن نظار الاوقاف الخيرية المحضة يقدمون حسابات عنها للوزارة فى كل سنة مرة فى المواعيد التى تقررهما ببيان أعيان الاوقاف وايراداتها ومصاريفها، مصحوبة بمسندات..

ومن يتأخر من هؤلاء النظار عن تقديم الحساب السنوى للوزارة ينذر اداريا بالأجل تقديم الحساب بحيث اذا تأخر فى تقديمه أو قدمه وتبين منه ما يوجب عزله فيحال ذلك بعد النظر فيه بالمجلس الاعلى الى المحكمة الشرعية لاجراء القضى له شرعاً

هذا هو مدى اشراف ورقابة وزارة الاوقاف على الاوقاف الخيرية الاسلامية التى يكون لها ناظر متحدث عليها بالفعل . فسلطة المجلس الملى بالنسبة الى الاوقاف الخيرية القبطية لا يمكن أن تكون أكثر من هذا . وهي كما ورد فى تقرير لجنة الحفائية يجب أن تكون على النحو الذى تشرف به وزارة الاوقاف على الاوقاف الخيرية الاسلامية .

وليبيان فكرة المجلس الملى العام ، كتب الاستاذ لبيب سعد المحامى وهو من أعضاء المجلس الملى العام مقالة فى جريدة المقلم قال فيها حكاية عن تخوف الاساقفة من تدخل المجلس الملى فى الاوقاف واحتمال محاولته نزعها من أيديهم ما يأتى : (هم يخشون أن نستولى على الاوقاف والاديرة لنديرها بأنفسنا فيصبح أساقفة هذه الاديرة ورؤساؤها بلا عمل ... انه وهم حقيقة . لانه لا يتفق مع السياسة العميلة ولا مع الكرامة الطائفية . والسياسة العميلة تقتضى الاستنادة من خبرة الشخص الذى قضى زمنا طويلاً يمارس إدارة الاوقاف وعرف ميول الابدى التى كانت تعمل تحت سلطانه الى الشرأ والخير . وهذه الاستنادة لا تكون إلا بابقاء ذلك الشخص فى ادارته وفى سيطرته . فاذا تقرر هذا كان بقاء المطارنة والاساقفة متمتعين بهذه الادارة أمراً طبيعياً لا جدال فيه ... هذه هى الخطة الحكيمة والطريقة القويمة التى يجب أن يسير عليها العمل من الآن ، وهى لا نحرمنائمه لاثمة سنة ١٨٨٣ التى ضحيننا كثيراً فى سبيل الوصول اليها ، لأن الرقابة على الايراد والمصروف وتنفيذ المشروعات الاصلاحية وما الى ذلك من الاعمال ستكون يسدنا ولا نخسر شيئاً . بل نكسب مساعدة رجال الدين لنا وتضامنهم معنا فى العمل)

اذن نظرية الاساقفة ورؤساء الاديرة لها سند قوى فى تقرير البطريك . وفى تقرير لجنة الحفائية لمجلس النواب . وفى تقرير لجنة الحفائية لمجلس الشيوخ . وفى تصريح سوكيل وزارة الداخلية بمجلس شورى القوانين . وفى تصريح وكيل الحفائية أمام مجلس

الشيوخ . وفي مشروع عضو مجلس الشيوخ . وفي تصريح عضو من أعضاء مجلس النواب . وفي اتفاق المنصور له بطرس باشا . وفي القاعبة المتبعة في وزارة الاوقاف . وفي مقال لأحد أعضاء المجلس الملى عبر فيه طبيعاً عن رأى أعضاء المجلس . كما أن نظريتهم لها سند قوى في أصل تكوين هذه الاوقاف وفي الغرض الذى أنشئت من أجله وفي شروط الواقفين الذين أقاموم نظاراً وفي ماضى هذه الاوقاف من تاريخ نشأتها حتى الآن . كل هذا يفسر غرض واضع اللائحة من النص على أن للمجلس الملى العام حق ادارة الاوقاف أى حق الاشراف عليها فقط

لهذا أرى أن خير حل لمشكلة أوقاف الاديرة أن يبقى الاساقفة ورؤساء الاديرة منتظرين عليها طبقاً لشروط الواقفين ، وأن يكون للمجلس الملى حق الاشراف على ادارتهم . فان آنس من أحدم اهمالاً أو مخالفة أو خيانة حقق معه . فاذا ثبتت المخالفة أو الخيانة رفع الأمر الى المحكمة الشرعية لطلب عزله كما تفعل وزارة الاوقاف سواء بسواء . أما استصدار مرسوم بتأليف هيئة نصفها من رجال الاكليسوس ونصفها الآخر من أعضاء المجلس الملى للتحديث عن هذه الاوقاف فستحيل قانوناً . لأن نزع النظر على الوقف من يد ناظر شرعى مشروط له النظر بشرط الواقف ، مثله كمثل نزع ملكية شخص من عقاراته وأطيانه استبداداً لمجرد اعطائها لآخر بلا حق . وهذا أمر مستحيل قانوناً ^(١)

مدرست سانس

احالة الموظفين الى المعاش

كلنا سمع بالحكمين المتناقضين الصادرين من دائرتين مختلفتين من دوائر محكمة الاستئناف الاهلية بخصوص حق الحكومة في احالة كبار الموظفين الى المعاش الحكم الاول صدر بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ وقضى بأن حق الحكومة في احالة كبار موظفيها الى المعاش ليس حقاً مطلقاً بلا قيد ولا شرط بل لقضاء حق الرقابة على الحكومة عند ما تستعمل حقها في احالة كبار موظفيها الى المعاش . فاذا تبين للقضاء بان الحكومة أساءت استعمال حقها بان أحالت موظفاً من موظفيها الى المعاش « بلا سبب » كانت مسؤولة عن تعويض الضرر الذي يصيبه - (قضية مصطفى بك بدران)

الا ان دائرة أخرى من دوائر محكمة الاستئناف خالفها في الرأي وقضت بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ بأن الحكومة تملك احالة كبار موظفيها الى المعاش ، بدون أن تكون مضطرة لتقديمه لمجلس التأديب، وبدون أن تبين أسباب الاحالة ، وبدون أن تتحمل أدنى مسؤولية» وأعلنت في حكمها ان القول باستحقاق الموظف للتعويض عندما تستعمل الحكومة حقها هذا يكون قبيحاً له ، مع ان هذا الحق طليق من كل قيد بنص القانون . فاذا أحالت الحكومة موظفاً من كبار موظفيها الى المعاش بدون أن تحيله الى مجلس التأديب كان هذا استعمالاً للحق من حقوقها في دائرة القانون . واستعمال الحقوق في دائرة القانون لا يترتب عليه أى ضمان - وقد قضت محكمة الاستئناف بهذا المعنى في ثلاث قضايا هي - قضية صفوت باشا - وقضية أنيس باشا - وقضية محمد زغلول باشا

ولما كان الشيء بالشئ يذكر نرى هنا ما حدث في فرنسا في حادثة تشابه هذه الحوادث

نشرت غازية الحاكم الصادرة بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ وقائع تلك الحادثة فقالت انه بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ اتصل بجامعة من كبار موظفي وزارة المالية خبر عزم الحكومة على البت بطريقة غير مرضية لهم في مسألة العلاوات التي كانوا يطالبون بها . فاجتمعوا وشكلوا لجنة وقتية تحت رئاسة عبيد (وكان مدير ادارة الاموال غير المقررة) وبعد الأخذ والرد أصدروا قراراً بالشكوى من القنن الذي يقع عليهم اذا فُتت الحكومة عزمها

وفي اليوم التالي لاجتماعهم أصدر مجلس الوزراء قراراً بأحالة مدير ادارة الاموال غير المقررة (الذي رأس اجتماع الموظفين) الى المعاش . ثم شغفه في اليوم التالي ببلاغ أعلن فيه بانه ولو أن موظفي الحكومة لهم الحق في البحث في المداولة في الشؤون التي تتعلق بوظائفهم وفي تقديم رغبتهم الى الوزير المختص الا أن الحكومة لا تسمح ولا يمكنها أن تسمح للموظفين بان يجتمعوا ويتجهروا في احدى دور الحكومة بلا استئذان منها . فاستأف الموظف المحال الى المعاش قرار مجلس الوزراء الى مجلس الحكومة الاعلى . والمجلس الاعلى الذي قرار مجلس الوزراء وأعلن انه ولو أن رئيس الحكومة يملك إحالة كبار الموظفين الى المعاش من تلقاء نفسه متى بلغوا السن القانونية المسوغة لأحالتهم الى المعاش الا انه لا يحق له أن يتخذ ضد أي موظف كان اجراءات تأديبية بدون اتباع الاجراءات التي قررها القانون . وبما أن مدير ادارة الأموال غير المقررة لم يحاكم امام مجلس تأديب والعقوبة التي عوقب بها انما عوقب بها تأديباً له وهي عقوبة لا يملكها رئيس الحكومة . فبناء عليه قرر المجلس الاعلى النفاء القرار التأديبي الذي صدر ضده . ومن الغريب أن حكم المجلس الاعلى صدر بموافقة مندوب الحكومة نفسها

وقد علق رئيس تحرير الغازية على حكم المجلس الاعلى فقال ان الاحالة الى المعاش من تلقاء نفس رئيس الحكومة ولو أنه لم يرد ضمن العقوبات التأديبية المقررة في لائحة المستخدمين ألا انه ظاهر من اسباب حكم المجلس الاعلى ان تأديب الموظف بإحالة الى المعاش أشد خطراً من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في اللائحة فيجب من باب أولى أن تكون الاحالة الى المعاش محمولة على الاقل بنفس الضمانات المقررة للعقوبات التأديبية التي هي أخف منها^(١)

(١) — كتبنا هذه الرسالة في مقطم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ ولى أول مارس سنة ١٩٢٨ هزت محكمة الاستئناف الأهلية بدواًها المتهمة في هذه المسألة الخلاقية (وكانت دائرتان أصدرتا فيها من قبل حكمتين متناقضتين) بهذا المعنى فقالت :

« حيث أنه من المتفق عليه ونضاه أن مخالفة القوانين والأوامر المالية لا تتناول فقط الشكل والأوضاع المقررة لذلك بل هي تتعلق أيضاً قبل كل شيء بروح القانون والنزاع الذي أدى اليه الشارح من وضعه للمصلحة العامة . وبما لا شك فيه أن إساءة الإدارة في استعمال هذا الحق إنما هو خروج على هذه المصلحة العامة ويعد مخالفة للقوانين وروحها تستوجب مسئولية الحكومة بالتعويض طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم سالفه الذكر .

« فبلى أساس الاعتبارات والمبادئ السابق ذكرها نرى دوائر المحكمة مجتمة بتقرير ما يأتي .

« للحكومة الحق المطلق في فصل كبار الموظفين السارى عليهم حكم المادة ١٤ ديكريو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ بقرار من مجلس الوزراء من غير أن تكون ملزمة بذلك الأسباب إنما هذا لا يمنع الموظف من مطالبتها بتعويض إذا أثبت ان الحكومة أساءت استعمال هذا الحق »

حديث سابع

المختلف المارين ونصرح ٢٨ فبراير

طالع القراء الحكم المشهور الذي اصدرته محكمة مصر الكبرى الشرعية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٣ وفيه قضت بان اختلاف الجنسية ليس معناه اختلاف الدارين . وبناء على ذلك قضت بتوريث يوناني من مصرى . واعلنت فى حكمها « ان الدار انما تختلف باختلاف الملك والمنعة لاقطاع العصبة . كأن يكون ملك فى الترك له دار ومنعة وملك فى الهند له دار ومنعة أخرى واقطعت العصبة بينهما حتى يستحل كل منهما قتال الآخر لو غفر احدهما برجل من عسكر الآخر قتله . والحال الموجودة الآن بين الدول العصبة فيها باقية غير متغيرة ولا متقطعة . لان القانون الدولى العام والمعاهدات بين الدول أوجبت العصبة فى حال السلم للال والسلم ومنعت الحرب الا فى ظروف وباجراءات خاصة . والحال كذلك بين مصر وباقي الممالك . بينها وبينهم معاهدات تجارية واقتصادية والسلم مضمون بينها وبينهم . ورعاياها لهم حرمة الدم والمال فى بلادهم كما لرعاياهم هذه الحرمة فى بلادها الا ما لهم من الامتيازات . فلا وجود اذن لاختلاف الدار بين المتوفى المصرى الجنسية والوارث اليونانى الجنسية بالمعنى المقصود فللقهاء لعدم توفر الشروط التى تختلف بها الدار »

وبتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ سئل فضيلة مفتى الديار المصرية فى خاتمة مثلها فأفتى بانه « متى كانت المتوفاة وورثتها متحدين فى الدين والدار والتبعية للحكومة المحلية كانت احكام الموارث سارية »

المحكمة العليا الشرعية لم تر رأى محكمة مصر الشرعية وحكمت بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ بان (فقهاء الحنفية ذهبوا الى ان اختلاف الدار مانع من الارث . سواء أكان حقيقيا وحكما ام حكما فقط ولذلك جعلوا الذمى والمستأمن فى دار الاسلام مختلفى الدار . لان الاول من أهل دار الاسلام والثانى من أهل الدار التى يتبعها حكما

وينبوا سبب المنع من الارث بين مختلفي الدار هو عدم التناصر والولاية بينهما والارث يبي عليهما . وقرروا أن الذي ينقض عهده بالخروج من دار الاسلام والحق بدار أخرى وانه لا يمكن من الحق . ولكن يصح أن يؤذن له في النهاب لغرض من الاغراض اذا أمنت عودته وأنه لا ينقض عهده بالقول صراحة أو دلالة . وقرروا أن بلاد الاسلام كلها دار واحدة مهما تنوعت حكوماتها واختلفت حكماها . وأن غيرها من البلاد يختلف باختلاف الحاكم والنمة . وبلاد الاسلام مختلفة مع غيرها دون قيد ولا شرط . وأنه يترتب على ذلك انه اذا كان في دار الاسلام ذميان بقي احدهما على عهده ولحق الثاني ببلد غير اسلامي أو خرج من تبعيته لدار الاسلام ودخل في تبعية أخرى لا يكون أحدهما وارثا من الآخر لا اختلاف الدار حكما بالحق أو بالتبعية لانعدام التناصر والولاية بينهما في الحالتين . . .)

هذا ما رآه رجال القضاء الشرعي

وقد عرضت على محكمة الاستئناف المختلطة قضية زواج أمير مصرى بسيدة انكليزية فدار البحث فيها على معنى اختلاف الدارين . وعلى صلة مصر بانكلترا . وهل تعتبر مصر . وانكلترا دارين مختلفتين فيتمتع الارث باختلافهما أم لا . فقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ بأن العلاقة بين ملك مصر وملك انكلترا هي علاقة تناصر وتعاون وولاية . بدليل أن انكلترا أعلنت في تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ عندما رفعت الحماية عن مصر تمهدها بالدفاع عن القطر المصرى ومنع كل اعتداء يقع عليه من أية دولة أجنبية . ومادام يكون بين رعايا ملك انكلترا ورعايا ملك مصر تعاون فيجب أن يكون بينهم توارث لانتفاء المانع من الارث (١)

مبحث ثامن

الخبراء في المخطوط

في مصر

توفى شخص في ثغر الاسكندرية عن تركه جسيمة . فادعى نفر من الناس أن المتوفى أوصى لهم بمحنة كبيرة من ماله . طعن الورثة في الوصية بالتزوير وقالوا أن الامضاء المنسوب الى مورثهم ليس امضاء ولم تخطه يده . فعينت المحكمة ثلاثة خبراء من كبار رجال فن الخط فاجمعوا رأيا على أن الامضاء مزور . طعن الموصى لهم في تقرير الخبراء الثلاثة . فندبت المحكمة ثلاثة خبراء آخرين من أشهر الخطاطين في مصر . فاجمعوا رأيا على أن الامضاء امضاء صحيح كتب المورث بخط يده . ستة رجال من أشهر رجال الخط اختلفوا في أمر معرفة حقيقة الامضاء الموجود على الوصية . حارت المحكمة في أمر الامضاء وفي أمر الخبراء . فأمرت بتحقيق واقعة الايضاء وسمعت شهادة الشهود قابين لما من اقوالهم ومن ظروف وقرائن الواقعة أن الوصية صحيحة فحكمت للموصى لهم بالحصة الموصى بها وأيدت محكمة الاستئناف حكمها .

قل لي وأريك ماذا يكون حال الموصى لهم وهم من ذوى الهيئات الرفيعة في البلد - لو ان المحكمة أخذت بأقوال الخبراء الثلاثة الأول الذين قرروا أن الامضاء مزور ومن يستقرى الحوادث التي تقع بين جدران المحاكم يجد وقائع كثيرة تشابه حادثة الوصية . بينما يجد خيرا يقول بصحة الامضاء يجد عشرة خبراء يقولون بتزويرها وقد يكون الخبير الأول أصدق . وبينما يجد عشرة خبراء يقولون بصحة الامضاء يجد واحداً يقول بتزويرها وقد يكون رأى الخبير الأخير أصح . لهذا نجد القضاة لا يميلون عادة الى الاعتداد برأى الخبراء كثيراً . بل يعتمدون في احكامهم على التحقيقات التي يجرونها بانفسهم وعلى الادلة الكتابية والقرائن المعنوية وعلى شهادة الشهود أكثر من اعتمادهم على آراء الخبراء في المخطوط . لأن البيئة والقرائن والادلة أقوى في الالبات وأحوط للحكم من استنتاج الخبراء في المخطوط . لا سيما وأن الخبراء ليس لهم قواعد

ثابتة يرجعون اليها المعرفة صحة الخط وتزويره . بينما نجد خبيراً يستنتج التزوير من سنة الباء أو لغة الماء أو ذيل الميم أو رأس الواو أو استدارة الكاف أو شرطة الألف أو قويسة الحاء أو قعيرة الخاء نجد خبيراً آخر يستدل بهذه الاشكال ففسها على صحة الامضاء . وبينما نجد زياداً الخبير يستدل على التزوير من استدارة الحرف أو استطالته أو اعوجاجه نجد زميله يستنتج الصحة من نفس الاستدارة أو الاستطلة أو الاعوجاج . وأن واجهت الخبيرين قال لك أن المسألة مسألة نظر . ولعل اختلاف النظر هذا هو الذى حدا بالشارع الى اطلاق الحرية للقضاة فى الاخذ أو عدم الاخذ برأى الخبراء . تركهم احراراً فى تكوين عقيدتهم من مجموع الأدلة والقرائن التى تعرض عليهم بنير أن يقيدهم برأى الخبراء حتى لو اتفق الخبراء جميعاً على رأى واحد

قرأنا فى الجرائد ذات يوم أن احد حضرات المحامين سأل خبيراً فى الخطوط (استشهد البعض برأيه أمام المحكمة العسكرية) عن صناعته لتقدير رأيه فى عملية المضاهاة . فأجابه الخبير بأنه كان باسكاتباً لمحكمة مصر الشرعية . ونقل الى دفترخانه مجلس الوزراء . وأن اسمه غير مقيفى جدول الخبراء . قالت رئيس المحكمة العسكرية الى زملائه ثم بدرت منه ابتسامه ذات معنى . منهاها طبعاً كيف يمكن للقضاء أن يثق بخبير فى الخطوط ليس الخط صناعته مادامت صناعته الكتابية تباين صناعة الخبراء فى الخطوط .

فى مصر يخطون بين الكاتب والخطاط ، واليون بينهما جيد ، ويظنون ايضاً أن كل خطاط يصح أن يكون خبيراً فى مضاهاة الخطوط . وهو خطأ فاحش . لأن عملية مضاهاة الخطوط ليست عملية فنية فقط بل هى عملية علمية ايضاً . العمدة فيها ليس على فن الخط وخده . بل يجب الاستعانة بالنظريات العلمية ايضاً . كون حروف الكلمات مقفرة أو محدبة أو مستديرة أو مستطيلة أو فيها قنات أو تقطعات وكون الحبر باهتا أو زاهياً . وكون الخط مكتوباً بريشة أو قلم أو ما شاكل ذلك ليس كل ما يهيم بالخبير ملاحظته لاستنباط أدلة التزوير أو ادلة الصحة . بل هناك مسائل جمة ممنوية يجب على خبراء الخطوط العلم بها والبحث فيها والتحقق منها قبل تكوين رأى بات فى أمر

التزوير أو في أمر الصحة. فن القواعد الصحيحة التي يجب على الخبير في الخطوط أن يجعلها نصب عينيه وقت المضاهاة القاعدة التي مقتضاها أن الخط يتنوع بتنوع حالة الشخص العقلية . ويتغير بتغير حالته النفسية. ويتطور بتطور حالته الجسدية . الكلمات التي يكتبها زيد وهو قوى البنية تختلف عن الكلمات نفسها التي يكتبها زيد نفسه وهو ضعيف البنية. والكلمات التي يكتبها وعقله سليم تبين الكلمات نفسها إذا كتبها وعقله غير حافظ توازنه الطبيعي. والكلمات التي يكتبها الشخص وباله مطمئن لا تشبه الكلمات نفسها إذا كتبها وروعه مضطرب. والكلمات التي يكتبها خالده وهو هادئ. الاعصاب لا تشابه الكلمات نفسها إذا كتبها وأعصابه هائجة . وكتابة الشخص في سن العشرين ليست مثلاً وهو في سن الأربعين . وكتابة المرأة نوع وكتابة الرجل نوع . فخطوط الشخص تتنوع بتنوع حالاته العقلية والنفسية والجسدية والجنسية .

كل هذا منفرغ من قاعدة علمية وهي أن الخط مرتبط بمراكز الشخص الحسية . والمراكز الحسية هي مراكز الحركة التي منها حركة اليد . كل حركة تسطرها يد الكاتب تعبر عن حركات عجيبة ، ولا يخفى أن المنع شديد التأثير . سريع التشكل . فالمرض والصحة والشيخوخة والشباب واليأس والفرح والنم والغضب والعشق والذهول والبله والتأني والتسرع والبخل والاسراف وسائر الحالات التي تؤثر في العقل وفي الفكر وفي النفس وفي الجسم عوامل مهمة يجب أن يراعيها القضاة والخبراء في وقت المضاهاة وعند تحقيق الخطوط ولدى الحكم

أعرف خبيراً أفتى بتزوير امضاء بحجة خلو الامضاء من بعض نقط . ومن بعض شرط . وبحجة وجود حرف مشطور شطرين . مع أن النظريات العلمية الصحيحة تعلمنا أن شطر بعض الكلمات شطرين أو أكثر ليس دليلاً على التقليد. لأن المشاهدات دلت على أن شطر بعض الكلمات شطرين أو أكثر وترك بعض النقط وبعض الشرط قد يكون سببه ضعف ذاكرة الكاتب. أو نتيجة اضطراب. أو اثر من آثار حالة نفسية. مثل حزن شديد أو غم أو ماشابه ذلك . أو أن حركة عقل كاتبها تخالف حركة عقل كاتب آخر يوصل الكلمات بعضها ببعض

وقد وجدوا بالاختبار أن فكر بعض الكتاب ينحصر وقت الكتابة في نطاق محدود ينصرف إليه المجهود العصبى فلا يتعداه . فنجد في كتاباته وقفات وقطعات وحركات قلبية تدل على الاضطراب أو ضعف الذاكرة أو الخوف أو اليأس أو حالات نفسية أخرى ينتقل أثرها من النفس الى اليدين الى الورقة . فيظن الخبير أن هذه الآثار دالة على التقليد . وما هى إلا آثار افعالات نفسية أو تطورات عقلية أو اضطرابات فكرية لاعلاقة لها بفن الخط من حيث هو . مثل هذه النظريات العلمية يجب أن تراعى عند تحقيق الخطوط مثل ما تراعى القواعد الفنية فى الخط تماماً بل ربما كانت القواعد العلمية أشد والاستنباط بها أصح

انما دعانا الى عرض هذا البحث على انظار رجال القضاء ورجال المحاماة فى مصر ما نراه كل يوم بين جدران المحاكم من المظالم التى تبنى على رأى اشخاص ليسوا على شئ من فن الخطوط . وليسوا على شئ من هذه النظريات العلمية الرشيدة . فيجب على من يهتم الأمر أن يضعوا حداً لهذه الفوضى السائدة فى المحاكم . فان تبعة القضاء بالظلم واقعة على من يدمر زمام العدل فى مصر . وهذا واجب لا تبرا ذمة الحكومة إلا بأدائه والسلام^(١)

مبحث تاسع

بشطب العبارات الجارحة

من الاوراق القضائية

سنة طيبة جرت عليها المحاكم المختلطة . حبذا لو حذت حذوها المحاكم الاهلية . كثيراً ما تقرأ في الاوراق القضائية عبارات ماسة بالشرف . جارحة للمواظف . خادشة للكرامة . مطاعن في المرض وفي الذمة . نجدها في صحف النصارى . وفي صحف الاستئناف . وفي المذكرات . وفي الاعلانات . وفي الانذارات . بعضهما من الفاظ الشتم . والبعض الآخر من الفاظ السب . والبعض الأخير من عداد الفاظ القذف . لا يليق أن تبقى مسجلة في الاوراق القضائية ضد من قيلت في حقهم وقد تكون كاذبة لا أصل لها في مثل هذه الاحوال يأمر القضاء المختلط قلم الكتاب اما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب صاحب الشأن بمحذف الجمل والكلمات التي يعدها القاضي ماسة بالكرامة . قد يكون الطعن موجهاً الى الخصوم . أو الى الشهود . أو الى المحامين . أو الى القضاة . أو الى أشخاص خارجين عن الخصومة بالمرّة . الكل في الأمر سواء . مادام الطعن موجوداً وخارجاً عن الحد المباح حق تطبيق القاعدة . وها بعض الأمثلة

١ - حرر أحد الخصوم مذكرة تضمنت طعناني قضاء محكمة أول درجة بعباراب ماسة بكرامتهم . فأمرت محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها بحجوز هذه العبارات من المذكرة محواً تماماً بحكم أصدرته بتاريخ ٣١ يونيو سنة ١٨٩٢ (راجع المجلة المختلطة جزء ٤ صحيفة ٣٠٢)

٢ - وقضت بحكم أصدرته بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٨٩١ بشطب جملة فقرات تضمنت سباً وجهه أحد الخصوم في مذكرة قدمها في الدوسيه الى اشخاص في خدمة خصمه .

٣ - وحكم بأن لمحكمة الاستئناف مراعاةً للآداب الواجب الاحتفاظ بها أمام

المحاكم ومراعاة للاصول وقواعد المجاملة الدولية أن تأمر من تلقاء نفسها بحذف العبارات التي يكتبها أحد الخصوم المترافعين امامها وتتضمن طعنا جارحا في السلطات القضائية الاجنبية . سواء كان الطعن صريحا أو ضمنيا . ولا سيما اذا كان الطعن حاصلًا عن طيش وبسوء نية (راجع حكم ٨ ديسمبر سنة ١٩١٠ جزء ٢٣ صحيفة ٦٣)

٤ - قدح خصم في حكم ابتدائي وقال أن خصمه حصل عليه من طريق تضليل قضاة محكمة أول درجة بطريقة غير شريفة . فحكمت محكمة الاستئناف بمحو هذه العبارات وعدها خارجة عن اللياقة والآداب (راجع حكم ٣٠ يناير سنة ١٩١٨ جزء ٣٠ صحيفة ١٧٩)

٥ - وأمرت محكمة الاستئناف المختلطة بشطب حمل وردت في اعلانات وفي مذكرات عدت لهجة جارحة لا يليق أن تبقى مسجلة على من وجهت اليه في أوراق قضائية (راجع حكم ١٣ يناير سنة ١٩١٨ جزء ٣٠ صحيفة ٢١٩)
هذه سنة جرت عليها المحاكم المختلطة . وهي سنة طيبة كما ترى . فهل لرجال القضاء الاهل أن يقتدوا في هذا باخوانهم رجال القضاء المختلط . أن فعلوا سنوا لنا وللخلف سنة طيبة تذكر لهم بالشكر .^(١)

مديت عاشر

تقسيم القضايا بحسب نوعها

وتوزيعها على الدوائر

تجد في رول الجلسة الواحدة من رولات محاكنا الاهلية المنازعات المتعلقة بملكية العقارات منقورة مع قضايا السندات والكليات . ودعاوى نزاع الملكية مع قضايا الایجار . وقضايا الاوقاف مع قضايا الشركات . وقضايا الاسترداد مع قضايا الحراسة . وقضايا تثبيت الحجز مع قضايا التعرض .

تجد الرولات عبارة عن خليط من القضايا المدنية والقضايا التجارية . القضايا الصنيرة مع القضايا الكبيرة . القضايا السهلة البسيطة مع القضايا المعقدة المشوشة غير المستعجلة وقد دل الاختبار على أن الجمع في رول واحد وفي جلسة واحدة بين مختلف هذه القضايا مع تباین انواعها وأهميتها يوقى القضاء عن السير حثيثا ويؤخر الفصل في كثير من القضايا التي يمكن نظرها والفصل فيها بسرعة لولا مصادفة وجودها مع قضايا مقددة في رول واحد وفي جلسة واحدة

جرت محكمة الاستئناف المختلطة على قاعدة توزيع القضايا على الدوائر بحسب نوع القضية وأهميتها بترتيب تمليه وقرره الجمعية العمومية . فالدائرة الاولى مثلا تنظر استئناف الاحكام الصادرة في المواد التجارية واستئناف الاحكام الصادرة من قاضي الامور المستعجلة واستئناف الاحكام الصادرة في الاوار التي تصدر من قاضي الامور الوقية . والدائرة الثانية تنظر الاستئنافات الخاصة بقسمة الديون بين الغرماء وقضايا الایجار والسمرة والرفق في وقت غير لائق ودعاوى الشفعة ودعاوى القسمة ودعاوى البيع . والدائرة الثالثة تنظر السواى الخاصة بالحجز العقارى وبوضع اليد وبالمسئولية وبسائر القضايا التي لا تدخل في اختصاص الدائرتين الاولى والثانية .

ومحكمة مصر المختلطة جرت على هذه السنة ايضا . وزعت القضايا على الدوائر

بحسب أنواعها وبحسب أهميتها مراعية في ذلك عدم تأثير سير بعض القضايا في سير البعض الآخر . القضايا السهلة البسيطة المستعجلة تنظر بسرعة وبسهولة وبكثرة . والقضايا المقعدة تأخذ من القاضى الوقت اللائق بها المناسب لأهميتها .
وفي أوروبا في فرنسا وفي بلجيكا وفي إيطاليا وفي ألمانيا وفي النمسا ينهجون هذا النهج أيضا

نقل هنا ما سبق قلناه من اثنتى عشرة سنة عند ما جئنا في ألمانيا ودرسنا نظام القضاء فيها . « وفي بعض المدن الكبرى يوزعون القضايا على السواري بحسب أنواع القضايا . فتجد دائرة تختص بقضايا الزواج والطلاق . ودائرة تختص بقضايا الموارث والتركات . ودائرة تختص بدعاوى الملكية وما يتفرع عنها . وأخرى بالتعهدات وما يجرى مجراها وهكذا . ملاحظين في ذلك أيضا تمكين القضاة من النبوغ في مواد مخصوصة . فإذا ما حصروا عنايتهم فيها أصبحوا بعد فترة من الزمان اختصاصيين من الثقات .

« وفي بعض بلاد ألمانيا لا يسمحون للقضاة بأن يشتغلوا في آن واحد في جلسات مدنية وفي جلسات جنائية . فيكون الواحد منهم قاضيا مدنيا اليوم ليصير في الغد قاضيا جنائيا . ملاحظين في ذلك عدم تشويش أفكارهم بتنوع أبحاثهم وأعمالهم واشغالهم - راجع صحيفة ٤٧ من كتابنا « ما هنا وما هناك » الرسالة التاسعة - »

أفلا يحسن بوزارة الحفائية أن تلفت نظر حضرات قضاة محاكمنا الإلهية ولا سيما رؤساء المحاكم منهم ليفكروا في اتهاج هذه الحلقة ابتداء من السنة القضائية المقبلة . أن فعلت وفعلوا أدوا واجبا يطالبهم به العدل وتقضى به مصالحة المتقاضين .^(١)

(١) كتبنا هذه الرسالة في مجلة لحامدة سنة ثالثة عدد ثامن . وقد عملت محكمة مصر الابتدائية بهذه النكرة حيناً من الزمان ثم اهتمت بعد انتقال رئيس المحكمة مستشاراً بمحكمة الاستئناف

حديث جادى عشر

وقفية المرحوم على بك فهمى

كلنا نعلم أنه فى سنة ١٩٢١ صدر من المرحوم على بك فهمى وقف خص وجوه البر بجزء عظيم من ريعه . فالبعة الفهية خصها بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه فى السنة ، والمستشفى الرمدى فى أبى الوقف خصه بمبلغ ١٥٠٠ جنيه . وخص وجوه . آخر بمبالغ آخر .

وكلنا يعلم أن هذا الوقف صدر منه امام حضرة صاحب الجلالة الملك وبمحضره صاحب المعالى كبير الامناء وحضرة صاحب السعادة مدير النيا . وقد صدر منه ودون فى ورقة عرفية أمضاها صاحب الوقف وصاحب الجلالة وصاحب المعالى وصاحب السعادة .

وكلنا يعلم أيضاً أن هذا الوقف لم يضبط فى مضبطة المحكمة الشرعية (التى يوقع عليها عادة الواقف وشهوده) ولم يقيد فى دفاتها . فاقية هذا الوقف يا ترى — هل انقذ الوقف أو لم ينقذ .

الاعتراض القوى الذى يمكن أن يعترض به من يقول بعدم انعقاد الوقف مستفاد من نص المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى أوجبت صدور الاشهاد بالوقف (على يد حاكم شرعى) ثم (قيده بدفتر احدى المحاكم الشرعية)

وهذان الشرطان غير متوفرين هنا . فلا الوقف صدر به اشهاد شرعى امام قاضى شرعى ولا هو قيد بدفتر احدى المحاكم الشرعية . واليك نص المادة :

« يمنع عند الانتكار سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى بالتفطر المصرى أو مأذون من قبله كالبلين فى المادة ٣٦٠ من هذه اللائحة وكان مقيداً بدفتر احدى المحاكم الشرعية »

وما دام لا اشهاد ولا قيد فلا وقف . وتكون « الورقة العرفية » التي دون فيها اقرار الواقف بالوقف هي والهواء سواء . هذا هو مبنى اعتراض من يقول بعدم انعقاد الوقف

أما نحن فن رأينا أن المسألة فيها نظر والاعتراض السابق غير مقطوع بصحة أسبابه . وعلى كل حال فهو غير قاطع في الدلالة على عدم انعقاد الوقف . وإليك البيان :
أولاً - الأصل في الشرع أن ينقذ الوقف بصدور لفظ من ألفاظه الخاصة به . فإذا قال للمتصرف أرضي هذه صدقة موقوفة مؤبدة على الفقراء وتوفرت فيه سائر شروطه انعقد الوقف بالقول . وهنا الواقف أشهد على نفسه بالوقف قولاً وكتابة . وفتنه بالفعل بدفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لوزارة المعارف قيمة نفقة البثة الفهمية . فالوقف انعقد شرعاً

ثانياً - يقولون ولكن لائحة المحاكم الشرعية جعلت مثل الهبة والرهن العقاري لا يكون له وجود الا اذا تحرر به اشهاد رسمي . فبما العقار ورهن العقار لا يكون لما وجود قانوناً الا اذا تحرر بهما عقد رسمي امام مأمور العقود الرسمية . والوقف لا يكون له وجود الا اذا حصل الاشهاد به امام حاكم شرعي أو مأذون من قبله . وهذا الاعتراض غير صحيح . لأن المادة تنص فقط على منع سماع دعوى الوقف عند عدم وجود اشهاد به (عند الإنكار) فقط . فإذا حصل الوقف بورقة عرفية ولم ينكر الواقف صدور الوقف منه جاز سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط . فالاشهاد بالوقف امام حاكم شرعي أو مأذون من قبله ليس إذاً شرطاً لانعقاد الوقف بل هو دليل على وجوده (عند الإنكار)

ألا ترى أن اللائحة لم تنص على البطلان ولا على عدم انعقاد الوقف عند عدم وجود اشهاد واكتفت فقط بمنع سماع دعوى الوقف أو الاقرار به (عند الإنكار) . ومنع سماع الدعوى شيء والبطلان شيء آخر

وقد حكمت المحكمة العليا الشرعية بصحة انعقاد وقف صدر في ورقة عرفية

اعتقبا بعد حين اشهاد شرعى صدر من الواقف بتغيير في وقفه الاصلى (الذى حصل بورقة عرفية) وفى اشهاد التغيير روى الواقف حكاية الوقف الذى صدر منه فى الورقة العرفية . فلو كان الوقف الاصلى لم ينقد أصلاً لعدم الاشهاد به امام حاكم شرعى ما كان الاشهاد بالتغيير الذى حصل بعد حين امام المأذون أوجده من العدم . فالمسألة مسألة اثبات . والاثبات تحدد هنا . وشرط أن يكون باشهاد شرعى (عند الاكسار) فقط . فحالة الوقف تبين حالة الهبة وحالة الرهن المقارى

ثالثاً - على أن من رأينا أن شرط (الاشهاد) متوفر هنا . اللائحة شرطت عند الاكسار أن يوجد اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله . وهنا الوقف صدر على يد صاحب الجلالة الملك وهو الحاكم الشرعى الاكبر ومنه يستمد سائر الاحكام الشرعيين صحتهم فى الحكم . ولا يضح اعتبار الاشهاد الحاصل امام أصغر قاض شرعى أو مأذون وعدم اعتبار الاشهاد الحاصل امام الحاكم الشرعى الاكبر الذى منه يستمد القضاة الشرعيون ولايتهم فى القضاء

ورب معترض يقول : ان كلمة « الحاكم الشرعى » معناها هنا « القاضى الشرعى » بدليل ان الترجمة الفرنسية لللائحة ترتيب الحاكم الشرعى عبرت عن « الحاكم الشرعى » بكلمة *Ondi* وجلالة الملك ليس يقاض الاشهادات الشرعية . ولا سيما انه بحسب النظمات السياسية الحديثة لا يمكن أن يجمع الملك فى شخصه وفى قبضة يده السلطات الثلاثة . السلطة التشريعية . والسلطة التنفيذية . والسلطة القضائية .

تقول هذا الاعتراض ليس وجيباً .

١ - لأن القوانين المصرية جعلت للوقف ميزة خاصة به أخرجه عن حكم سائر الاموال فيما يختص بأصله وكيانه . إذ جعلت مرجع أصل الوقف الى أصل الشرع . ولا يخفى أن جلالة الملك هو الآن صاحب الولاية الشرعية العامة على الاوقاف المصرية بأمرها . منه يستمد جميع القضاة الشرعيين صحتهم فى الحكم . وهو الذى أجاز لهم ويميز لهم الحكم فى الدعاوى وفى قبول الاشهادات الشرعية . فهم أشبه شئ بوكلاء عنه . والقاعدة ان ما يملك الوكيل عمله يملك الموكل عمله بالطبع وبالبداهة .

٢ - زد على هذا أن الاصل في حكمة ايجاب صدور اشهاد بالوقف امام حاكم شرعى أو امام مأذون من قبله منع التلاعب الذى كان فاشياً في قضايا الاوقاف ومنع دعاوى الادخال والاخراج والتغير والاستبدال والابدال وغيرها من الدعاوى العديدة التى كانت تخلق اضراراً بمصلحة جهات الوقف أو بمصلحة المستحقين . وكان يكتفى في اثباتها بشهادة الشهود وبالأوراق العرفية التى ما كان يعرف لها أصل . وهنا الاشهاد بالوقف حصل امام ولى الامر نفسه . وامام كبير الامناء . وامام مدير المنيا . وامام شهود عدول كثيرين . وفي محفل من الناس لم ير الوجه القبلى مثله من البهاء والمظلة والجلال . فمن ذا الذى يجزأ على انكار صدور الوقف من الواقع

رابعا - بقى شرط (قيد الاشهاد بدفتر احدى المحاكم الشرعية) وهذا عمل ادارى محض . كما يجوز القيد في حياة الواقع يجوز بعد وفاته . وما على صاحب الشأن الا أن يقدم الاشهاد الى المحكمة الشرعية لقيد بدفترها وهى تقيده . واذا امتعت يعرض الامر على وزارة الحفانية وهى تأمر المحكمة بالقيد

الحادثة فنة ليست لها سابقة من نوعها . إذ لم نر ولم نسمع ولم قرأ أن اشهاداً بالوقف حصل عن يد خديوى مصر أو سلطان مصر أو ملك مصر . لهذا سألنا الكثيرين من اخواننا . من رجال القضاء ومن رجال المحاماة ومن أهل العلم . فرأيناهم يميلون الى القول بانقضاء الوقف بناء على انه حصل على يد جلالة الملك الذى هو الحاكم الشرعى الاكبر

ومن رأى انه حتى لو كانت المسألة تحتل القولين فأنى أرجح قول من يرى انقضاء الوقف للوجوه الآتية :

- ١ - احتراماً لمقام ولى الامر الذى حصل الاشهاد على يده
- ٢ - لأن القول بانقضاء الوقف فيه تنفيذ لارادة الواقع
- ٣ - لأن الوقف تضمن وجوه بر كثرية فمعها عام على البلد . فالقول بانقضاء الوقف يوافق المصلحة العامة
- ٤ - لأن مال الاطيان الموقوفة - اذا قيل بعدم انقضاء الوقف - سيكون الى اخوات

الواقف وهن مومرات ايساراً تاماً بفضل ما ورثته عن المرحوم والدهن والمرحومة اختهن . فالخصه التي تؤول الى كل واحدة من اخواته لا تزيد سعة ولا رضاء ولا تغير من معيشتها شيئاً ما . أما اذا قيل بانقضاء الوقف ونقض الوقف بالفعل وانقضى الربيع في وجوه البر المشروطة في الوقفية (البعثة الفهمية والمستشفى الرمدى وغيرهما) فان الأمة تستفيد فوائد تبقى آثارها خالدة تتجدد منافعها في كل سنة ما دام الوقف قائماً

أما عم المرحوم الواقف الذي يقولون انه جدير بالعناية فيمكن الصلح معه على مبلغ من المال أو حصه من الاطيان نظير مصادقته على الوقف . ولعل صاحب الجلالة الملك هو خير وسيط للحصول على اجازة الأخوات ومصادقة الم . فان تفضل وفعل ورضيت الأخوات وقبل الم كان لهم جميعاً عند الله جزاء الخير خير الجزاء ^(١)

(١) كتبت هذه المقالة ونصرتها في المقطم في آخر وفاة المرحوم على بك فهمي . واعدت الكتابة في الموضوع نفسه في مجلة الحامية في عدد يولييه سنة ١٩٢٣ وقد أعلنت الحكومة بهذه الفكرة فامرت بقيد الاتهاد بدفتر محكمة بنى سوف الشرعية وقيد الاشهاد بالفعل . ولما علم الورثة بذلك دفعوا دعوى الى الحكومة يطلبون فيها ابطال الوقف ومحو القيد من دفتر المحكمة الشرعية . فتأمل .

حديث ثاني عشر

نزع الملكية للمنافع العامة

(مبدأ جديد)

روى المقطم الأغر أن لجنة الشمين في مصلحة تنظيم مصر أخذت ثمن المنازل المراد هدمها لادخالها في الشارع الذي يوصل العتبة الخضراء الى الأزهر الشريف حذاء شارع الموسكى وانه بلغ ثمن المتر المربع من هذه المنازل ٣٦ جنيهاً مصرياً ويظهر أن التعويضات التي ستدفعها الحكومة الى أصحاب الاملاك ستكون فاحشة جداً تقبل كاهل ميزانية الحكومة بحمل ثقيل جداً

ذكرنى هذا الخبر بمحادثة حدثت لى فى سبتمبر سنة ١٩١٠ مذكنت بدار السعادة . دار الحديث بينى وبين المرحوم الامير سعيد باشا حليم عن الاستانة وما شاهدت فيها . قلت له اننى مندهش جداً من اهمال الحكومة عمل الاصلاحات الضرورية فى البلد . مثل انشاء شوارع جديدة . وعمل ميادين عمومية . وبناء أرصفة حذاء البوسفور وعمل أعمال أخرى من شأنها تحسين المدينة وتسهيل طرق المواصلات بين اقسام دار السعادة المتباعدة الاطراف

فأجابنى بأن المشروعات المروضة كثيرة جداً ولكن يعوزها المال . والمال يكاد يكون فى حكم العدم . قلت له وما رأيك اذا كنت أدلك على طريقة تضمن للحكومة تنفيذ جميع مشروعات التنظيم مجاناً لوجه الله الكريم . فأخلق فى الامير وقال لى : أبداً ما أقول . قلت نعم . فقال وما هى هذه الطريقة . قلت ان الطريقة معروفة ومتبعة فى بلجيكا وسويسرا واسبانيا . وجدت الحكومات فيها سهولة وسرعة فى تنفيذ مشروعات التنظيم العظيمة ولم تجد من العمل بها شكوى من أحد وأكست بالعكس من السكان ميلاً عظيماً لتأييدها . ذلك أن الحكومة اذا أرادت انشاء شارع (كالشارع الذى تريد الحكومة المصرية فتحه بين العتبة الخضراء والازهر)

فلما بدلاً من أن تنزع ملكية طريق عرضه عشرون متراً تنزع ملكية ارض
عرضها اربعون متراً . عشرون للشارع وعشرة أمتار من كل جانب تأخذها لها .
فالعشرون الاولى تخصص للشارع وتدفع الحكومة ثمنها بحسب قيمتها وقت نزع
الملكية . والعشرون متراً الأخرى (من كل جانب عشرة أمتار) تهدم الحكومة المباني
القائمة فيها ثم تباع أرضها للاهالى على أن تعطى الأولوية فى البيع الى صاحبها الأصلي
دل الاختبار على ان ثمن العشرين متراً الزائدة التى تنزع الحكومة ملكيتها
تزيد قيمتها أضاعافاً مضاعفة بعد انشاء الشارع الجديد . والفرق بين الثمن الذى تدفعه
الحكومة والثمن الذى تباع به يسدّد ثمن الشارع الذى تخصصه الحكومة للمنفعة العامة .
سمع الأمير هذا فأعجب به وطلب منى أن اكتب مقالة لجريدة طنين فقت
على الفور الى مكتبته وحررت رسالة باللغة الفرنسية دفعها الامير الى أحد الكتاب
الترك فقلها الى اللغة التركية ونشرتها جريدة طنين فى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٠
فاهتمت صحف الاستانة بهذه المقالة وكتب رجال القانون فى تركيا محبذين الفكرة ثم
سافرت ولا أعلم اذا كانت الحكومة التركية عملت بالفكرة أم لا .
أما المقالة فما هى بنصها وفصها :

« اتصل بى أن وزارة العدلية ووزارة النافعة تدرسان التعديلات التى يراد
ادخلها على قانون نزع الملكية للمنافع العمومية لتسهيل تنفيذ المشروعات العظيمة
التي تنوى الحكومة الشاهانية اجراءها فى الاستانة وفى مدن تركيا الكبرى
« يروع الحكومة بهظ التويضات الواجب عدلاً وقانوناً دفعها الى اصحاب الاملاك
المراد نزع ملكيتها منهم فتعجم عن تنفيذ المشروعات النافعة والمشروعات الحيوية
للبلاد . وما دامت الحكومة العثمانية تشتغل الآن بدرس هذه المسألة فليسمح لى
وزير العدلية ووزير النافعة بأن الفت أنظارها بكلمات وجيزة الى الطريقة المتبعة فى
بعض ممالك اوروا وفيها تجد الحكومات تيسيراً كبيراً لتنفيذ مثل هذه المشروعات
بسرعة وبشئ من التوسع وبلا ففة أو بشئ قليل منها . والطريقة التى اشير اليها
متبعة فى بلجيكا وسويسرا واسبانيا ويمكن تلخيصها فى الكلمات الآتية :

« فرض أن الحكومة تريد فتح شارع في وسط حي من أحياء المدينة فبدلاً من أن تنزع ملكية المقدار اللازم لإنشاء الشارع تنزع الأرض الملاصقة للجانبى الشارع بعرض ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ متراً . وبعد ما تنزع ملكيتها وتستولى عليها تعود - بعد إنشاء الشارع - فتبيعها بجزأة الى الأهالى ويمضى لأصحابها الاصليين حق الأولوية فى ابتاعها . فقيمة الأرض التى تكون قد أخذتها الحكومة من الأهالى للنفاع العمومية تزيد بعد ذلك فتبلغ الضعف وزيادة . فاذا باعها استردت من هذه الزيادة مبلغ التعويضات التى تكون قد دفعتها الى ارباب الأملاك وثالث علاوة عليها ففقات فتح الشارع كلها او بعضها

« وهذه الطريقة لا غبن فيها على أحد . لأن أرباب الأملاك المنزوعة ملكيتهم يقبضون ثمن ملكهم مقدراً قبل تنفيذ المشروع بدون أن يخسروا شيئاً ما . وأهل البلد يكسبون فتح الشارع وما يتبع فتحه من سهولة المواصلات وتحسين منظر المدينة وتحسين مراقبها الصحية وتنظيم حى من أحياء المدينة . ولما مزاجية أخرى

— منها انها تمكن الحكومة من تنفيذ المشروعات العامة بدون أن تغلظ أحداً —
— وتمكنها من تنفيذها بسرعة وبلا عوض وبشئ من التوسع

— وتسهل تنظيم المدن والموانئ تنظيلاً جديداً بإنشاء الشوارع والميادين والأرصفة وغيرها على أحدث طراز وا كل هندام

« وما فرنسا تشتغل الآن بتعديل قانونها الخاص بنزع ملكية الافراد للنفاع العمومية مقبسة احكام ونصوص القوانين البلجيكية والسويسرية والاسبانية . وقد عرض بالفعل على مسيو ملران وزير الاشغال العمومية مشروع بهذا المعنى واللجنة التى نيط بها درسه بحث هذا المشروع ووافقت عليه بالإجماع

« فحذا لو أمرت الحكومة الشاهانية السلطانية بتأليف لجنة لدرس هذه المسألة وحذا لو طبقت مثل هذه الاحكام فى تركيا لتستفيد البلاد من المشروعات الكبيرة الموقوف تنفيذها الآن على تدبير المال »

والعمل بهذه الفكرة فى مصر لا يعد بدعة لآثى علت من ثقة من أكبر الثقات

أن الحكومة المصرية كانت تعمل بها في عهد المغفور له اسماعيل باشا خديوي مصر
وإنما مع الفارق الآتي : ان الحكومة المصرية كانت اذا أرادت فتح أحد الشوارع
بعرض عشرين متراً مثلاً وصادف الطريق جزءاً من أرض أو من دار فإن الحكومة
لا تقتصر على نزع ملكية ذلك الجزء الذي دخل في الشارع الجديد فقط بل تنزع
ملكية الأرض كلها او الدار كلها على أن تبيع ما يفيض عن حاجتها الى الاهالي . وكان
ثم الزيادة يعرضها كثيراً مما تدفعه ثمناً للجزء الاصلى الذي دخل في الشارع ولا
سيما اذا اضيف الى ما تربحه الحكومة من بيع الزيادة ما تكسبه من زيادة عوائد
المباني التي تشيد في محاذة الشارع الجديد أو في داخل الحى الجديد . فإرأيه
الحكومة الحالية في أصل الفكرة وفي العمل بها الآن في مصر؟^(١)

(١) هذا البحث كتبته ونشرته في « طنين » وفي « القمام » وفي مجلة « الحمامة » . عدد
نوفمبر سنة ١٩٢٤ — وقد ادخلت الحكومة هذا البند في مشروع قانون نزع الملكية الجديد
المزمع اصداره قريباً

مبحث ثالث عشر المحاكم الشرعية والمجالس المليية

١

مرتنا ما ورد على لسان حضرة صاحب العالى مقرر الميزانية فى مجلس النواب من أن اللجنة المشكلة بوزارة الحفانية للنظر فى اصلاح النظم القضائية بالمحاكم الشرعية قد قدمت خطوات واسعة فى عملها وأنها راجت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ولائحة الاجراءات الداخلية . قال :

« ومن الاصلاحات المرغوب فيها كثيرا البحث فى نظام قضاء الاحوال الشخصية للطوائف غير الاسلامية وعلاقته بقضاء المحاكم الشرعية وذلك لوضع حد لتناقض الأحكام بين هذه المحاكم بعضها وبعض . وقد بلغ أمرها حداً يحدو بالحكومة الى النظر فيه ووضع تشريع نهائى له تتمتع معه الفوضى الحالية والارتباك الناشئ من جرائها . ولدى وزارة الحفانية من البيانات والحوادث المديدة فى هذه المسائل وفى تنازع الاختصاص بين هذه الجهات الشرعية المختلفة ما يكتفى للنظر فى اختيار أحسن الطرق الكفيلة بامتناع أسباب الشكوى الحاضرة »

والحق أن عدم تحديد السلطة التى ينتهى اليها اختصاص المجالس المليية وتبتدىء منها سلطة المحاكم الشرعية قد أوجب الارتباك الزائد بتناقض الاحكام والقرارات التى تصدر فى المادة الواحدة . وحذا لوعلتنا بحكم الشرع الشريف وتركنا للمجالس المليية حق الفصل فى جميع مسائل الموارث الخاصة بأبناء الطوائف غير الاسلامية بدون تقييد اختصاصها باتفاق الخصوم جميعا .

ألا ترى أن المادة ٩٤ من كتاب مرشد الحيران تنص صراحة على أنه (يتبع فى الميراث أحكام الشريعة الاسلامية فى حق المسلمين . وأما الذميون فيتبع فى موارثهم أحكام أحوالهم الشخصية . وأن تراضوا وتراضوا اليها فيحكم بينهم بحكم الاسلام)

اذن الأصل أن يكون الاختصاص للمجالس المليية . اتفق الورثة أو لم يتفقوا سواء . ولا تختص المحاكم الشرعية إلا اذا اتفق الورثة فيما بينهم على رفع الامر اليها وهذا هو مقتضى حكم المادة ٥٤ من القانون المدني أيضا . اذ قد نصت صراحة على أن (يكون الحكم في المواريث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لما المتوفى)

اذن الشرع والقانون اتفقا على أن الحكم في المنازعات المتعلقة بالمواريث الخاصة بأبناء الطوائف غير الاسلامية إنما يكون من اختصاص المجالس المليية دون المحاكم الشرعية اللهم الا اذا اتفق الخصوم على رفع الامر الى المحاكم الشرعية ففي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - تختص المحاكم الشرعية بالنظر والحكم في النزاع

فاختصاص المجالس المليية هو الاصل واختصاص المحاكم الشرعية هو الاستثناء - على خلاف ما يجرى به العمل الآن من قلب القاعدة بمحصل اختصاص المحاكم الشرعية هو الاصل عند عدم الاتفاق واختصاص المجالس المليية هو الاستثناء عند الاتفاق . أما فرمانات الشاهانية قديمة صدرت في سنة ١٨٥٦ وقد نسخها القانون المدني المختلط الصادر في سنة ١٨٧٥ والقانون المدني الاهلي الصادر في سنة ١٨٨٣ هذا فضلا عن أن فرمانات صدرت مخالفة لحكم الشرع الشريف كما قلنا (١)

٢

يظهر أن الاستاذ مارك كوهين الحامى لم يفهم المقال الذى كتبتة في مقطع ٢٧ مايو سنة ١٩٢٧ عن اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المليية في المنازعات الخاصة بمواريث أبناء الطوائف غير الاسلامية . فنسب الى قولنا لم أقله . وأدخل في مقالى ما ليس منه وأخرج منه ما ليس فيه .

قلت بأنه حسب المادة ٩٤ من كتاب مرشد الحيران يجب أن يتبع في المواريث أحكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين أما الذميون فيتبع في مواريتهم أحكام احوال الشخصية ولا يحكم بينهم بحكم الاسلام الا أن تراضوا وترافقوا الى المحاكم

(١) — كتبنا هذه الكلمة في مقطع ٢٧ مايو سنة ١٩٢٧

الشرعية . وقالت ان هذا هو مقتضى حكم المادة ٥٤ من القانون المدني التي نصت بكل صراحة على أن يكون الحكم في المواريث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى وختمت مقالها هذا بقول (اذن الشرع والقانون اتفقا على أن الحكم في المنازعات الخاصة بمواريث أبناء الطوائف غير الاسلامية انما هو من اختصاص المجالس المالية دون المحاكم الشرعية بحكم القانون وبحكم الشرع)

هذا ما قلته ولم أقل شيئا سواه . فاما معنى قول الاستاذ مارك كوهين بأنني أريد (توسيع اختصاص المجالس المالية ونحويلها حق الفصل في جميع مسائل المواريث الخاصة بأبناء الطوائف غير الاسلامية من دون تقييد اختصاصها باتفاق الخصوم جميعا)

المسألة ليست مسألة توسيع اختصاص المجالس المالية ونحويلها حقاً لم يكن لها من قبل . وانما المسألة مسألة اظهار المجالس المالية من حق قديم مرتكز على حكم الشرع وعلى نص القانون

أما قول الاستاذ مارك كوهين بأن نص المادة ٥٤ من القانون المدني جاء مؤيداً ومتما للقاعدة التي وضعها الخط الهامبوني الصادر في سنة ١٨٥٦ فغير صحيح . الصحيح هو العكس على خط مستقيم . لأن المادة ٥٤ من القانون المدني جعلت الحكم في المواريث على حسب المقرر في الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى . أما الخط الهامبوني فجعل اختصاص المجالس المالية اختيارياً اذا طلب الخصوم احوالها اليها . فالقاعدة التي وضعتها المادة ٥٤ من القانون المدني هي قاعدة الزامية أوجبت على جميع الورثة الخضوع لها وجعلتهم خاضعين لقانون الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى . أما الخط الهامبوني فجعل الاختصاص اختيارياً عندما يتفق الخصوم على رفع أرمهم الى البطريرك أو رئيس الطائفة أو المجلس المالي . فقول الاستاذ كوهين بأن نص المادة ٥٤ من القانون المدني جاء مؤيداً أو متما للقاعدة التي وضعها الخط الهامبوني الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ قول لا يطابق الواقع

الذي يهني من هذا البحث هو تعيين القانون الواجب تطبيقه على تركات غير المسلمين دون "بحث في أي الهيئات القضائية أولى بالحكم ان كانت المحاكم الاهلية

أو المجالس المالية . لان بعض الاحكام الخاصة بالمواريث حسب أحكام الشريعة الإسلامية الفراء لا تتفق وأخلاق وعادات وطباع وعرف المسيحيين . خذ لك مثلا عدم قيام الفرع مقام الاصل عند عدم وجوده وقت وفاة المورث كأن يتوفى شخص . ويترك ابنا وابن ابن فكل التركة بحسب أحكام الشريعة الإسلامية تؤول الى الابن . ولا يأخذ ابن الابن شيئا . مع أن جميع الشرائع الاخرى تجمل الفرع وهو ابن الابن يقوم مقام الاصل وهو أبوه فيزاحم الابن ويأخذ الحصة التي كانت تؤول لآبيه لو كان حيا وقت وفاة المورث . وأقرب حادثة تحضرنى فى هذا الموضوع حادثة وفاة كبير أغنياء الزقازيق الذى توفى عن ٢١٠٠٠ فدان فى الشرقية والدقهلية والغربية وعقارات لا تعد ولا تحصى فى بندر الزقازيق وفى مصر القاهرة ويقدر العارفون تركته بأربعة ملايين من الجنيهات . اذ توفى فى حياته ابنه الاكبر وترك ولدين ذكرين وثلاث بنات . وتوفيت فى حياته ابنته الصغرى وتركت ولدا . ولما توفى هو من شهرين انقسم أولاده الموجودون على قيد الحياة تركته كلها . ولم ينل أولاد ابنه الاكبر شيئا ولم ينل ابن بنته شيئا . فلما منهم بأن التركة يجب أن يتمشى عليها حكم الشريعة الإسلامية الفراء التى لا تجوز قيام الفرع مقام الاصل . مع أن الشرع نفسه يقول بوجوب تطبيق أحكام المسيحيين الشخصية عليهم الا اذا تراضوا هم جميعا على أن يحكم بينهم بحكم الاسلام . ومع أن القانون المدنى جعل الحكم فى الموارث على حسب المقررفى الاحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى

هذا هو الخطأ الذى ساد أذهان الناس وأردت بمقالى يسانه . وما دام حكم الشرع صريحا ونصوص القانون صريحا فى وجوب تطبيق أحكام الاحوال الشخصية للملة التابع لها المتوفى فلامعنى للتمسك بالفرمانات المتينة التى أصبحت فى حكم العلم بعدما نسخها القانون المدنى الاهل والقانون المدنى المختلط وعندما سقطت سيادة تركيا عن مصر . ولا سيما أن الخط المايونى يخالف حكم الشرع على خط مستقيم كما بينت . أما الاحتجاج بقضاء بعض المحاكم الاهلية والشرعية والمختلطة وبعض المنشورات فلا يجدى مع وجود هذه النصوص الصريحة

حديث رابع عشر

بطء سير القضاء

مسألة تأجيل القضايا أصبحت أعقد من ذنب الضب . عند التقهاء مسألة يسمونها « المحيرة » ينطقونها تارة بإسم الفاعل على أنها حيرت العلماء في أمرهم . وتارة بإسم المفعول على أنهم هم الذين حيروها في حكمها . ومسألة التأجيلات تشبه المحيرة تماماً . فالقضاة يهتمون المحامين بأنهم هم السبب . والمحامون يلقون تبعة التأجيلات على القضاة . والحقيقة أن القضاة والمحامين شركاء على الشيوع في هذه التهمة

ولمناسبة شكوى أرباب القضايا من بطء سير القضاء (بصرف النظر عن السبب والمتسبب ان كان القضاة والمحامين أو نظام التقاضى نفسه) فإن هذه المسألة أثارَت بعض حوادث وأمور قديمة لا بأس من إيرادها هنا على سبيل الفكاهة (طبعاً)

— في عهد شارلمان أحد ملوك فرنسا — وفي القرن الثامن — ضج الناس من تأخير الفصل في قضاياهم . فرفعوا خلافتهم اليه . وكان رجلاً جباراً عاتياً . فأصدر أمره بأنه « اذا أبطأ القاضي كثيراً في الفصل في القضايا المطروحة أمامه جاز لصاحب القضية أن يذهب الى بيته ويسكن فيه ويكون له حق المأكل والمشرب والسكن على حساب القاضي نفسه حتى يصدر حكمه في القضية »

* Lorsque le juge tardera trop à rendre sa sentence, le plaideur ira s'établir chez lui, et y vivra, pour la table et pour le lit à ses dépens. — (Capitulaires de Charlemagne, 775.)"

ولم يرض على هذا الأمر إلا أياماً معدودات حتى سارع القضاة الى درس القضايا وحكموا فيها فوراً

— ومن المسائل التي اتخذتها بعض الحكومات في قديم الزمان لاجبار القضاة على الفصل في القضايا بسرعة ان أمرت حكومة منها بمحجز مرتب القاضي الذي يتأخر عن الفصل في القضايا بسرعة الى يصدر حكمه . طالما لم يصدر حكمه لا يصرف له مرتبه — وعرض أحد أعضاء مجلس الشيوخ في بلاد اليونان في غير هذا الزمان أن

يحصل مرتب القاضى بنسبة القضايا التى يفصل فيها . قرر لكل قضية أجراً يختلف باختلاف مرتبة القاضى وجسامة القضية وأهمية المتقاضين . فإذا ما حكم القاضى فى خمسين قضية أو مائة كان له أجر خمسين قضية أو مائة

- وتجد فى كتاب مونثسكيو « روح الشرائع » أن أحد حكام بلاد اليونان كان يجمود بمكافآت سخية جداً للقضاة الذين يحكمون فى الدعاوى التجارية بغاية السرعة .

- وفى أثينا Athènes عاصمة بلاد اليونان كانوا يحتمون الفصل فى القضايا التجارية بسرعة ويضربون للقاضى شهراً أجلاً للفصل فى القضية . اذا جاوزه عدّ مهملًا

- واذكر أن ملك إيطاليا أشار من بضع سنوات فى خطبة العرش الى وجوب الفصل فى قضايا المتقاضين فى أقرب وقت حتى لا يكون القضاء لهواً ولعباً . وحتى لاتكون حقوق الخلق عرضة للضياع بتقادم الزمان

- ولما ساد مذهب الفاشيست فى إيطاليا خطب أحد أئمة الفاشيست وهو جورجولينى فقال « أن من مبادئ مذهب الفاشيست أن تازم الحكومة القضاء على العمل بمجد لانجاز القضايا بسرعة . وأن تهيم الحكومة للقضاء جميع الاسباب التى تتطلبها المهمة السامية التى نيطوا بها »

"Le fascisme veut que L'Etat oblige la justice à la rapidité et qu'il remette la magistrature dans les conditions requises par son grand office." Gorgolini

والحق أن تأخير الفصل فى القضايا مضيق أحياناً للحقوق . إن كان الحق مذنباً قلت قيمته . وإن كان جنياً ضاعت مطالبه . ولله در من قال « اضاءة الوقت خير وسيلة للوصول الى البراءة »

"Gagner du temps, c'est souvent le meilleur moyen d'obtenir un acquittement."

على أننا مهما قلنا وجوه المسألة نجد الأمر مرجعه الى حزم القاضى . وحزمه يظهر أثره فى جميع مظاهر القضاء

- له أن يرفض التأجيل اذا طلب لأسباب واهية

- له أن يؤجل أجلاً قصيراً جداً يعدم فائدة المثل والتسوية
- له أن يؤجل الحكم ويأذن للخصم في تقديم مذكرة
- له أن يحقق بنفسه الدعوى بدل نذب خبير
- له أن ينتقل على الفور للأطلاع أو للمعاينة أو للتحقيق
- له أن يحيل الدعوى والخصوم على المحكمة المختصة بدل الحكم بعدم الاختصاص باستدراج الطرفين الى قبول الاحالة
- له أن يوفق بين الطرفين اذا آتس سيلا الى التوفيق ومن آثار حزمه أيضاً
- فتح الجلسة في الميعاد تماماً
- عمل جرد الرول قبل ميعاد افتتاح الجلسة بنصف ساعة كي يخصص زمن المرافعات للمرافعات ليس إلا (اسوة بالحاكم المختلطة)
- ابطال المداومات في الزمن المخصص للمرافعات
- العمل بعد الظهر بضع ساعات عند الضرورة لانجاز القضايا المتأخرة
- عدم اطلالة زمن الاستراحة الى أكثر من عشر دقائق . فان بعض السوائر اعتادت أن توقف الجلسات للاستراحة . وتعلن أن الاستراحة لخمس دقائق . ولكنها تمدها الى أكثر من ساعة . وتستبدل الاستراحة بالمدولة في القضايا . حتى اذا ما أعيدت الجلسة أجلت القضايا الباقية بسبب ضيق الوقت
- أضف إلى حزم القاضي حزم الحكومة . فان الحكومة لها قسطها من المسئولية في بقاء سير القضاء وقسطها كبير
- اذا انها تسرف في قتل القضية . واذا ما انتقل القاضي تعطلت الجلسة . حتى أن بعض القضاة يفتنون باب المرافعة في القضايا التي سمعوها ووعدوا بالحكم فيها بعد . فتأجل القضايا وتراكم وتعطل حقوق الخلق . فيحسن بالحكومة توجيه نظر القضاة الى وجوب الفصل في القضايا التي يكونون قد سمعوا المرافعة فيها ووجوب اصدار احكامهم قبل انتقالهم إلى محكمة أخرى

— كذلك تسرف الحكومة في أيام البطالة . ألا ترى أنها تعطّل المحاكم ومصالح الحكومة ثلاثة أيام احتفالاً بنقل الكسوة وبطلعة الحمل وبودته . مع أنه يمكن قصر الاحتفال على واحدة منها ويمكن عمل هذا الاحتفال في أيام الجمعة .

أحصيت ذات يوم القضايا التي تأجلت بسبب تعطيل المحاكم لهذه المناسبات . الثلاثة فوجئتها تزيد على ٧٠٠ قضية في محكمة الاستئناف وفي محكمة مصر وفي المحاكم الجزئية التابعة لها

كذلك يجب تغليم فصل العطلة الصيفية . إذ أن بعض المحاكم تؤجل القضايا من مارس الى أكتوبر ومن مايو الى نوفمبر كأن مدة البطالة خمسة شهور أو تزيد . أم منظم للعمل إنما هو ضبط وقت العمل . إذا راعت المحاكم ضبط المواعيد بدقة فلا تمضى شهور قليلة إلا والقضايا منجزة . والله در من قال « النظام يضاعف الوقت . لأنه يساعد على حسن استعماله »

"L'ordre double le temps, parce qu'il sert à le mieux employer."

والاحتجاج بقلة الوقت احتجاج سخيف . لأن الوقت يوجد لمن يريد أن يوجد .

"Une ferme volonté trouve du temps ou en crée"

Ohaaning.

أذكر أن وفداً من القضاة في بلجيكا ذهب ذات يوم الى وزير الحفانية وطلب اليه أن يزيد عدد القضاة بدعوى أن قلة القضاة هي علة تراكم القضايا وتأخيرها . فاطرق وزير الحفانية ملياً ثم سأل : ما عدد القضايا المتأخرة ؟ — فقالوا له تزيد على الألفين . فسألم كم يلزم للقاضي من الوقت لدرس القضية والحكم فيها ؟ وكم عددكم ؟ فقالوا له كذا ، فقال إذن إذا جاد كل منكم بعشر دقائق من وقته للصلحة العامة تجمع لدينا في مدة ثمانية وستين يوماً كذا ساعات . إذا وزعناها على التي قضية وكانت كل قضية تحتاج الى نصف ساعة درساً ، أمكن انجاز الألفي قضية في ستة شهور بدون أن تنفق الخزينة سنتياً واحداً وتكونوا أرضيتكم ضميركم وأرضيت المخلق وأرضيت الحكومة !

فهل من صبيح !

مبحث خامس عشر

محكمة الضباط الأربعة

قدوة حسنة . سنة سيئة

تتبعت ماجريات هذه القضية . تتبعها في الشكل لا في الموضوع . لان شكل اجراءات كل دعوى - مدنية كانت أو جنائية أو تأديبية - من حق الكافة . من حقهم ابداء ما يمين لهم فيه من الحواطر ولا سيما ان كان الباحث من رجال القانون - قاضيا أو خائبا أو محاميا أو مدرسا أو طالبا . أما الموضوع فيبقى من حق القضاء المدني أو الجنائي أو التأديبي ما دام مطروحا لم يبت حكمه فيه

اذا قرر هذا كان لنا أن نستعرض هنا مسألتين جديرتين بنظر رجال القانون . الاولى : مسألة رد رئيس المجلس الخصوص . تقدم الرد ونظر فيه وقضى برفضه واذا برئيس المجلس - بعد رفض الرد - قد تخلى عن رئاسة المجلس من تلقاء نفسه وتنتج عن نظر القضية وعن الحكم فيها . فحضر لرجال القضاء جميعا خير الامثال على عزة النفس وطهارة الذمة وعلى نزاهة الضمير وسمو الاخلاق - أبى أن يقضى في مسألة يتوقف عليها مستقبل موغل أساء به الظن ولولم تستيقن منه الرية

جرت التقاليد القضائية على أن الخصم الذي لا تطعن نفسه جلوس قاض للحكم للأى سبب من الاسباب في قضيته أن يلفه ما يساوره من المخاوف والريب . فان كان القاضي ذا شعور حساس راق تخلى من تلقاء نفسه عن نظر القضية بدون حاجة الى رد - أو ترك الخصم يقدم طلب الرد حتى اذا ما ثبت من التحقيق أن سبب الرد غير صحيح وقضى برفضه تخلى هو من تلقاء نفسه عن نظر القضية وعن الحكم فيها . ولم تر قاضيا أصر على نظر القضية وعلى الحكم فيها بعد رفض الرد الا ظهر بعد الحكم أنه كان له مأرب خاصة . فما فعله سعادة على باشا جمال الدين من التخلي عن نظر قضية الضباط الأربعة بعد رفض طلب الرد قدوة حسنة يسجلها له تاريخ القضاء في مصر بالحمد والثناء

الثانية : سابقة سيئة قضى بها الحكم الذى أصدره المجلس المخصوص برفض طلب المتهمين الاستعانة بمحامين للدفاع عن أنفسهم . والاسباب التى بنى عليها حكم المجلس المخصوص ليست وجيهة . لان المجلس يقول (ان النظام التأديبي هو نظام خاص وعلى نوع ما استثنائى فلا يجوز التوسع فى النصوص الموضوعة له بطريق القياس والاستنتاج ويجب الوقوف به عند الحد الذى رسمته تلك القوانين) ثم قال (ان الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨٥ الذى أنشأ المجلس المخصوص وجميع التعديلات التى دخلت عليه لا يحتوى على نص ينحل المتهمين الاستعانة بالمحاميين للدفاع عنهم أمام مجالس التأديب ...) الى ان قال (ان التشريع لم يخرج عن هذه القاعدة الا فى حالتى تأديب القضاة والمحكمة التأديبية العليا)

هذه الاسباب تهض حجة ضد رأى المجلس :

١ - لأن الاصل فى كل شئ الاباحة والتحرير استثناء . فإدام قانون المجلس المخصوص لم يحرم الاستعانة بمحامين للدفاع عن الموظفين وجب القول بمجاوز الاستعانة بهم ولا سيما أن الغرض من الاستعانة بالمحاميين انما هو الدفاع عن الشرف وعن المال بل الدفاع عن حياة الموظف الحياة الادبية والحياة المالية

٢ - يقول المجلس ان الشارع المصرى أباح فى تشريعه الاستعانة بمحاميين فى حالتى تأديب القضاة والمحكمة التأديبية العليا . اذن فما بال المجلس المخصوص يفتى بالعكس ؟

وهل يصح حرمان طائفة من الموظفين حقاً اباحه الشارع لطائفة أخرى . ولم تحرمون أرباً بالنسبة الى طائفة وتحلونه بالنسبة الى طائفة أخرى . ولم تقولون أن النص على جواز الاستعانة بمحاميين بالنسبة الى طائفة من الموظفين معناه حرمان الطائفة الاخرى استعمال الحق نفسه لعدم ورود النص بالنسبة اليهم ولا تقولون بالعكس ان ايراد النص بالنسبة الى طائفة من الموظفين معناه مشروعية الحق فى ذاته وإباحة استعماله بالنسبة الى الموظفين الآخرين بناء على أن النص جاء على سبيل التمثيل لاعلى سبيل الحصر فى طائفة دون أخرى . خصوصاً أن الغرض من النص تقرير حق أصله

مباح والغرض منه شريف ألا وهو تنوير النافعي . لان المحاماة هي من القضاء مهبتها
تنوير القضاة لا تضليل القضاة

٣ - ويمكن في هنا أن ألفت النظر الى قاعدة أولية جرت مجرى البديهيات.
القانونية ومقتضاها أنه اذا خلا القانون من نص أو كان فيه ولكنه جاء غامضاً وجب
تأويل عدم النص او غرض النص لمصلحة المتهم ! لان تبرئة الجاني خير من معاقبة
البريء . وهنا ليس فقط قد خلت القوانين من النص على عدم اباحة الاستعانة بمحاميين
للدفاع عن الضباط الاربعة بل جاء النص على هذه الاباحة بالنسبة الى طائفة أخرى
من الموظفين . فكان يجب تقرير مبدأ الاستعانة بمحاميين للدفاع عن الموظفين كافة
صغاراً كانوا أو كباراً .

حديث سادس عشر

بين القضاء والمحاماة

١ - انى استهجن كل الاستهجان الاتجا الى الصحف الخوض فى موضوع الخلاف الذى قام بين أحد حضرات المحامين بالمحلة وحضرة قاضي محكمة المحلة . كما انى استهجن كل الاستهجان الخوض على صفحات الجرائد فى موضوع كل خلاف يقع على وجه العموم بين حضرات المحامين وحضرات القضاة . لأن الكتابة فى الجرائد فى مثل هذه الموضوعات تمس كرامة الهيئتين مما القضاء والمحاماة وتوسع دائرة الخلف بينهما وتخلق احقاداً وحزازات وتضعف من هيتيها وفوذها فى نظر الجمهور . مثل هذه المسائل الخلافية يجب أن تنحصر دائرة الجدل فيها بين النقابة والوزارة دون أن تعداها الى الصحف . فخذوا لو أمسك حضرات المحامين عن الكتابة فى موضوع الخلاف الحالى الآن وفى كل خلاف يحدث فى المستقبل لا قدر الله

٢ - ضف الى هذا أن حضرات القضاة ممنوعون بحكم وظائفهم عن الخوض فى مثل هذه الموضوعات فى الجرائد بخلاف حضرات المحامين فان لهم من حرية صناعتهم ما يساعدهم على الكتابة اينما شاءوا وكيفما شاءوا . والرأى العام لا يمكنه أن يكون له فكرة صحيحة فى موضوع الخلاف اذا استمع كلام فريق دون الفريق الآخر . ولا سيما انى لاحظت أن الذين يكتبون فى الجرائد فى موضوع الخلاف الحالى انما يكتبون عن غير علم بحقيقة الواقع فيزداد الرأى ضلة على ضلته . خذ مثلاً قول ذلك الزميل فى مقطع يوم الجمعة الماضى (وليسمح لى حضرات أعضاء النقابة أن اقول لهم بكل حرية كلمة كنت أود أن لا أذكرها على صفحات الجرائد وهى انهم مقصرون فى كل مايتعلق بالمحامين انفسهم ...) كتب هذا وهو يجهل تماماً مافعله مجلس النقابة وما قامت به الوزارة من العمل لأنه بعيد عن مصر ولم يكلف نفسه مؤونة البحث والسؤال . فأذى الحقيقة وأذى نفسه وأذى مجلس النقابة وأذى اخوانه الذين أدوا الواجب وفوق الواجب

٣ - من أجل هذا أعتب على الزملاء تسرعهم فى الكتابة وتسرعهم فى الحكم

لأن معظم الذين يكتبون منهم في الجرائد عن هذه الحوادث الفردية النادرة التي تقع بين حضرات القضاة وحضرات المحامين انما يحكمون على كل قضاة القطر اذا هفا أحد القضاة هفوة . كما أن اخواننا القضاة يؤاخذون المحامين جميعاً على هفوة تصدر من فرد منهم وهذا لا يجوز في شرع المنصفين . اذ كما أنه يوجد بين المحامين من يهفو كذلك القضاة غير معصومين عن الزلات في القول أو في العمل . مثل هذه الهفوات يجب أن تقابل بصدر رحب . فاذا ما هفا المحامي هفوة وجب على القاضي أن يدعوه الى أودة المداولة ويتفاهم معه في خلوة تفاهم كوديا . كذلك اذا هفا القاضي هفوة وجب على المحامي أن يلت نظرته الى ما وقع منه ويطلب منه وقف الجلسة ليتفاهم معه في خلوة ٤ - واني أقترح على الوزارة أن تشدد على كتاب الجلسات بأن يدونوا في محاضرهم كل ما يقع في الجلسة حرفياً فيثبتوا ما يعليه المحامي حرفياً كما يثبتوا ما يعليه القاضي حرفياً سواء بسواء . فاذا ما قصر كاتب الجلسة أو اهل أو امتنع جوزي . لأن كاتب الجلسة عليه واجب تدوين ما يقع في الجلسة . هو ليس خادماً للقاضي بل هو خادم الحقيقة . فاذا علم القاضي أن كاتب الجلسة لا يأتى بأمره وحده وأن عليه واجباً نحو المحامين وأنه يدون ما يعلى عليه لاثبات ما وقع في الجلسة حسب للمحامي ولكاتب الجلسة الف حساب . لانهما سيكونان عليه رقيبين

٥ - ولما كان الشئ بالشئ . يذكر أقول في معرض هذا الكلام الكلمة الآتية :

جرت العادة في فرنسا انه عند افتتاح الجلسات في أول كل سنة قضائية يقوم النائب العمومي خطيباً فيؤين القضاة والنواب الذين يكونون قد توفوا في خلال السنة ويذكر شيئاً عن ماضيهم وخدماتهم للقضاء ثم يعطف على طائفة المحامين ويحييهم باحسن التحيات ويطلب اليهم الاستمرار على معاونة القضاء والنيابة في خدمة العدالة . ويتبادل معهم كلمات الود والثقة والاخلاص . واليك تعريب الكلمة التي استهل بها النائب العمومي لدى محكمة استئناف باريس الخطاب الذي وجه به الكلام الى المحامين في جلسة ٣ أكتوبر الجاري . قال :

» يا حضرات المحامين

« انى اتهمز بكل سرور هذه الفرصة التى منحت لى لأعبر لتقائكم - التى تماثل القضاء فى القدم . وتضارع الفضيلة فى النبيل والشرف . وتساوى العدالة فى واجب الوجود كما قال وأجاد فى ذلك الرئيس داجوسو - عن مزيد احترامى واجلالى واخلاصى لطافتكم . وانى أعلن فى هذه الجلسة العلنية بانى مجدد معكم عهد الود والثقة التى تربط هيئتنا بهيئتكم بمرى اخاء لا انفصام لها . لأن هذه اليهود فيها قوتنا وقوتكم . . . »

بثل هذه التحيات يجب أن نفتتح جلسائنا فى مستهل كل عام ان لم يكن بالقول
فبالعمل (١)

حديث السابع عشر

الرق والعنق والورق

الرق ذل ركبه الله على بعض عباده جزاء استنكافهم عن طاعته . والرق الشرعي لا يترتب الا عن أمر شرعي . والأمر الشرعي هو الذي يحصل في أثناء حرب وفي دار حرب مع القوم الكافرين . والحرب لا تكون حرباً شرعية إلا إذا أمر بها الإمام جهاداً في سبيل دين الله . والجهاد في سبيل دين الله يشترط لشرعيته أن تسبقه دعوة الكفار الى الاسلام أو الجزية . فاذا أبى القوم الكافرون الاسلام أو دفع الجزية قاتلهم المسلمون فاذا قهروهم ضربوا الجزية على جماجمهم والخراج على أراضيهم ورد في « كتاب السير » للسرخسي في الجزء العاشر منه صحيفة ٣٠ (واذا غزا الجيش أرضاً لم تبلغهم الدعوة لا يهل لهم أن يقاتلهم حتى يدعوم الى الاسلام ليعرفوا أنهم على ماذا يقاتلون) وهو معنى حديث ابن عباس رضى الله عنه (ما غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم قوماً حتى دعاهم الى الاسلام ولو قاتلهم بغير دعوة كانوا آتئين في ذلك) الى أن قال حكاية عن شرط استباحة رقاب الكفار وأموالهم (ولكن شرط الاباحة تقديم الدعوة فبدونه لا يثبت) . واذا ظهر عسكر المسلمين على بلد القوم الكافرين ودخلوها بإذن الامام وغنموا من المدوماله ورجاله كان لهم ثمنها واقسامها بإذن الامام . وان دخلوها بغير اذن الامام عداً ما يفتنونه من رجال ومال اختلاساً وعد الآخذون متلصصين وعد فعلهم خطفان . ورد في المبسوط لشمس الدين السرخسي في الجزء العاشر صحيفة ٣٢ (لسنا نسلم أن سبب الملك نفس الأخذ بل هو قهر يحصل به إعلاء كلمة الله تعالى . ولهذا كان المصاب غنيمة يغمس . وهذا القهر لا يتم بنفس الأخذ ولا بقهر الملاك بل بقهر جميع أهل دار الحرب)

ويجزم الفقهاء على الامام الافتتاح بالدعوة الى الاسلام . ولا يجوزون القتال قبل الدعوة . لأن القتال ما فرض لئنه بل للدعوة الى الاسلام . والدعوة دعوتان . دعوة

بالبنان وهي القتال . ودعوة بالبيان وهي اللسان . والثانية أهون من الاولى لأن في القتال غاطرة الروح والنفس والمال . وليس في دعوة التبليغ شيء من ذلك . فإذا احتمل حصول المقصود بأهون الدعوتين لزم الافتتاح بها وفي هذا من الحكمة ما فيه . لاحتمال أن يسلم الكفرة قبل القتال . فان أسلموا كف المسلمون عنهم القتال . وان قبلوا عقد الفكة كان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين (راجع صحيفة ١٠٠ من فصل السير الجزء السابع من كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع تأليف الأمام علاء الدين أبي بكر مسعود الكاساني)

قال الفقهاء ان الكافر إذا أسلم وهاجر إلينا ثم ظهر المسلمون على الدار فأولاده الصغار يحكم بإسلامهم تبعاً لأبيهم ولا يسترقون لأن الاسلام يمنع انشاء الرق . وورد في المبسوط أيضاً في الجزء العاشر صحيفة ٦٦ (وإذا أسلم الحربي في دار الحرب ثم ظهر المسلمون على تلك الدار ترك له ما في يده من ماله ورفيقه وولده الصغار لأن أولاده الصغار صاروا مسلمين بإسلامه فلا يسترقون ...) وبهذا المعنى أيضاً الكاساني في كتاب بدائع الصنائع حيث قال في الصحيفة ١٠٠ (وأما أولاده الصغار فيحكم بإسلامهم تبعاً لأبيهم ولا يسترقون . لأن الاسلام يمنع انشاء الرق)

يضاف الى هذا أن من شرائط ثبوت الولاء أن لا يكون الأب عريباً لأنه اذا كان الأب عريباً فلا ولاء عليه لأحد مطلقاً . حتى أن الفقهاء نصوا على أنه ان كان الأب عجبياً فلا ولاء عليه لقوم الأب (راجع صحيفة ٤٣٦ من كتاب جمع الآثار . الجزء الثاني)

على أن الولاء لا يثبت على فرع العتيق إلا بشرط أن يكون أبوه حر الأصل لا ولاء عليه لأحد . فمن كان أبوه كذلك سواء كانت أمه حرة الأصل أو عتيقة فلا ولاء عليه لأحد باتفاق الأئمة الاربعة .

واشترط الإمامان أبو حنيفة واحمد رحمهما الله أن لا تكون الأم حرة الأصل فان كان الأب عتيقاً والأم حرة الأصل فلا ولاء لمعتق الأب عندهما تطبيقاً لجانب الحرية . ولغز (حر الأصل) يستعمله الفقهاء في معنيين أحدهما من لم يجر على نفسه

رق وأن تولد من معتقة . والثاني من ليس في أصله رق أصلاً . والمراد هنا المفق الاول . كذا في مجمع الانهر الجزء الثاني صحيفة ٤٢٥ .

يضاف الى هذه الشروط شرط آخر ألا وهو أن يموت المعتق قبل المعتق (فلو مات المعتق قبل عبده لا ينتقل الولاية لمصيبته - راجع صحيفة ٩١ من كتاب احكام ارث الوارث للعلامة أبي بكر بن عبدالرحمن ابن محمد بن الشيخ شهاب الدين)

وليلاحظ بأنه في زماننا هذا على الخصوص قد تأكد زوال الولاية وتلاشى حق الارث بالولاية لانعدام الحكم الشرعي الذي كان مترتباً على الرق والعتق . لأنه من الاحكام الشرعية التي ترتب على الرق والعتق أن يرث المعتق عبده ويعقل عنه جنايته ولكن بحسب حكم القوانين المدنية الحالية لم يوجب الشارع المدني المصري على المعتق أرض عبده . كان على المعتق في مقابل حقه في الارث بالولاية واجب هو ارش مملوكه . وهذا الحق وهذا الواجب كانا مقررين شرعاً له وعليه . أما وقد زال عبء الواجب عن المعتق فلا يمكن أن يبقى له الحق . إذ لا يصح أن يكون له النعم بعد أن زال عنه النعم . فحق الارث بالولاية قد انعدم إذن بانعدام المقابل له . وهذا عدل لا يختلف فيه اثنان

والارث بالولاية حق ضعيف . بعض الفقهاء يحتمون أن يكتب المعتق في ورقة العتق أنه يحفظ لنفسه الولاية على عبده وبدون هذا لا يكون للمعتق حق الولاية على عتيقه . قال العلامة شمس الدين السرخسي في كتاب المبسوط وفي الجزء السابع منه صحيفة ٦٢ ما يأتي (ثم بين أن من أعتق عبداً ينبغي أن يكتب له بذلك كتاباً . والمقصود بالكتاب التوثيق . فليكتب على أحوط الوجوه ويتحرز فيه عن طعن كل طاعن) الى أن قال (وكذلك يكتب لي ولأولئك وولاء عتقك من بعدك . لأن من الناس من يقول لا يثبت الولاية الا بالشرط . فيذكره في الكتاب لتحرز عن هذا)

راجعت طائفة من أوراق العتق التي كانت تحرر من ٨٠ سنة فوجدت مذكوراً فيها هذه العبارة (فصار فلان حراً كماثر الاحرار بما لم وعليهم وخرج من الرقبة

ودخل في فضاء الحرية وسعة المالكية ولم يبق للمعتق المذكور عليه حق ولا خدمة ولا علة الا حق الولاء الثابت له عليه شرعا كما يبقى للسادة المعتقين على مواليتهم . وهذا يؤيد قول من قال بأن الولاء لا يثبت الا بشرط حفظ حق الولاء للمعتق في ورقة المعتق .

وكون عصبه المعتق مقدمة على ذوى الارحام مسألة خلافية . وحق عصبه المعتق وتقديمه على حق ذوى الارحام حق ضعيف . ومن الفقهاء من قال بأن حق ذوى الارحام مقدم على عصبه المعتق (في القهستاني عن النية أن ذوى الارحام يرثون في زماننا . لأن ذوى الأرحام يرثون بالقرابة وهي أقوى وأكد من الولاء . لانها لا تقبل النقص والولاء يقبله - راجع صحيفة ٤٢٧ من كتاب مجمع الانهر في شرح ملتقى الابنجر) . روى الحسن رحمه الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بعبد فساوم به ولم يشتره فجاء رجل فاشتراه فأعتقه ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال صلى الله عليه وسلم . هو أخوك ومولاك . فان شكرك فهو خير له وشرك . وأن كفرك فهو شر له وخير لك . وأن مات ولم يترك وارثا كنت أنت عصبته . قال السرخسي في المبسوط في الجزء السابع منه صحيفة ٦١ (ويستدل بالظاهر من يؤخر مولى العتاقة عن ذوى الارحام لأنه قال ولم يترك وارثا وذوى الارحام من جملة الورثة ولكن عندنا مولى العتاقة آخر العصبات مقدم على ذوى الارحام . ومعنى الحديث لم يترك وارثا هو عصبه بدليل قوله كنت أنت عصبته) فتقديم مولى العتاقة على ذوى الارحام جاء بمجرد استنتاج فقط . وكان ابن مسعود يقول بأن مولى العتاقة . مؤخر عن ذوى الارحام لقوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)

ورب قائل يقول . ولكن عند الحنفية مولى العتاقة مقدم على ذوى الارحام . تقول . ان الحنفى مسلم والشافعى مسلم والحنبلى مسلم والمالكي مسلم . كلهم مسلمون . وما قاله الامام انما قاله اجتهدا . وما أفق به الشافعى أفق به اجتهدا . وما ذهب اليه مالك ذهب اليه اجتهدا . وكذلك الامام ابن حنبل . كلهم مجتهدون . والمجتهد يخطئ ويصيب . وها قد رأينا ولي الامر في مصر اختار من المذاهب الاربعة أوفق أحكامها

لمتعضيات هذا العصر في مسائل الزواج والطلاق . فلم لا نأخذ نحن للرق وشروطه وللولاة وأحكامه بأقرب الأقوال الى العدل في المذاهب الاربعة . والعدل هنا يقضى بتقديم ذوى الارحام على مولى المأثقة . ولا سيما ان العتق في الزمن القديم الذى يردون اليه الولاة كان أقرب الى فكائه شخص من استخدام قهرى منه الى تحرير رقبة رقيق حسب تعريف الفقهاء . والرقيق كان أقرب الى الجليب من الرقيق المتوفرة فيه شروط الرق حسب حكم الشرع

إذن للحكم بالولاة وبالارث يجب اثبات توفر هذه الشروط جميعها . وثبوت شرط واحد منها لا يكفي .

على مدعى الرق والعتق أن يثبت اذن :

١ - ان العتيق كان كافراً . وكان في دار حرب . وكان بالنكاح رشيداً لا صغيراً غير مكلف وقت أسره

٢ - أن يبين مسقط رأسه . ويعين القوم الذى كان يمت الاسير اليهم . والوقعة التى أسر فيها . وتاريخها . وموقعها . وفى أى تاريخ أسلم . وهل أسلم وهو فى دار الحرب او أسلم بعد انتقاله الى دار الاسلام

٣ - ان امام المسلمين بدأ بدعوته هو وقومه الى الاسلام او دفع الجزية فرفضوا فغارب مع قومه عساكر المسلمين فوقع فى أسرهم

٤ - ان عسكر المسلمين دخلوا بلد القوم الكافرين باذن الامام وغنموا منهم أموالهم ورقابهم وتلكوها واقتسموها باذن الامام

٥ - ان الاسير ما كان عربياً . وما كان حر الاصل . وان أم التوفى ما كانت حرة الاصل

٦ - اثبات العتق بتقديم ورقة العتق

٧ - اثبات ان العتيق مات قبل معتقه

٨ - اثبات ان العتق حفظ لنفسه فى ورقة العتق حق الولاة على رقيقه

تاريخنا

الآن وقد فرغنا من الكلام على الرق وشروطه والولاء وأحكامه نبحت فيما كانت عليه الحالة في مصر وفي غير مصر من سنة ١٨٠٥ وهي السنة التي نصب فيها محمد علي باشا والياً على مصر

يدلّك استقراء الحوادث التاريخية على أن أيام محمد علي كانت كلها أيام غزو وحروب في السودان وفي فلسطين وفي سوريا وفي العراق وفي آسيا الصغرى وفي بلاد العرب وفي بلاد اليونان

حرب بلاد اليونان

شقت اليونان عصا الطاعة على سلطان آل عثمان . فاستنجد السلطان بمحمد علي والى مصر ومحمد علي أرسل جيشاً مصرياً تحت إمرة إبراهيم باشا كما أرسل الاسطول المصرى . فاستولى إبراهيم على جزيرة كريت وعلى بلاد الليرة . ولكن الحملة انتهت بالفشل والحذلان بعد تدمير الاسطول المصرى والاسطول التركى فى وقعة «نافارين» وبعد ما خسر إبراهيم باشا ٣٠.٠٠٠ عسكرى عدا ففقت الحملة التى بلغت ٧٧٥٠٠٠ جنيه وعاد إبراهيم الى مصر بالبقية الباقية من رجاله فقط . إذن لا يمكن أن يقال من هذه الناحية أن إبراهيم باشا غزا بلاد اليونان واسترق رجالها ونساءها وعاد بهم إلى مصر عبيداً أرقاء . لأنه عاد ولم يكن معه أسير ولا نصف أسير . زد على هذا أن اليونانيين كان فيهم المسلمون ومحمد علي باشا نفسه «مقدونى» مثل اسكندر الأكبر لأنه من « قوله » وهى من أمهات مدن مقدونيا . ومقدونيا بلاد يونانية صرفة كما لا يخفى خضعت لسلطنة آل عثمان حيناً من الزمان ثم عادت الى بلاد اليونان وهى الآن بضعة منها .

حرب فلسطين وسوريا والاناطول والعراق

غزا محمد علي فلسطين وسوريا والاناطول والعراق فاستولى على القدس والحليل وصفد ونابلس والناصره ودمشق ولبنان ومعلولا واورقا وحصن وحلب

ومرعى وكسروان وعكا وغيرها من البلاد التي كانت تابعة لخليفة المسلمين وتسعة
أعشار أهلها يدينون بدين الاسلام

واليك ماورد في كتاب « تاريخ مصر الحديث من محمد على الى اليوم »
« دخل ابراهيم الشام في أكتوبر سنة ١٨٣١ واحتل القسم الجنوبي منها ثم
طلب محمد على إلى السلطان أن يقلده في الحال ولاية الشام فأرعد السلطان وأصدر
قراراً يخلمه (فبراير سنة ١٨٣٢) ثم جهز حملة قوية ضده بقيادة حسين باشا الذي
قرر أن يخلف محمداً في ولاية مصر . وقد سار ابراهيم بجيشه وهزم أول جيش تركي
التقى به في طرابلس واستولى بمساعدة الاسطول المصري على مدينة عكا بعد حصار
طويل (١٠ يوليوز سنة ١٨٣٢) ودمشق (١٤ يوليوز سنة ١٨٣٢) ثم التقى بطلان جيش
حسين باشا فدمرها في حصص (٩ يوليوز) وهزم الجيش التركي واستولى على حلب
(٢٦ يوليوز) وبلان (٢٩ يوليوز) قتل له فتح الشام (وفي حصص وحدها أسر ابراهيم
باشا من الجيش العثماني ٢٥٠٠ أسير ومن أهل المدينة احر ١٥٠٠ رجل)^(١) كلهم
مسلمون لأن الجيش التركي ما كان يقبل في التجنيد إلا المسلمين ولم تبدأ تركيا بقبول
تجنيد المسيحيين واليهود والدرود الا ابتداء من سنة ١٩٠٨ بعد خلع السلطان عبد الحميد
واعلان الدستور . ومن أجل هذا كانوا يطلقون على وزارة الحرية أسم (الجهادية)
من الجهاد في سبيل الله ولم يستبدلوا باسم (الحرية) الا بعد اعلان الدستور وقبول
غير المسلمين جنوداً في الجيش التركي)

ثم انحدر ابراهيم باشا بعد ذلك الى آسيا الصغرى حيث أعد له السلطان جيشاً
ضخماً بقيادة رشيد باشا الصدر الاعظم ودارت الموقعة في قونية (٢١ ديسمبر سنة

(١) ورد في النشور احدى اذاعة ابراهيم باشا على جنباط وعسكر الجيش للمصري عن هذه
الموقعة (وعند ذلك تقدمت لمبارتهم بالساكر النصورة وترتت الصغوف على الرسم البدع
وهجموا عليهم هجوم الاسود الكواسر وأذاقوهم كذسرو الننايا بطمن الحراب وقتل السيوف
البواتو ولم يحموا سوى ساعة واحدة الا وولوا الادبار صارخين الفرار الفرار من بعد أن
وقع منهم ٢٠٠ قتيل وجرح ماينوف على ١٥٠٠ قتل وأخذ منهم اسرى بمك اليد ماينوف
عن ٢٥٠٠ من ضمتهم أوردتين قد كانوا أبقوم في قلعة حصص للمعارسة عندما كانوا عزموا على
الحرب مع جانب ساكر ارناتود (صحيفة ١٧ و ١٨ من كتاب ابراهيم باشا في سوريا)

١٨٣٢) فانجحت عن اندحار الاتراك ووقوع قائدم أسيراً في يد المصريين . ثم سار المنتصر في طريق بروسة الى الستانة . وقد امتد بهذا النصر ففوذ مصر في الشام وأسيا الصغرى والعراق وصار محمد على يطالب بتركية أسيا كلها لينشئ امبراطورية عربية جديدة »

الى أن قال

« وقد كان الباب العالي أرسل الى محمد على في أوائل سنة ١٨٣٢ خليل باشا ليعرض عليه بدلا من الشام واطنة ولاية فلسطين وطرابلس وعكا . لكن محمد على ظل متسكاً بمطالبه » ثم قال في صحيفة ٧٠

« انه بعد حوادث عدة اضطر محمد على لقبول الصلح مع الباب العالي . فأمضى ابراهيم معاهدة كوتاهية في سنة ١٨٣٣ التي بها تنازل السلطان لمحمد على عن ولاية سوريا ونيطت بابراهيم ادارة اطنة »

بقيت الحالة كذلك حتى هب محمد على مرة أخرى في سنة ١٨٣٨ ونزع الى الاستقلال التام عن تركيا . فهدده أمير المؤمنين فلم يذعن . فإرسل اليه السلطان جيشاً جراراً لمحاربه فلاقاه ابراهيم باشا ودارت بين الجيوش المصرية والجيوش التركية حرباً عواناً انتهت بانتصار الجيش المصري على الجيش التركي في موقعة نصيبين (نرب) الشهيرة في يوم (٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩) وفيها أسر المصريون ما بين ١٢ر٠٠٠ و ٢٥ر٠٠٠ أسير من عساكر البولة كما استولوا على ٢٠ر٠٠٠ بندقية و ٢٠٠ مدفع ولم تمض ستة ايام على هذه الوقعة الشهيرة إلا وتوفي السلطان محمود

فهل يمكن أن تطبق شروط الرق على هؤلاء الرجال الذين وقعوا في أسر ابراهيم باشا في هذه الوقعات المدينة وكلنا يعلم أن الجيش العثماني كان فيه الجراكسة والكرد والارمن والعرب والعراقيون والسوريون والترك والارناؤود وكثير غيرهم من اليونانيين أصلاً ومن أهالي الجزائر اليونانية أصلاً (ولكنهم كانوا عثمانيين تبعية) ومعظمهم مسلمون وكلهم كانوا من جنود خليفة المسلمين يذودون عن دار الاسلام وما عدت بلاد أمير المؤمنين يوماً ما انها دار حرب ولا يمكن ن تعد كذلك شرعاً

حرب الوهايين في بلاد العرب

أما غزو بلاد العرب فيتلخص في أن الوهايين ظهروا في بلاد اليمن وكانوا ينسبون إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكان مذهبهم أشبه شيء بمذهب الطهرين يطلبون تطهير الدين من المفاسد والبذع والعودة إلى التقشف والزهد واتباع السنة والكتاب . فاستنحل في وقت ما أرمم واحتلوا مكة والمدينة في سنة ١٨٠٣ ثم غزوا بلاد الشام (سنة ١٨٠٨) وأصبحوا خطراً كبيراً على الدولة . فاستنجلت بمحمد علي فأجابها طائفاً مختاراً وجمع جيشه وأرسله إلى بلاد العرب وحارب الوهايين تحت قيادة ابنه إبراهيم باشا . سافر إبراهيم باشا فوصل إلى بلاد العرب وحارب الوهايين ومزق جيوشهم شرمزق وأسرقائدم عبد الله سعود وأرسله إلى الاستانة حيث قتل في سنة ١٨١٨ .

فهل يمكن أن ينطبق شرط الرق على العرب الذين أسروا وهم مسلمون وبلادهم ليست بدار حرب . الشرع يأبى ذلك لأن العربي لا يجري عليه رق . والمسلم لا يسترق . ودار الاسلام ليست دار حرب

حرب السودان

أرسل محمد علي ابنه الثاني اسماعيل (أصغر من إبراهيم وأكبر من سعيد) لقمع ثورة في السودان وكان اسماعيل جباراً عتياً . طلب إلى أمراء السودان أن يحضروا إليه ١٠٠٠ ولد و ١٠٠٠ بنت و ١٠٠٠ رجل و ١٠٠٠ من الخشب و ١٠٠٠ رجل من التبن عقاباً لهم . فأحضروا له ما طلب على كراهة منهم ولكنهم اضمروا له شراً . وبينما كان اسماعيل في « شندى » يقضى ليلة في اللهواتهز أمراء السودان الفرصة وأضرموا النار في التبن والخشب والحطب الذي كان يحيط بخيمته فاشتعل الخشب والحطب والتبن وسرت النار في الخيمة وفي من فيها وراح اسماعيل وصحبه حلماً للنار ومن حاول الهرب منهم ذبحوه ذبحاً . أراد محمد علي الانتقام لابنه اسماعيل فأرسل الدقنطار زوج بنته لتأديب المعصاة . فماف الدقنطار وأعمل في أهالي السودان السيف والنار فقتل رجالهم وأولادهم وأحرق بلادهم وفرض على القبائل أن تقدم له ١٠٠٠ و ١٠٠٠ من العيد بين ذكر وأنثى

وكانت فظائع الاسترقاق قد بلغت درجة عظيمة من الشناعة أدت بالحكومة الانجليزية الى التدخل في الأمر وطلبت من السلطان عبد الحميد أن يزيد قرة في فرمان الذى أصدره الى محمد على فى سنة ١٨٤١ يوصيه فيها بمنع تجارة الرقيق فكتب له فيه (عليك بابطال صيد السود فانه عمل لا يتفق ومبادئ العدالة والانسانية)

ولما دالت دولة محمد على وابراهيم وعباس الاول وسافر سعيد باشا ابن محمد على الى السودان ورأى آثار الفظائع والمظالم التى ارتكبها الدفتدار من تدمير وتخريب أصدر بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧ منشوراً الى حكام الأقاليم الخمسة (سنار وكردفان وتاكا وبربر ودقته) بأنه حضر الى بلادم ورأى بنفسه ما حل بهم من الفقر والنذل والهوان وما حل بيلادم من الخراب والفساد بسبب جهل وجبروت الولاة . وكان ينوى ترك السودان لأهله ولكن وزراؤه نصحوه بأن يعدل عن فكرة التخلي عن السودان ويوجه همه الشبه الى اصلاح أحواله . فحرر منشوراً أعلن فيه انه يستبرأ أهل السودان كأنهم أولاده . وطلب الى الحكام أن يفيهموا الناس أنهم ليسوا عبيداً أرقاء وأنهم أحرار كما ولدتهم أمهاتهم وتوعد من يعتدى على حرية الاهالى بأقصى العذاب . ولضمان تنفيذ أوامره انشأ محطة عسكرية على نهر السويات لمراقبة تجار الرقيق وقطع دابر النخاسين

فهل تنطبق شروط الرق وأحكام الولاء على هؤلاء المساكين الذين انتزعوا من بين أهلهم ظلماً وعداوانا ليكونوا خدماً لوالى مصر ولحكاهم الظالمين تكفيراً عما جنته بعض القبائل على اسماعيل وأركان حربه وعساكره . هم مسلمون وبلادم كانت جزءاً من مصر . فالرق لا يجرى عليهم شرعاً

هذه هى نظرة سرية في أحوال مصر وسياستها وحروبها وما اتت بها من لحوادث في عهد محمد على باشا وابراهيم باشا حتى عهد سعيد باشا

أما في عهد اسماعيل باشا فان الرق قد بطل بتماما بالمعاهدة التى عقدها مع إنجلترا في ٤ اغسطس سنة ١٨٧٧ وفيها أبطل الرق من جميع القطر المصرى . ومنع الاتجار بالرقيق . وأمر بمحاكمة النخاسين والمجلايين أمام محاكم عسكرية . وأجاز للمراكب

الانجليزية بأن تقتس جميع السفن التي تقوم حول الشواطئ المصرية سواء كانت في البحر الأبيض أو البحر الأحمر وتلك أسر جميع الأرقاء الذين يكونون فيها . ومن يراجع تاريخ اسماعيل باشا يجد أنه أعلن على تجارة الرقيق حرباً شعواء . وإليك ما ورد في كتاب تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا للأستاذ الأيوبي (وهو الكتاب الذي نال جائزة حضرة صاحب الجلالة الملك بعد أن أعلن المجمع العلمي المصري أنه أصدق كتاب وضع في تاريخ المنصور له اسماعيل باشا) قال « فلما آكل العرش إلى (اسماعيل) وصم هذا الماهل كما قلنا على ادخال بلاده بصراحة في مضمار المدينة الفرية وطن نفسه على ابطال الرق توطيته إياها على الغناء بالعودة والسخرة »

« وكانت النخاسة اذ ذاك في أشدها بالرغم من مقاومة محمد علي وسعيد لها وبالرغم من عمل الحكومة المصرية على تقليل توريد الأرقاء نيلا وباطالها أسواق الرقيق الرسمية بمصر والاسكندرية وطنطا وغيرها من البنادر

« فالبجارة في جهات النيل الأبيض والنخاسة في جبال النوبة وجبال فازوغلى وفي جهات كردفان الجنوبية كانوا لا يقتأون عاكفين على صيد السود بقوة السلاح كأنهم وحوش برية وسيدهم والسير بهم إلى الأسواق في الأبيض وفاشوده والقلابات حيث كان الجلابون يشترونهم منهم . وبعد أن يبيعوا أقلمهم قيمة في أسواق الخرطوم والمسلية وود مدني وسنار والقضارف وكسلا وبربر وشندي ينزلون بأقوام وأجلهم إلى مصر أما عن طريق النيل في مرآكب يرفعون عليها رايات دول غرية ليحتسوا بها . وأما عن طريق الصحراء إلى أسبوط حيث كان يوجد معمل الخصى يديره قسوس من الأقباط حازوا في أنهم من أمهر الناس في اجراء ذلك العمل الفظيع شهرة شائنة وينسلون منها سراً إلى مصر والاسكندرية وأهم بنادر القطر ويعرضون بضائعهم البشرية على الراغبين فيها أما باطلاع الحكومة وموافقتها الصامته وأما خفية وخلسة بمساعدة شركاء لهم لمعومين .

« وكان ثمن الولد الاسود أو البنت السوداء التي من عمره ما بين عشرة جنهيات «واثنى عشر جنهيا . وثن الصبي الحبشى ما بين ٢٠ و ٣٠ إلى ٩٠ جنهيا و ١٠٠ جنهيا

وتمن البنت الحبشية التى سنها ما بين الثانية عشرة والسابعة أو الثامنة عشرة من ٧٠ جنباً الى ١٠٠ وكان ثمن الرقيقات اللاتي سبق استخدامهن أرخص من غيرهن إلا اذا كن صاحبات حرف كأن تكن طاهيات أو ماشا كل ذلك فانهن فى مثل هذه الحال كن يمين ثمن أعلى . وأما الخصيان فكانوا أعلى ثمناً من الجميع لندرتهم . والسبب فى ندرتهم قلة نجاح عملية الخصى وموت تسعين فى المائة من الذين كانت تعمل لهم

« وكان يوفى جلابو الرقيق الابيض جلابو الرقيق الاسود الى تلك الأسواق .

والفرق بين الرقيقتين جسيم جداً . لأن الرقيق الأبيض كان اختياريًا وأما الاسود فكان مجلوبًا قسراً . وكان ثمن الجارية البيضاء يختلف بين ٢٠٠ جنيه و ٥٠٠ جنيه

ويتراوح أحياناً تبعاً لجمال الجارية المبيعة ما بين ٨٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه

« وكان الراغبون فى الشراء كثيرون أما لسد فراغ أحدثه الموت فى عدد الأرقاء

الموجودين فى بيوتهم والموت كلف كثير الزيادة للأرقاء . وأغلب ما كانت أعمارهم

قصيرة . وأما للمغلاة فى مظاهر الأبهة والترف . فقد كانت توجد بيوت خاصة بالثلاث

من الجوارى ولا يعرف أربابها منهن الا القليلات . فيقبلون افراداً افراداً على محلات

الجلالين ويشترون ما يطيب لهم من الرقيق المروض . وهم أبعد من أن يشتكروا حتى

ولا فى المنام بالفظائع والاثام والجرائم التى ارتكبت فى سبيل تموين بيوتهم وسد حاجة

معيشتهم القومية وأبعد من أن يشتكروا بأن النخاسة كانت تنتزع سنوياً أكثر من

خمسین الف اسود من حقولهم وريابهم ومراعهم فلا يبقى منهم حياً كل سنة بعد

المشقات التى يقاسونها سوى عشرة فى المائة وان النخاسين كانوا حتى بعد وصول

الرقيق لمصر يحتقرون حياة اولئك البؤساء الى درجة أن اثنين منهم نخسها مرة على

ملكية بنت سوداء فطعنها احدهما بخنجر لكيلا يأخذها خصمه »

الى أن قال :

« وكان الجلابون يتحاشون بيع رقيق الى أوروبيين ولا يقدمون على ذلك الا

بمحطة كبرى لعلمهم بأن معظم الافرنج ميالون الى اظهار قهنتهم على تجارتهم البشرية

أو التظاهر بها رغبة منهم فى وقف المرء ذى الشعور الرقيق والاحساس الشفيق

« فما مضت على تبوى اسماعيل عرش أبيه وجده بضعة أشهر الا وأصدر أوامره

المشددة الى موسى جدى باشا المعين من قبله حاكما عاما على السودان بتعقب تجار الرقيق وقطع دابرهم . فالتى موسى باشا فى تلك السنة عينها وهى سنة ١٨٦٣ القبض على سبعين مركبا مشحونة بالأرقاء بين كاكا وفاشودة وآتى بالمسيبين الى الخرطوم ثم أحضر ملك « الشلك » من فاشودة فسله الرقيق الذى أخذ من بلاده ورجعه بالمدايا اليها ووزع الباقي على التجار والموظفين لتريتهم . وأما النحاسون فانه زجهم فى السجن ولم يخرجهم منه حتى تهدوا بعدم العودة الى مثل تلك التجارة - وعود عرقية باطلة - .

قل لى وأيك هل تنطبق شرائط الرق وأحكام الولاء على مثل هؤلاء العبيد الارقاء ؟ لانظن ذلك ونعتقد أن الشرع الشريف ليس فقط يأبى ذلك بل أنه يعتبر مثل هذا الاسترقاق الجبرى جريمة لا تقترف . وما قولك اذا جاء مالك أحد هؤلاء العبيد وأعتقه . هل مثل هذا العتق يخول المعتق حق الولاء . - كلا والف مرة كلا . لأن أصل الاسترقاق هنا باطل . ولا يمكن أن العتق يقبله من حرام الى حلال فيؤله للمالك حق الولاء على من أعتق

فى غير مصر وفى البلاد الأخرى

فطائع الاسترقاق عمت أيضاً البلاد النائية عن مصر كما عمت ديار مصر والبلاد المجاورة . كان قرصان البحر يأسرون البواخر بين فيها فيختارون البنات والاولاد والسيدات ويأسرونهم ثم يبيعونهم فى اسواق لشبونة صاحبة البرتغال وفى أسواق اشبيلية ببلاد الاندلس . ولما كثرت فطائع القرصنة النحاسية وعلا صراخ الناس من القسوة التى كان القرصان والنحاسون والجلالين يعاملون بها أسراهم ثار برلمان إنجلترا وطلب من الحكومة أن تتدخل فى الامر وتمنع اعمال القرصنة والنحاسية فى العالم بأسره . فاتفقت إنجلترا مع جميع الدول دولة دولة على ابطال الرق من عموم العالم . وبدأت هى فأصدرت بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٣٣ مرسوماً أقره مجلس النواب ومجلس الشيوخ وصادق عليه الملك أبطلت فيه الرق من عموم المستعمرات التابعة لها وكان فيها وقتئذ ٨٠٠.٠٠٠ رقيق فأعتقهم كلهم ودفعت من خزنتها مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ ر. ٢٠. جنبه الى الملك والنحاسين والجلالين بصفة تمويض . ثم اقتدت بها فرنسا فأصدرت

مرسومين بتاريخ ١٨ يولييه سنة ١٨٤٥ و ٢٧ ابريل سنة ١٨٤٨ بهما اطلقت حرية ٢٥٠٠٠٠ رقيق ودفعت لمواليهم ٥٠٠٠٠٠ ر٥ جنيهه بصفة تمويض . وقد ظهر للجان التي نيط بها فحص حالة الارقاء الذين اطلقت لهم الحرية أن معظمهم باعهم اباؤهم وأمهاتهم بيع السلع مكرهين بسبب ما اتابهم من فقر وجوع فكانوا يتخلصون منهم بهذه الوسيلة الممجة . ومن لشبونة وأشبيلية كان هؤلاء الارقاء ينتقلون مع مشتريهم الى بلاد الشرق في تركيا وفي الاناضول وفي مصر وفي غيرها من البلدان . فهل هذا هو الرق كما عرّفه الفقهاء . - وهل عتق مثل هؤلاء الارقاء يولد حق الولاء الذي شرعه الشرع ؟ - لا نظن ذلك

في عهد توفيق وعباس

كذلك سارت الحكومة المصرية في عهد الخديوي توفيق وفي عهد الخديوي عباس على ابطال النخاسة ومنع الاسترقاق . ومن أم الوثائق التي عقدتها حكومة مصر الوفاق الذي أمضته مع بريطانيا العظمى بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وهو الوفاق الذي تلاه الأمران الماليان الصادران في يوم ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ وفي الاول اعترفت الحكومة المصرية جلب الأرقاء جنابة من الجنايات الكبرى التي يعاقب عليها بالاعدام . ثم توسعت فاعتبرت مجرد احرار الرقيق لأجل يمه جنابة يعاقب عليها بالاشغال الشاقة من ثلاث سنوات الى سبع سنوات، واعتبرت مجرد بيع أو شراء الرقيق أو المقايضة عليه جنابة يعاقب عليها بالاشغال الشاقة من خمس سنوات الى عشرة . كما أنها اعتبرت رؤساء العائلات الذين يدخلون رقيقا الى منازلهم مجرمين . واعتبرت كذلك كل من منع معتوقا من التمتع بتمام حريته أو من التصرف بشخصه مجرما يعاقب بالحبس وغير ذلك من الاحكام الصارمة . وفي الأمر العالي الثاني أحالت المجرمين على محكمة الاستئناف الاهلية المشكلة من خمسة قضاة لمحاكمتهم على ما يرتكبونه من الخنص والجنايات الخاصة بالرق والاسترقاق

فهل بعد هذا البيان يمكن أن يقال أن هناك رققا أو استرقاقا بالمعنى الشرعي المعروف . وان هذا الرق أو الاسترقاق ينحول مالك الرقة حق الولاء على عبده . لا

نظن أن الشرع يقول بذلك . بل نعتقد أن الشرع يمتثل مثل هذه الفظائع التي تأبأها البشرية السمحاء . وما الشريعة إلا رحمة وعدل . والرحمة تأتي استرقاق الناس الأحرار بعد خطفهم من ذويهم . والعدل يأتي كذلك أن يورث الخاطف مادام الشرع والقانون يعتبر العمل في حد ذاته جرمًا فظيماً

... زد على هذا أن المعروف بالمشاهدة والتواتر والشهرة العامة أن جميع الماتيق في مصر كانوا أناساً اختطفهم النخاسون خطفاً . وباعوهم كالسلع في الأسواق ثم تداولتهم الأيدي يبعاً وشراءً . فانتقلوا من شخص إلى شخص . ومن أسرة إلى أسرة . ومن بلد إلى بلد إلى أن استقر بهم الحال عند شخص رأف بهم فحرر لهم « ورقة عتق » على اعتبار أن الشخص مملوك له حقاً تنطبق عليه شروط الرق المقررة في الشرع . وما هو في الحقيقة إلا حر مقيد الحرية فقط . لا مالكية ولا مملوكية . لا في نظر الشرع ولا في نظر القانون . فيسرع هذا السجين المسكين إلى قبول العتق لرجاء الخلاص من رقة القل والهوان . فإذا ما توفاه الله سارع معتقه أو أولاد معتقه أو أولاد أولاد معتقه إلى أمواله مطاولين أيديهم للاستئثار بها مزاحمين أو حارمين الورثة الشرعيين الذين هم من ذوي قرابة المتوفى وأحق بأمواله منهم

خرجنا من هذين البعثين (الشرعي والتاريخي) على أن لا ولاء . ولا أرث بالولاء

ملاحظة مهمة

ولياحفظ هنا أنه ليس كل عتق يوجب الولاء . العتق الموجب للولاء هو العتق الذي يكون محله رقيقاً مملوكاً مالكية يقرها الشرع ويتوفر في رقه سائر الشروط التي نص عليها الفقهاء . وكل عتق لا تتوفر فيه الشروط التي نص عليها الفقهاء لا يوجب الولاء شرعاً . لأن الولاء لمة كلمحة النسب يجب التشدد كل التشدد في قبول إثباته - وإليك بيان بعض الأحوال التي فيها استرقاق وليس فيها رق بالمعنى الشرعي . وأحوال فيها رق وليس فيها ولاء . وأحوال فيها رق وولاء وليس فيها أرث

١ - لو اعتق حربي في دار الحرب عبده فلا ولاء عليه . فما عتق حاصل بالفعل ولكنه لا يوجب الولاء .

٢ - أمر مسلماً واسترقه ثم اشهد بأنه اعتقه . مثل هذا الاعتناق لا يوجب الولاء . لأن الرق باطل في أصله . إذ الحرية التامة بالاسلام لا يجوز ابطالها بالرق . قال محمد رحمه الله وإذا أسلم أهل مدينة من مدائن أهل الحرب قبل ظهور المسلمين عليهم كانوا أحراراً لأسيل عليهم ولا على أولادهم ونسائهم ولا على أموالهم ويوضع على أراضهم العشر دون الحراج . وكذلك إذا صاروا ذمة قبل الظهور عليهم (صحيفة ١٦٠ من الجزء الثاني من كتاب الفتاوى المالكية)

٣ - وادع مسلم دار الحرب على أن يؤدي أهل الحرب كل سنة مائة رأس إلى المسلمين . فإن كانت هذه المائة من أنفسهم وأهاليهم وذرايعهم لا يصح ذلك لأنهم وأولادهم بأجمعهم دخلوا تحت الامان فلا يجوز استرقاقهم وتملكهم (صحيفة ١٩ من الجزء الأول من كتاب الفتاوى الأخرية)

٤ - دخل مسلم دار حرب بغير إذن الامام واختطف صبياً واسترقه ثم اعتقه . فلا ولاء . لأن الاسترقاق هنا ليس في الحقيقة والواقع الا استخداماً قهراً

٥ - استرق رجل عربياً ثم اعتقه فلا ولاء . لأن العربي لا يجوز استرقاقه

٦ - استرق رجل مسلماً مولوداً من أبوين حرين ثم اعتقه . فلا ولاء . لأن الاسلام يمنع انشاء الرق .

٧ - الاصل في القبط أن يكون حراً . فلو استرقه رجل ثم اعتقه فلا ولاء له عليه . لأن الحرية مائة لصفة المملوكية والرق . الولاء هنا معدوم وبمجرد الاشهاد بالاعتناق لا يوجب الولاء

٨ - جليب باع نفثاس - ولو مجلوباً من غير دار الاسلام - ثم اعتقه سيده فلا ولاء . لأن حالة الجليب كانت حالة استخدام قهرى لاحالة رقى شرعى - الولاء شرعاً عسوبة . فهل العسوبة تحصل من مثل هذا الاستخدام القهرى . لا قتال بذلك ابداً

٩ - إذا اعتق حربى عبده الحربى في دار الحرب لم يصر بذلك مولى له حتى لو خرجا مسلمين الى دار الاسلام لا ولاء له . وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله . لأنه لا يمتنع عندهما بكلام الاعتناق وإنما يمتنع بالتخلية . والعق بالتخلية لا يوجب

الولاء (الفتاوى المالكية الجزء الخامس صحيفة ٢٤)

ها أحوال عدة فيها استرقاق فعلا وليس فيها رق شرطا . وأحوال فيها «عتق» وليس فيها « ولاء » . ولوشئنا تعداد احوال اخرى لعددها . ولكن روما للاختصار اكتفينا بما ذكرنا

وتوجد أحوال أخرى فيها «عتق» وفيها « ولاء » وليس فيها « ارث » كما اذا أعتق مسلم ذميا أو ذمى مسلما فولاء المعتق فيها للمعتق غير انه لا يرثه لانعدام شرط الارث وهو اتحاد الملة (راجع الفتاوى المالكية الجزء الخامس صحيفة ٢٣)

اذن ليس كل استرقاق يصح فيه العتق . وليس كل عتق يوجب الولاء . وليس كل ولاء يوجب الارث وحديث (الولاء لمن اعتق) لا يؤخذ على إطلاقه ويطبق تطبيقاً اعمى . بل يجب أن يطبق على العتق الصحيح شرطا الموجب للولاء الموجب للارث . لا على الخلف والاستخدام قهراً — لأن الولاء الصحيح قرابة حكيمية . وفي المنازعات الخاصة بالقرابة يجب التحرز ما أمكن .

اثبات الولاء

وهم الكثيرون ان الولاء يثبت بالينة مطلقا . وهذا وهم باطل . ورد في الفتاوى المالكية الجزء الخامس صحيفة ٣٦ ما يأتي « اذا مات الرجل وترك مالا ولا وارث له . فادعى رجل انه وارثه بالولاء . وشهد له شاهدان ان الميت كان مولاه وان هذا الرجل وارثه فالقاضي لا يقبل شهادتهما حتى يفسر المولى . لان المولى اسم مشترك . وكذا اذا شهدا ان هذا مولاه مولى عتاقة لان اسم مولى العتاقة كما يتناول الاعلى يتناول الاسفل . والاعلى وارث والاسفل ليس بوارث » الى ان قل « ولو شهدا بهذا ولكن قالوا لم ندرك ابا هذا المدعى المعتق ولكن قد علمنا ذلك فالقاضي لا يقبل هذه الشهادة . لانهما شهدا على الولاء بالتسامع والشهادة على الولاء بالتسامع لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى » . رأيت كيف يتشدّد الفقهاء في اثبات الولاء والارث بالولاء . فمن البعث ركوب مدعى الولاء ومدعى الارث بالولاء الى شهادة الشهود . وشهادة الشهود أوهى في زماننا هذا من خيط العنكبوت . ولا سيما اذا كان الزمن الذي يرجع اليه العتق قد مضى عليه أكثر من قرن

حديث ثامن عشر

المواد المخدرة

أحكام القضاء فيها

شهدت جلسة من جلسات الجنج في إحدى جزئيات مصر وصممت ما دار فيها من مرافعات وتحقيقات فراعنى أمر رأيت من القنمة أن ألفت نظر حضرات القضاة اليه، اتهمت النيابة العمومية أشخاصا كثيرا العدد بأنهم كانوا يتعاملون مواد مخدرة مثل الكوكايين والهروين وقد اعترف بعض المتهمين بأنهم ضبطوا وفي حيازتهم كيات قليلة جداً من الكوكايين والهروين وأنهم تأبوا عن تعاملهم هذه السموم. فحكم القاضى على بعضهم بالحبس سنة وعلى البعض الآخر بالحبس سنتين . وقتت هذه الاحكام فى روع هؤلاء المتهمين كالصاعقة . فرأيتهم بعد سماع الحكم فى حالة ذهول مطبق . كأن أعصابهم جمدت فجأة جهوداً أعجزهم عن كل حركة . كما رأيت نساءهم وأولادهم يكونون ويصيحون ويولولون كأن الرجل مات أو حكم عليه بالاعدام

لفت نظرى فى هذه الاحكام عدم تناسب العقوبة والجريمة . أنا افهم ان يحكم على المتهم بسنة وبسنتين بل وبثلاث سنوات لو كان الجانى متهما « بالافتجار » بالمواد المخدرة لان اجرامه يكون حقيقة فظيما . اذ بافتجاره بالمواد المخدرة يكون قد ساعد على بث هذه السموم فى أجسام هؤلاء الساكنين وساعد على قتلهم أديا وماديا . وهى جريمة لا تستحق شفقة ولا رافة ولا راحة . والقاضى الذى يشدد العقوبة على مثل هؤلاء المجرمين يستحق أن يقام له تمثال من ذهب . ولكن اذا كان الجانى متهما « بتعامل » المواد المخدرة كان أشبه شئ بمجنى عليه وقع فريسة ذلك المجرم الذى « اتعجر » بالمواد المخدرة وسهل له شراءها وحسن له تعاملها . الواقع ان الذين يتعاملون المواد المخدرة هم ضعيفو الارادة الخائرو القوى المرضى حسا ومعنى . ومثل هؤلاء المرضى يجب أن يعالجوا من هذا المرض القاتل . هم أولى بالمستشفى منهم بالسجن . ولوان الحكومة تبصرت فى أمر هؤلاء الساكنين لشرعت لهم قانونا يميز للقاضى أن يرسلهم

الى مصحح يأوون اليه ويعالجون فيه مدة ثلاثة أشهر او سنة ثم يخرجون معافين أصحاء أقوياء . ولا تفتنوا هم وانقضت الامة معهم بالسنة الاثني عشر الباقية من السنة التي حكم بها عليهم حبساً أو السنة ونصف السنة من السنتين اللتين حكم بهما عليهم سجنًا ذكرتنى ولولة نساء المتهمين وبكاه أولادهم ونواح بناتهم — على أثر صدور تلك الاحكام الشديدة — بكلمة قالها أحد كبار المحامين في فرنسا لاحد رؤساء النيابة . خرج المحامي من قاعة محكمة الجنايات الكبرى في باريس بعد أن ترفع عن ثلاثة من كبار المجرمين اتهموا بارتكاب جريمة من أفظع الجرائم وكانت الادلة على ادانتهم متوافرة لدرجة لا تقبل للدفاع أملاً بتبرئتهم حتى ولا باستعمال الرأفة بهم . التفت اليه رئيس النيابة وقال له مازحا « ان الجريمة التي ارتكبتها موكوك هي من أفظع الجرائم والظروف التي سبقت واقترنت ولحقت بالجريمة تستوجب الحكم عليهم بأقصى العقوبة . وليس في الاوراق ما يشفع لك او لهؤلاء المجرمين بطلب استعمال الرأفة . فعلام طلبت من القضاة استعمال الرأفة بهم ؟ — هل عندك ما يشفع لهم لدى القضاة » فأجاب المحامي « بلى توجد أمهاتهم وزوجاتهم وبناتهم وأطفالهم » هذه خاطرة خاطرت لي بعد أن شهدت الجلسة وحضرت المحاكمة وسمعت الاحكام . ولعل الذكري تنفع الدناكرين (١)

(١) — كتبت هذه الكلمة في مقطع أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ وفي هذا اليوم نفسه كان عدد الموجودين في السجون بمقتضى قانون المواد المخدرة ٧١٣٠ سجيناً منهم ٥٩١٠ محكوم عليهم والباقيون تحت التحقيق . ومن هؤلاء ١٨١٣ متهماً بالانتحار في المواد المخدرة و ٥٣١٧ متهماً بتسليمها . واقصى رقم القضايا في القاهرة في سجن مصر ١٦٧٦ سجيناً وفي سجن الاستئناف ٢٥٢ سجيناً وتلميذا الاسكندرية وفي سجنها ٨٧٩ . وفي اللدة من ١٦ يونيو الماضي الى ٣٠ نوفمبر بلغ عدد الاجانب الذين لهم حلاقة بتجارة المواد المخدرة ١٧٦ شخصاً منهم ١٠٥ من اليونانيين و ٣٠ بريطاني و ٢١ ايطالي و ١٣ فرنساي و ٥ ترك وواحد رومي وواحد سوري . ومن اليونانيين ١٠٠ من كبار التجار ومن البريطانيين ٢٥ من كبار التجار . وقد وافقت السلطات اليونانية على ابعاد ٢٧ شخصاً من ٤٧ طلبت الحكومة المصرية ابعادهم ووافقت السلطات البريطانية على ابعاد ٦ من ١٣ .

هؤلاء هم المجرمون الحقيقيون الذين يجب أن تستسل الحكومة معهم مشي القسوة . اما المتساملون للمواد المخدرة فهم اتلس ضعاف وقوا ضحايا هؤلاء المجرمين فهم اولى بالشفقة والسنتنى اولى بهم من السجن

مبحث تاسع عشر

قانونه للمضاربات

طالعت الكلمة التي نشرها « البلاغ » عن وجوب وضع قانون للمضاربات وما قاله أحد عمال البنوك لمراسله بغير الاسكندرية حكاية عن فشو المضاربة في البلاد الى حد قد يعرضها للخطر ويعرض ثروتها للضياع وما أشار اليه المراسل من انه سيطلب من الحكومة التدخل لحماية أموال الامة من الضياع في حلقات المضاربة وفي أسواق المضاربة على اختلاف أنواعها

ذكرت في كلمة البلاغ هذه بحكم أصدرته المحكمة التجارية بمدينة بروكسل حاصمة بلجيكا بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٩ قررت فيه مبادئ مهمة يحسن بجميع رجال القانون ورجال المال أن يعرفوها . واليك المبادئ التي قررتها :

« اذا ثبت للقاضي ان عمليات البورصة التي أجراها شخص في إحدى أجنسيات البورصة لم يكن الغرض منها إلا مجرد المخاطرة طمعاً في كسب الفرق بين سعرى الشراء والبيع وجب عليه الحكم بإبطال العملية بناء على انها عملية ميسر محرمة . وكون العملية خضعت بواسطة صاحب أجنبية لا يمنع القاضي من الحكم بإبطال العملية . كما لا يمنع المضارب من التمسك بوجه البطلان . انما يجب ان يثبت للقاضي بطريقة يقينية ان صاحب الاجنسية كان يعلم علماً يقينياً بأن عميله كان يقصد المضاربة ولا يقصد غير المضاربة . ويمكن استنتاج علمه هذا من طبيعة العملية نفسها . ومن مركز عميله المالى . كما اذا كانت قيمة العملية كبيرة جداً تزيد زيادة فاحشة على ثروة العميل . بحيث ان ثروة العميل المضارب او إيراداته لا يمكنها ان تحتمل النتائج المائية التي تنتج عنها وفي هذه الحالة يقع عبء اثبات نية المضاربة واثبات علم صاحب الاجنسية بمركز عميله المالى وابتنائها على محض نية المضاربة على من يدعى بطلان العملية »

فهل من سمع ؟

مبحث العشرون

في تغيير قانون الثالث

أعلنت وزارة الزراعة في مذكرتها الايضاحية عن مشروع القانون الخاص بتحديد المساحة القطنية بثلاث الزمام المزروع للسنوات الزراعية ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ أنها وضعت لنفسها سياسة انشائية تسير عليها وان من أسس تلك السياسة تحديد زراعة القطن بثلاث الزمام. ثم أبانت الفوائد التي تنشأ من تحديد المساحة القطنية بثلاث الزمام كما أبانت الاضرار التي نشأت والتي تنشأ من عدم التحديد وترك الحبل على الغارب للمزارعين. وذكرت من ضمن الاضرار ارهاق الاراضي الزراعية بالزراعة وتأثير هذا الارهاق في خصب الاراضي الزراعية حتى أصبح انتاج الاراضي الزراعية يقل سنة عن سنة لدرجة أن متوسط الفدان للقطن هبط الى ثلاثة قناطير بعدما كان خمسة قناطير وثمانين رطلا. ونوهت الوزارة بأن المصلحة العامة تقتضي بتحديد المساحة القطنية ليحفظ القطن خمره فيحصل تكافؤ بين العرض والطلب. هذا علاوة على أن في تحديد مساحة القطن ضمان زيادة المحصولات الشتوية من قمح وشعير وفول فيستغنى القطر عن استيراد القمح والدقيق وغيرهما من الخارج فتوفر عشرة ملايين على الأقل سنوياً. ومجلس النواب ومجلس الشيوخ وافقا على ذلك كما أن محكمة الاستئناف المختلطة منعقدة بهيئة جمعية عمومية وافقت أيضاً فسرى مفعول القانون على الوطنيين والاجانب معاً

وبالنظر لاهمية هذا القانون وتعلقه بمصلحة البلاد نص في المادة الرابعة منه على مناقشة من يخالف احكامه بالحبس والغرامة
كل هذا جميل

ولكن جاءت وزارة الزراعة بعد ذلك وأصدرت قراراً رخصت فيه بمخالفة هذا القانون بحيل سهلة جداً تجعل قانون الحكومة وقرار الوزارة حبراً على ورق وتسهل الضحك على الدقون. ذلك أن الوزارة أجازت للمزارعين طلب الترخيص لهم بمحصر

الزراعات القطنية في قرية واحدة أو في قرى متلاصقة الزمام فهدمت بهذا الترخيص أساس القانون نفسه . اذ أنه نشأ عن هذا الترخيص ان المالك أو المستأجر يستأجر « اجارة سورية طبعا » أطيانا من الاطيان البور غير القابلة للزراعة في زمام الناحية المجاورة . ويدعى ان له زراعتين زراعة أصلية في البلدة الكائنة فيها أطيانه وزراعة أخرى استأجرها في البلدة المجاورة ويطلب حصر زراعة القطن في البلدة الاصلية فترخص له الوزارة بذلك ولا تنكشف حيلة الاجارة السورية للوزارة لأن طالب الترخيص يحصل بسهولة على موافقة العمدة والصراف وصاحب الارض البور . وبهذه الحيلة الباردة تضع مصلحة البلاد التي عنيت الحكومة بضمائها

والذي سهل كثيراً الالتجاء الى هذه الحيلة ان الوزارة رخصت بحصر الزراعات القطنية في قرية واحدة أو في قرى متلاصقة الزمام . هل تعرف ماذا كانت نتيجة توسيع هذا الترخيص حتى (في القرى المتلاصقة الزمام) حدث أن مالكاً يملك أطيانا في ناحية أراد زرع نصفها قطناً . فضرب بطرفه في القرى المتلاصقة لزمام بلده فلم يجد فيها أطيانا للاستئجار (اجارة سورية طبعا) فسد طرفه الى القرى البعيدة فوجد في القرية الاخرى المتلاصقة لبلده أطيانا رملية لا ينتفع بها مطلقاً . فاستأجر منها أطيانا (باجارة سورية طبعا) ليضم زمامها الى زمام بلده . ولكن بين البلدة الموجودة فيها الاطيان المستأجرة وبلدته الكائنة فيها أطيانه الاصلية توجد قرية فاصلة - فكيف يعمل ليجعل الزراعات الثلاث في ثلاث قرى متلاصقة الزمام ؟ - استأجر فداناً واحداً من أطيان القرية الفاصلة بين زمام البلدين وبهذه الحيلة أصبحت له ثلاث زراعات في ثلاث قرى متلاصقة الزمام وأمكنه بهذه الحيلة حصر الزراعة القطنية في بلده الاصلية

والذي سهل أيضاً هذه الحيل ان الوزارة أباحت ادخال الاطيان البور في مجموع الزمام وغاية ما في الامر انها شرطت أن تكون الاطيان البور مربوطاً عليها ضريبة ولها طريق فعلي للري . ولكن من ذا الذي يحقق هذين الشرطين ومن الرقيب على ضمان خوافر هذين الشرطين

لاحظ أن ادخال الاطيان البور في مجموع الزمام المزروع لا يتفق وروح التشريع

لان غرض الشارع الواضح في المذكرة الايضاحية انما هو صون خصب الاراضى المصرية ومنع اضعاف ما تنتجه من المحاصيل الزراعية وضمان تموين البلاد من المحاصيل الشتوية وحفظ أسعار القطن من الهبوط . وكل هذا لا يتحقق في الاطيان البور

أتعرف ماذا كانت نتيجة تساهل الوزارة في الترخيص بمحصر الزراعة القطنية في قرية واحدة أو في قرى متلاصقة الزمام . كانت النتيجة أن الرخص التي أصدرها قسم الثلث بوزارة الزراعة بلغت ٤٦٠٠٠ رخصة (يقابلها في العام الماضى ١٧٠٠٠ رخصة) ولا أدري كم بلغت مساحة الاطيان التي زرعت قطعنا (زيادة على الثلث) بهذه الرخص . ولكن اذا علمت أن أصحاب ال ٤٦٠٠٠ رخصة لا يحصلون على مثل هذه الرخص الا بالسعى في استئجار اطيان نصفه صورية وبالسعى لدى العمدة والمشايع والصيارفة وغيرهم أمكننا أن نقدر بنير غلو متوسط كل رخصة بعشرة أفدنة واذا صح هذا كان لنا من مجموع ال ٤٦٠٠٠ رخصة نصف مليون فدان زرع زيادة على ما يميزه القانون . فأمل

هذه ملاحظات تعرضها على أنظار معالى وزير الزراعة وعلى من يهمه أمر المصلحة العامة . (١)

الحديث الحادى والعشرون

اسماء المعلوم قديماً وعربياً

تقرأ بين آونة وأخرى رسائل تاريخية وجغرافية يرد فيها ذكر اسماء مدن مكتوبة تارة بحسب رسمها القديم كما وضعه العرب وتارة بحسب رسمها الحديث كما وضعه الكتاب في هذا العصر فنجد فرقا كبيراً فى الرسم وفى النطق حتى انه ليخيل اليك أن الاسم لا يعبر أبداً عن المسى . أضرب لك بعض الأمثال :

إذا حدثك كاتب عن أهل « ملقة » فهل يمكن أن يخطر ببالك ان ملقة هذه هى « ملقا » Malacca . شبه الجزيرة المعروفة بهذا الاسم فى الهند الصينية . طبعاً لا يخطر ببالك هذا أبداً . ولكن اذا علمت أن العرب سموها « ملقا » هذه « ملقة » . عرفت سر الخلط بين ملقا وملقة

وإذا حدثك كاتب عن أهل « مالقة » فهل يمكن أن يخطر ببالك انه يتحدث عن أهل « مالاجا » Malaga أحد ثغور بلاد الاندلس . وإذا حدثك محدث عن « ملقا » و « ملقة » و « ملاجا » و « مالاجا » و « ملجا » و « ملقة » زدت حيرة وارتياباً لأن العرب كانوا يسمون Malaga الثغر الاندلسى تارة ملقا وأخرى ملقه وآونة ملجا وأخرى مالقه مع ان اسمها الصحيح « مالاجا » Malaga

وإذا حدثك محدث عن جبال « البرانس » أو جبال « البرن » فهل يمكن أن يخطر ببالك انه يتحدث عن جبال البيرنيه les Pyrénées الفاصلة بين فرنسا واسبانيا وإذا كتب كاتب عن « بحر الزقاق » فهل يمكن أن يخطر ببالك انه مضيق « جبل طارق »

لا أرى مسوغاً لبقاء القديم على قدمه اذا خالف الصحيح . كان العرب يسمون « روما » عاصمة بلاد ايطاليا « رومية » ولكن ايها أسهل نطقاً وأجزل لفظاً ؟ - « روما » أو « رومية » ؟ - طبعاً « روما » - فلم لا يعبر عن روما بروما . ولا سيما أن اسم المدينة

«الايطالى هو Roma لارومية. ومثل تحريف روما الى رومية تحريف « فينيسيا » Venezia الى « بندقية ». أنا لا فهم لماذا هذا القلب الشنيع من روما السهلة الى رومية الثقيلة . ومن فينيسيا كما ينطقها أهلها الى بندقية كما لا ينطقها أحد إلا العرب . ولو أن العرب احتلوا «روما» وفينيسيا » فمروا اسميهما كننت أفهم سبب التحريف أو التعريب ولتجلبت على العين والرأس تعريب اسماء المدن التي احتلوها كما قبلنا اسم غرناطة Grenade و « طليطلة » Toléde ومرقسطة Saragone واشبيلية Séville و « قرطبة » Cordoue وأراغون أو ارغن Aragon - أما تحريف اسماء الاعلام مدنا أو اشخاصا تحريفا يبعد الاسم عن المسمى بعدا كبيرا فيجعل الاسم في واد والمسمى في واد آخر فما لا يطاق . واذا اعترض بأن الاسم المحرف ورد في كتب العرب كما هو محرفا . فالاعتراض غير مقبول . لأن العرب مثل غيرهم يصيرون ويخطئون . ونحن الآن في عصر أخرج ما نكون فيه الى تهذيب القدم وجعله مطابقا الى الحقيقة بقدر المستطاع لتقريب الاسماء الى المسميات تسهila لفهم التاريخ والجغرافيا

ألم يسم العرب « الفونسو » Alfonso تارة « الزفونش » وأخرى « الفنش » وحينا « ادفنش » - واسم « بودوين » Baudouin امبراطور القسطنطينية الذي اشترك في الحروب الصليبية معاه العرب « بردويل » ومعاه المقریزی « بندوين » . والكونت أورا Conte Ora سموه « قنطورا »

وكا وقع التحريف من العرب في اسماء الاعلام الافرنجية كذلك كثيرا ما حرف الافرنج اسماء الاعلام العربية فان اسم « محمد » يكتبونه تارة Mahomet اذا قصد به اسم النبي صلى الله وسلم وتارة Méhémet اذا قصد به ساكن الجنان المغفور له محمد على باشا رأس المائلة المحمدية العلوية وتارة Mohamed وأخرى Mohammed - فلم لا توحد رسم هذه الاسماء مادام المسمى واحدا

الحديث الثاني والعشرون

الكلمات النخيلة على لساننا

لست من رأى سعادة البعثة زكى باشا من أن كلمة « حركك » مأخوذة عن كلمة Rio-à-rao الفرنسية وان المصريين سموها من جنود نابليون بونابرت عندما احتل الجيش الفرنسي أرض مصر في آخر القرن الثامن عشر فنقلوها الى اللغة العربية . لان كلمة Rio-à-rao الفرنسية غير شائعة حتى في فرنسا نفسها ولم أسممها من أفواه الفرنسيين ولم أقرأها في كتب الفرنسيين في مدة الأربعين سنة الماضية مع كثرة أسفاري في فرنسا وكثرة الكتب الفرنسية التي طالعها . ويناب على ظني أن الكلمة العربية لها مأخذ آخر

وكذلك كلمة « بوش » ليست مأخوذة من كلمة Booche اللاتينية كما يقول الباشا ولا هي كلمة مصرية بحثة منقولة عن اللغة القبطية أو اللغة الهيروغليفية كما يقول بعضهم . إذ المعروف أن كلمة « بوش » هي كلمة تركية معناها « فارغ » وهو المعنى المتعارف عندنا . كلنا يعلم أن مصر بلاد وفد عليها ناس كثيرون من بلاد مختلفة . من ترك وفرس وأرمن ويهود وفرنساويين وإيطاليين ويونانيين وغيرهم . وباختلاط هؤلاء الاجانب بأهالى مصر قتل المصريون عنهم بعضاً من كلماتهم كما قلوا م بعضاً من الكلمات العربية

زد على هذا أنه توجد بعض كلمات مشتقة من أصل واحد ثم أصابها مع الوقت تعديل أو تحريف يختلف كثرة وقلة حسب ظروف الزمان وظروف المكان

خذ مثلاً كلمة « سكر » فان أصلها واحد في جميع اللغات تقريباً . فالفرنساويون يقولون Sucre والانجليز يقولون Sugar والالمان Zucker والايطاليون Zucchero والترک «شکر» -وكلمة «صابون» يقابلها في اللغة اليونانية كلمة Sapouni وفي اللغة الايطالية

Sapone وفي اللغة الفرنسية Savon - وكلمة « ديجانة » يقابلها في اللغة الفرنسية
Dame-jeanne « وقيص » chemise و « كراباج » cravache

وكلمة « اصطلب » يقابلها في اللغة الانجليزية كلمة Stable وهي مشابهة للكلمة
العربية لفظا ومعنى تماما . وفي اللغة الفرنسية كلمة étable وفي اليونانية Stevios
وكلمة « دقتر » العربية يقابلها في اليونانية teftari

وكلمة « نوقى » و « نوتية » فان أصلها لاتينى Nanta ومنها اشتقت الكلمة
الفرنسية Naute بمعنى Navigateur وكلمة Nautonier ومعناها (Matelot) والكلمة
اليونانية Nafis ومعناها بحار - وكلمة « بل » و « نبيل » يقابلها "noble" وكلمة « فرو »
يقابلها في الالمانية "Furs" وفي الفرنسية "Fourrure" - وكلمة « دور » يقابلها
"Tour" - وكلمة « جرن » يقابلها في granum اللاتينية ومنها اشتقت الكلمة
الفرنساوية grain بمعنى حب وجبوب و grange محل تخزين الفلال . وكلمة ستارة
وستار وستر وستور يقابلها في الفرنسية Store وفي الإيطالية Stora . - وكلمة « مر »
العربية تشبه مقابلها في اللغة الفرنسية smer - وسهرة العربية تشابه Solrée الفرنسية
وكلمة « فلوكة » وهي كلمة اسبانية في الاصل Faluca ومنها اشتقت الكلمة
الفرنسية Felouque والمعنى واحد في الكلمات الثلاثة

وقلوا عنا كلمة « مخزن » الى Magasin وكلمة « مسكين » الى Mesquin وكلمة
« شيطان » الى Satan وكلمة « ديوان » الى Divan وكلمة « فقير » الى Fakir وكلمة
« غزال » الى Gazelle وكلمة « جل » الى Gamel وكلمة « سراى » الى Sérail
كما قلنا عنهم كلمة « واپور » من Vapour وكلمة « فسقية » من أصلها الايطالى
Vasque والفرنساويون يقولون Vasque.

وكلمة « موسيقى » من Musica وكلمة « سفسطة » من الكلمة اليونانية Sophisma
والفرنساوية Sophisme وكلمة « لوكاندة » من الكلمة الايطالية Locanda وكلمة

« تيارو » من Teatro وكلمة « قفة » وأصلها لاتيني Gophinus والفرنساويون يقولون Gouffe - وكلمة « سجارة » قلناها عن أهالي بلاد الاناضول وكانوا يسون لفافة الخنان « شكاره » ثم حرفت الى « سكاره » وانتهت الى « سجارة » ونجد مقابله واحداً في جميع اللغات الاوروبوية

ثم كلمة « جهنم » اصلها عبري بضم النون فقلناها بالفتح كما قلها الفرنسيون فقالوا Gehenne - وكلمة « فردوس » يظهر أن أصلها يوناني Paradison ومعناها « جنة » حرفها الفرنسيون فقالوا Paradis والايطاليون قالوا Paradiso وكلمة « كاتينة » سلسلة الساعة أصلها ايطالي Catena ومنها اشتق الفرنسيون كلمة Chaines وكلمة « بوسة » نجد أصلها يكاد يكون واحداً في اللغات اللاتينية - فالايطاليون يقولون Bacio والفرنساويون يقولون baiser - وكلمة « قطة » كذلك أصلها متحد في بعض اللغات فالانجليز يقولون Cat والايطاليون يقولون Gatto واليونانيون يقولون Ghatoa والفرنساوية Chat

وكلمة « طماطم » في اللغة الفرنسية Tomate وفي الانجليزية Tomatoes - وكلمة « أرز » مشتقة من أصل يكاد يكون واحداً في معظم اللغات. فاليونانيون يقولون Rizi والفرنساويون Ris والانجليز Rice والايطاليون Riso وكلمة « مرمر » أصلها يوناني Marmora والفرنساويون يقولون Marbre

وقاكهة البرتقال يظهر أنها سميت كذلك لأنها واردة من بلاد البرتقال أولاً ناسمها اليوناني Portocalia وكلمة « ثور » يظهر أن أصلها لاتيني Taurus والفرنساويون يقولون Taureau والايطاليون Toro ومنها الكلمة الاسبانية Torreador

وكلمة « آمين » التي قال في السماء أصلها عبري قلها الرومانيون فقالوا Amen والفرنساويون Amen - وكلمة أرض نجدتها عند الالمان Erde والانجليز Earth وكلمة افلاس المرية قرية من كلمة Fadhite الفرنسية. وكلمة « قط » بمعنى قطع يقابلها في الانجليزية Cut

وكلمة « اشترى » يقابلها في الفرنسية Acheter والاصل يكاد يكون واحداً . وكلمة
« تندم » أصلها لاتينية Tendere قالها الفرنسيون فقالوا Tente
ومن المصادقات الغريبة أن كلمة « رذالة » يقابلها في اللغة اليونانية كلمة Reatiki
ثم أن بعض الكلمات وجد مع وجود الحاجة إليها . ألا ترى أن كلمات الصوم
والصلاة والزكاة والوقف والشفعة هي كلمات مستحدثة لم تكن معروفة في أيام الجاهلية
فوجدت في صدر الاسلام مع الشريعة الاسلامية الفراء
ونظم هذه النبتة بمصادفتين لطيفتين سمعناهما من عشرين سنة خلت . قال
بعض الظرفاء أن اسم « الشنتورى » المنفى المشهور مشتق من كلمة Chanteur الفرنسية
وكلمة البيلاوى « أمين الكتبخانة » مشتقة من كلمة Bibliothèque^(١)

الحديث الثالث والعشرون

١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩

فتح قتال السويس . بعد ستين سنة

مهرجانه افتتاحه

في مثل هذا اليوم من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٩ وقع حادث من اكبر حوادث الدهر كان له اثر من اكبر الآثار في العلاقات السياسية والتجارية والمالية للدول العالم . ذلك الحادث هو فتح قتال السويس

شهد حفلة افتتاح قتال السويس ستة آلاف شخص من ذوى الخيئات الرفيعة . منهم الامبراطورة أوجيني زوجة نابليون الثالث امبراطور فرنسا . وامبراطور وامبراطورة النمسا والمجر . وولى عهد بريطانيا (الملك ادوارد السابع) وزوجته . وأمير وأميرة هولانده . وولى عهد بروسيا . والامير غليوم صاحب أمانة هيس . والفراوندوق ميشيل نائباً عن قيصر روسيا . والأمير عبد القادر الجزائري المشهور . وكان الخديوى اسماعيل وزيره الاكبر نوبار على ظهر الباخرة « محروسة » يستقبلان وفود الامراء والعلماء والكبراء الذين جاءوا من كل حذب ليشهدوا حادثاً من اعظم الحوادث التاريخية التي وقعت في القرن التاسع عشر

ويقول المؤرخون أن مهرجان افتتاح القتال كان أشبه شيء بروايات الف ليلة وليلة . اتفق فيه اسماعيل باشا القناطير المتقطرة من الذهب والفضة وبلغ البذخ فيه مبلغاً لا تتصوره مخيلة انسان

من ضمن ما عمله لتسرية خواطر الزائرين انه انشأ دار الاوبرا القائمة الآن في وسط القاهرة . اتم بناؤها في خمسة شهور وأتفق على بنائها ١٦٠.٠٠٠ جنيه . ثم أوصى في أوربا بصنع أزياء للمشخصين ومناظر المسرح وأثاثاته وبلغ ما دفعه ثمنها ٤٠.٠٠٠ جنيه . وفي أول نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتح دار الاوبرا وكانت أول رواية مثلت رواية ريجوليئو Rigoletto . ثم كلف مارييت باشا بأن يستخرج له من تاريخ الفراعنة قصة تكون موضوع رواية تشخص في الاوبرا فكانت رواية « عاتلة » .

واستدعى فردى Verdi للموسيقى الايطالى الشهير لعمل الحان الرواية .وعندما أتمها فحده يبلغ ٦٠٠٠ جنيه أتباعا . كذلك انشأ الطريق الذى يوصل القاهرة باهرام الجزيرة فأتمه فى خمسة أسابيع واستخدم لاتمامه ١٠٠٠٠ نفس . وقد بلغت فترات الحفلات التى أقامها اسماعيل باشا مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه . اذا أضفت اليها النفقات الاخرى التى استنزمتها حفرة القتال والاحمال التى استلزمها استعدادات المهرجان من فتح شوارع وإنشاء ميادين وتشديد قصور كان المجموع ٤٠٠٠٠٠٠ ر. من الجنيهات .

واسماعيل باشا هو الذى أنشأ حتى الاسماعيلية والتوفيقية وعابدين وحديقة الازبكية وكوبرى قصر النيل ومدينة الاسماعيلية وبني قصر الجزيرة وقد كلفه ٣٧٤ر٣٩٣ر١٨ جنيهها وقصر عابدين ٦٧٠ر٦٦٥ جنيهها . وقصر الجزيرة ٦٩١ر٨٩٨ جنيهها ، وقصر الاسماعيلية وقد كلفه ١٨٦ر١٠١١ جنيهها ، وقصر القبة وقصر حلوان وقصرى الرمل . وجدد سرايات رأس التين وقصر النيل والقلمة والزهة وشبرا ، وبلغت تكاليف النقوش والزخارف فى سرايات الجزيرة والجزيرة وعابدين وحدها نيفا ومليونين من الجنيهات . وبلغ ثمن الستارة الواحدة ١٠٠٠ جنيه مصرى . وبلغت تكاليف التصوير التى شيدتها فى عهده ٥٠٠٠٠٠ ر. جنيه ويقول الخبراء ان القتال كلف مصر وحدها ١٧٠٠٠٠٠ ر. من الجنيهات مع ان تكاليف حفرة القتال كلها حتى يوم الاحتفال بافتتاحه لم تبلغ سوى ٣٦٩ر٠٠٠ ر. فرنك ذهب (أى ١٤ر٧٦٠ مليون جنيه) ولا تعجب لبذخ اسماعيل باشا فان الملايين من الجنيهات ما كانت فى نظره شيئا مذكورا وما كان يتردد لحظة فى اتفاق الاموال الطائلة لتحقيق أغراضه . ألا تذكر أنه فى سبتمبر سنة ١٨٧٢ رشا السلطان نفسه بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه والصدر الاعظم بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ووزير البحرية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ووزع ٢٠٠٠٠ جنيه على موظفى السراى الشاهانية ليحصل على فرمان يخوله حق عقد القروض بلا قيد ولا شرط - وقد صدر فرمان بالفعل من السلطان رأسا بدون علم الباب العالى . ألا تذكر أنه فتح فؤاد باشا الصدر الاعظم بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ جنيه عندما حضر الى مصر مع السلطان عبد العزيز . ألا تذكر أنه أنفق نيفا وثلاثة ملايين من الجنيهات فى سبيل الحصول على لقب « خديوى » وعلى فرمان بحصر الوثاة فى ذريته

ومظاهر الابهة والفخامة والجلال التي كان عليها « الخديوى الصغير » اسماعيل باشا المتش تثير في ذهنا صورة من مظاهر الابهة والفخامة والجلال التي كان عليها « الخديوى الكبير » اسماعيل باشا الخديوى . أحصوا فوجدوا الاطيان التي ملكها اسماعيل باشا المتش ٣٠٠٠٠ فدان من أخصب الاطيان العشورية . وعدوا له ثلاث قصور فخمة في القاهرة في وسط حدائق غناء قائمة في أرض لا تقل مساحتها عن مساحة الاراضى القائمة عليها اهرام الجيزة الثلاثة . وبنى قصراً بديعاً على ضفاف المحمودية مؤشراً بأفخر الاثاث والرياش . وبلغت قيمة المجوهرات التي اقتناها ٦٥٠٠٠ ر. جنيه . وقيمة الاسهم والاوراق المالية ٥٠٠٠٠ ر. جنيه . وترك من الجوارى ٧٠٠ جارية مابين شركسية وحبشية وسودانية . أما نسائه فكان ٣٦ مابين شرعيات وسرارى وكان لكل واحدة منهن ست جوارى يرض وبعض جوار سود مخصصات لخدمتها . وعندما يمت مخلفات اسماعيل باشا المتش بالزاد العلى يمت بهض الاحزمة الذهبية المرصعة بالماس يبلغ ٧٠٠٠ جنيه الواحدة . وبلغ ثمن احدى مراوح زوجة من زوجاته ١٥٠٠٠ جنيه . وثمان شمسية من شماسها ٢٤٠٠٠ ر. جنيه . وقدرت اللجنة الدولية ثروة اسماعيل باشا المتش بـ ٣٠٠٠٠ ر. جنيه . كل هذه الثروة جمعها هذا « الخديوى الصغير » في عشر سنوات . أما « الخديوى الكبير » فنذكر عنه رقبين فقط ومن هذين الرقبين يمكن تقارىء أن يتصور مبلغ البذخ الذى كان عليه هذا العاهل الكبير

الاول ، بلغ مجموع القروض التي استدانها مصر من سنة ١٨٦٢ لغاية سنة ١٨٧٣ مبلغ ٦٨٤٩٧٠٠٠ ر. جنيه . هل تعرف كم دخل خزانة مصر بالفعل من هذا المبلغ الطائل . لم يدخل منه سوى ٤٣٧٨٧٠٠٠ ر. جنيه - والفرق ٢٤٧١٠٠٠ ر. جنيه ذهب عمولة وسمرة ورشوة . وهل تعرف كم دفعت مصر فوائد عن هذا الدين في مدة ١٣ سنة . دفعت ٩٩٤ ر. ٥٧٠ ر. ٢٩ جنيه . فكأن هذه القروض البالغ مجموعها بالفعل ٤٣٧٨٧٠٠٠ ر. جنيه دفعت عنها مصر في ١٣ سنة فقط ٩٩٤ ر. ٢٨٠ ر. ٥٤ جنيه فوائده وسمرة وعمولة ورشوة . ومع هذا يبقى أصل الدين كما كان ٦٨٤٩٧٠٠٠ ر. جنيه

الثاني ، وجدوا أمراً بصرف مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه انجليزى سداداً لحساب
خياطة فرنسوية ثمن ملابس وردتها لاحدى كريمات المغفور له اسماعيل باشا
هذه بعض أرقام تقرب الى ذهنك ما كان عليه الاسراف والبذخ فى ذلك
المهد . فلا تعجب اذن اذا قيل لك أن مهرجان افتتاح القتال كلف اسماعيل باشا
١٤٠٠.٠٠٠ جنيه وان نصيب مصر فى نفقات حفر القتال وفيما تفرع عنه قد بلغ
١٧٠٠.٠٠٠ من الجنيهات

ومن دلائل عظمة المهرجان ان بلغ عدد السفن الحربية وغير الحربية التى اشتركت
فى هذا المهرجان العظيم ٦١ سفينة - منها ١٤ انجليزية و ١١ فرنسية و ٧ مصرية و ٣
بروسية وسفینتان هولانديتان وسفينة سويدية وواحدة دانيمركية وأخرى اسبانية .
دخلت كلها قتال السويس بين مستلین كبيرتين اقيمتا على مدخل القتال . وكانت
السفينة الفرنسية « الترس » المقلدة امبراطورة فرنسا مع مسيو دلسيس وعائلته تتقدم
السفن جميعها

ومن حسن المصادفات أن مسيو دلسيس كان قد عقد خطبة على آتسة فرنسية
دعاهما هى وعائلتها الى حفلة الافتتاح . وكان اميل زولا الكاتب الفرنسى الشهير
حاضراً الحفلة مندوباً عن جريدة الفيجارو الفرنسية . فنظر الى دلسيس وقال « أن
دلسيس آتم الآن الوصال بين البحرين الايض والاحمر فلم يبق الا ان يتم وصاله هو
أيضاً » . وأرسل رجل من أمريكا الى دلسيس تلفرافاً كله إيجاز واعجاز - قال فيه
« كنت أقوى منا » اشارة الى أن دلسيس آتم حفر « قتال السويس » بينا الأمريكان
عجزوا عن حفر « قتال بناما »

كلوت بك والقتال

ألف كلوت بك المشهور كتاباً نفيساً جداً عن مصر - ظهر فى سنة ١٨٤٠ وقت
ان كان المغفور له محمد على باشا لا يزال حياً يرزق . واليك ما قاله عن وصل البحرين
الايض والاحمر :

"L'importance de cette communication, quoiqu'elle n'ait jamais été aussi grande qu'à notre époque, a été sentie de tout temps. Le grand Sésostri paraît avoir été le premier qui ait conçu le projet de faire communiquer les deux mers par un canal. Il donna à cette entreprise un commencement d'exécution; il lia le Nil à la mer Rouge par un canal qui, d'après Diodore de Sicile, s'étendait depuis Memphis jusqu'à Clymas. Plus tard, un de ses successeurs, Néchos, s'occupa aussi de cette jonction qui ne fut point terminée. D'après Hérodote, les premiers travaux, qui coûtèrent la vie à cent vingt mille hommes, furent arrêtés sur la réponse de l'oracle qui, consulté par Néchos, lui dit " que la construction du canal projeté ouvrirait aux étrangers l'invasion de l'Egypte." Le projet de l'entreprise de Néchos fut, sous la direction des Perses, continué par Darius, fils d'Hysaspes, et enfin terminé par Ptolémée Philadelphe, qui lui donna son nom. Strabon rapporte qu'il le fit garnir de barrières très ingénieuses qu'on ouvrait pour laisser passer les vaisseaux et qu'on refermait ensuite très promptement; ce canal, au dire de Pline et de Strabon, était large de cent coudées, avait une profondeur de trente pieds et cinquante lieues de longueur. Il permettait une libre navigation aux vaisseaux à voiles qui pouvaient se croiser sans accident, pouvaient y marcher de front et parcourir le trajet pendant deux ou trois jours. Ce canal, qui porta le nom de canalis Ptolomaeus, partait de la branche pélusienne du Nil, au-dessous de Bubaste, non loin du Delta, et allait se rendre à Asatnie, ville bâtie sur la pointe la plus septentrionale du golfe Arabique. Ainsi que nous l'avons vu, il traversait, à moitié chemin, le lac Amer, de même que le Rhône traverse le lac de Genève. Les vaisseaux de la mer Rouge, arrivés à la branche pélusienne du Nil, pouvaient descendre dans tous les ports égyptiens de la Méditerranée ou remonter le fleuve jusqu'à Memphis et de là jusqu'à Thèbes. Le canal de Ptolémée, fournissant aussi une irrigation abondante dans la ligne la plus étendue de l'isthme de Suez, fertilisa ce territoire qui se couvrit bientôt d'opulentes cités. En partant de la branche pélusienne, on trouvait à gauche la ville d'Heroopolis, plus loin Bubastis, Phagroriopolis, ainsi que Serapeum, non loin d'Arainoe.

"Sous l'empire des Romains, Trajan renouela ce canal, et y ajouta même une branche qui arrivait à quelques stades au-dessous de Memphis. Cette prolongation du canal portait le nom de Trajan, et se trouve explicitement indiquée dans le passage suivant de Ptolémée: "Entre

Héliopolis et Babylone coule le fleuve Trajan (nommé Trajanus)." Quinte-Curce le nomme Oxius, et les Arabes Merahemi. Maorisi, dans son Histoire d'Égypte, attribue ce canal à Adrien César. Enfin, il n'y a pas jusqu'aux Arabes qui n'aient suivi un pareil exemple.

*L'historien Elmadrin rapporte que, sous le califat d'Omair, les villes de la Mecque et de Médine souffrant de la disette, ce calife ordonna au gouverneur d'Égypte, Amrou, de tirer un canal du Nil à Colzoum (ancien Ciyama), afin de faire passer désormais par cette voie les contributions de blé et d'orge destinées à l'Arabie. — Amrou exécuta cette grande entreprise et donna à ce canal le nom de Fleuve du prince des fidèles. Volney rapporte que, cent trente-quatre ans après, le calife Abou-Djaffar-el-Mansour le fit obstruer afin de couper les vivres à un descendant d'Ali, révolté à Médine. Depuis ce temps-là il n'a pas été rouvert. Ce canal, dont il existe encore une portion qui prend le nom de Kalig, prend son point de départ du Nil à l'extrémité du vieux Caire, tout près du Château d'Eau, traverse le grand Caire et va se perdre à quatre lieues plus loin, au nord-est du lac des Pèlerins; Birket-el-Hadji. C'est ce même canal qu'on ouvre tous les ans, avec solennité, lors de la crue des eaux du Nil. Savary prétend avec son exagération habituelle, que ce canal ayant été taillé dans le rocher l'espace de vingt-quatre lieues, on pourrait aisément en ôter le limon et le sable, dans le cas où l'on voudrait rouvrir l'importante communication du Nil avec la Mer Rouge.

*Les ingénieurs français, pendant l'expédition d'Égypte, ont constaté la direction et les dimensions de l'ancien canal, le nivellement du terrain entre Suez, le Caire et Péluse, et ont présenté les bases du projet du canal de Suez au Caire, qui serait alimenté des eaux du Nil pendant les crues.

*Mais le Nil, du Caire à Alexandrie, à Damiette et à Rosette, n'est navigable, pour les grandes barques, que pendant six mois; et le grand canal, lui-même, n'aurait un mouillage suffisant que pendant le même temps.

*Le canal de jonction des deux mers par le Nil ne serait donc qu'un canal pour ainsi dire égyptien, que les bâtiments marchands étrangers ne pourraient traverser. Sans doute, ainsi exécuté, il serait encore très utile, mais il ne donnerait pas ces résultats grandioses qu'attend le monde de la jonction des deux mers.

*Nous envisageons l'entreprise dans un but plus général; elle doit, selon nous, satisfaire à la condition d'admettre les grands bâtiments des

Indes les vaisseaux de ligne de premier rang, et les bâtiments à vapeur des plus grandes dimensions. Pour atteindre ces divers résultats, il faut donner au grand canal vingt mètres de largeur de plafond, dix mètres de profondeur totale, et seize mètres de passage aux écluses et sas.

" Ces données du problème exigent impérieusement que le canal de jonction des deux mers soit dirigé de Suez à Péluse, et que des dispositions soient prises pour surmonter tous les divers obstacles qui ont fait envisager cette entreprise comme impraticable, on raison de l'étendue des marais, de la mobilité des sables et du peu de profondeur de la Méditerranée à Péluse, appuyé de l'expérience et de l'opinion de M. Cordier, qui a approfondi la question, nous considérons la solution de ces difficultés comme très-certaine.

" Dans le cas de succès, l'ouverture du canal des deux mers, pour les plus grands navires, de trente-cinq lieues de longueur, exécuté en cinq ans, opérerait une révolution commerciale dans les relations de l'Europe et de l'Inde; en l'accomplissant, le vice-roi mériterait de la reconnaissance des peuples une gloire immortelle."

محمد بنابرث والقنال

رحلة بنابرث على مصر كان لها حسنات كما كان لها سيئات. من سيئاتها الاعتداء على شعب آمن وقتل كثير من الأبرياء وتخريب كثير من الآثار وسفك دماء ذهبت دفاعاً عن الحرية والاستقلال. أما حسناتها فكثيرة - أهمها الثورة على حجر رشيد ومنه استطاع العلامة شامليون حل رموز اللغة الهيروغليفية فافتتح أمام العلماء باب واسع جداً لمعرفة تاريخ مصر القديم. ومنها درس مشروع حفر القنال بواسطة لجنة من كبار المهندسين ومن أعمالهم وقاربرم وأبحاثهم توصل فرديناند دلبس إلى حفر قنال السويس. ومنها درس شؤون مصر الجغرافية والطبغرافية والتاريخية والعمرانية، ووضع كتاب جامع مانع عنها بمعرفة لجنة من كبار العلماء لا يزال مرجع الباحثين حتى اليوم. وقد ظهر هذا الكتاب الجليل في سنة ١٨٠٩ تحت رعاية نابليون نفسه. ومنها إنشاء المجمع العلمي الذي لا يزال قائماً حتى الآن. ومنها نقل الطباعة إلى مصر، لأن بنابرث استحضّر معه من باريس ومن روما جميع الأدوات

للإلزامه لإنشاء مطبعة كبيرة في مصر. وعندما غادر القطر المصري تركها فكانت النواة الأولى للطباعة في مصر. ومن الطباعة ولدت الصحافة التي أصبح لها شأن عظيم جداً في القطر المصري. وكانت أول جريدة ظهرت في عهده جريدة Courrier de l'Egypte ظهر العدد الاول منها في ٢٩ أغسطس سنة ١٧٩٨ ثم ظهرت جريدة Décade Egyptienne وصدر أول عدد منها يوم أول أكتوبر سنة ١٧٩٨. وفي سنة ١٧٩٩ ظهرت «الحوادث اليومية» التي ورد ذكرها في الجبتي ثم ظهرت جريدة «التنبيه». وفي مدة ولاية محمد علي باشا ظهرت «الوقائع المصرية» وكان ظهورها في سنة ١٨٢٨. ومن تاريخ ظهور الجرائد في مصر بدأت النهضة المصرية بكيفية رائمة

بونابرت والقتال

قال المؤرخ الفرنسي ادوار جوان حكاية عن اول استكشاف اجراء بونابرت في منطقة القتال ما يأتي (وكان كثيراً ما يتردد بخاطر بونابرت ميل الى التغلب في البحار على السيادة الانكليزية فيها . فأراد أن يوصل بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي بمجرى برزخ السويس وأن يتخذ هذا الطريق البحري طريقاً عسكرياً الى بنغاله للقضاء فيها على خصوم الجمهورية . فجاء ذات يوم الى هذا البرزخ يحف به أعضاء المجمع العلمي لاستكشاف آثار التربة القديمة التي كانت مخفورة في قديم الزمان فوصل البحرين . وقد وضع بنفسه العلامات على مظهر من آثارها بالطرف الشمالى من الخليج العربى فى المكان الذى كانت قائمة به مدينة (أرسينوه) . ثم سار على الجسور البارزة القريبة من الساحل مدة ثلاثة أرباع الساعة مجتازاً نحو الحنسة فراسخ حتى وصل الى الحد الجنوبي الشرقى من البحيرات . ثم وجه وجهه أبحاثه نحو الطرف الآخر فاجتاز بالجهة الشمالية الغربية وعلى امتداد عشرة فراسخ ، وادى طوميلات ، غير أنه اضطر فى أثناء ذلك الى العودة الى القاهرة للزحف منها على الانكليز ، وعهد بآتمام أبحاثه الى من كانوا معه من رفاقه . وبما لاحظته الجمعية العلمية ان أعظم عرض للتربة القديمة كان لا يتجاوز ٣٥ متراً الى ٤٠ ، وان عقه يختلف من أربعة أمتار الى خمسة .

والمعروف ان الخلفاء الفاطميين هم الذين حضروا هذه التربة التي أراد قائد الجيش الفرنسي اعادتها حفرها ليتخذها كما كان يقول قبراً للتجارة الانجليزية

« وبعد ان عبر بونابرت البحر الاحمر من مخاضة كان السير فيها ممكناً وقتئذ، وأغل في البر الى مسافة فرسخ واحد ليزور عيون موسى، وهناك بحث طويلاً في هذه الثماني عيون التي كان الماء ينبثق منها سخناً. والذي يذهب اليه أهل هذه البلاد ان هذا المكان هو الذي ضرب فيه ذلك النبي العبري الحجر فأنفجرت منه تلك السيون التي يتفجر الماء منها سخناً تقياً. ولما أراد القائد العام العودة من هذا المكان وجد المخاضة قد غمرت بآء المد فانطلق يبحث عن مخاضة أخرى، واضطر أن يصعد الى أقصى الخليج بقصد التماس مسلك يؤدي الى الجهة التي كان يقصد اليها، غير أن الادلاء أخطأوا الحساب فيما يتعلق بامتداد المد فنشأ عن ارتفاع الماء خطر كاد يؤدي الى كارثة عظيمة. وذلك لأن أحد العساكر حمل الجنرال بونابرت فجأة على كتفيه وحاول أن يجتاز المخاضة فكاد يبعث به الى قاع اليم ويلحقه فيها فرعون موسى)

سنة ١٧٦٩ و ١٨٦٩

ولد محمد علي باشا في سنة ١٧٦٩ وفتح القتال في سنة ١٨٦٩ وبين التاريخين مائة سنة. و نابليون كذلك ولد في سنة ١٧٦٩ ومثله ولنجتون الانجليزى. فكان فتح القتال وقع في العيد الثموى ليلاد محمد باشا الكبير. و ليلاد نابليون. و ليلاد ولنجتون. و قمت هذه المصادقات الترية ولم يظن لها أحد، والا لكان العيد عيد مولد محمد على باشا (عند المصريين) و عيد مولد نابليون (عند الفرنسيين) و عيد مولد ولنجتون (عند الانجليز) و عيد افتتاح القتال (عند العالم بأسره)

محمد علي ووالده دلسبس

كان أبو دلسبس قسلاً لفرنسا في مصر. فتوقفت عرى المودة بينه وبين محمد علي باشا الكبير، ومهدت مودة الأبوين الصداقة المتينة بين الابنين. فرديناند ابن دلسبس

وسعيد ابن محمد على باشا ، على حد قول بعضهم (مودة الآباء قرابة بين الأبناء) .
إذ أن المغفور له سعيد باشا كان يحب فرديناند دلبس حبا جما . وكان يشق به شقة
لا حد لها . وكما كان والد دلبس قنصلا لفرنسا في مصر كذلك كان ابنه من بعده
قنصلا لفرنسا في ثغر الاسكندرية وفي مصر القاهرة . ولما مثل فرديناند دلبس امام
ساكن الجنان محمد على باشا لأول مرة التفت محمد على الى رجال حاشيته وقال مخاطبا
دلبس « إذا كنت أنا ما أنا اليوم فالفضل لأيك . فاعتمد علي في كل ما تريد »

يشير محمد على بهذا الى الحادثة الآتية : -

كانت فرنسا قد أرسلت والد فرديناند دلبس الى مصر ليكون فيها ممثلا سياسيا .
فاشتدت المودة بين محمد على باشا وبين والد دلبس لدرجة أن والد دلبس أشار
على حكومة فرنسا أن تطلب من الباب العالي الموافقة على تعيين محمد على باشا واليا
على مصر بناء على أنه أقدر الزعماء الذين يستطيعون وضع حد للفوضى الضاربة أطنابها
في مصر . وها ما كتبه (انى اعتقد أن البكباشى محمد على هو أقدر الزعماء الحاليين في
مصر . وهو وحده الذى يستطيع وضع حد للفوضى الفاشية في البلاد) . ويقول المؤرخون
أن هذا رأى الذى بلغ الى سفير فرنسا في الاسكندرية كان له الأثر الفعال على السلطان
وعلى رجال الباب العالي في الموافقة على اختيار محمد على واليا على مصر

كيف نشأت فكرة سفر القنال

أما فكرة حفر قنال السويس فنشأت عند فرديناند دلبس في ظرف غريب .
ذلك أن دلبس كان قنصلا لفرنسا في بلاد الجزائر . وفي أوائل إبريل سنة ١٨٣٢
قتله حكومته وكيلًا للقنصلية الفرنسية بثر الاسكندرية . وعند ما وصلت الباخرة
التي كانت تقله الى مصر حجر عليها لأن الكوليرا كانت فاشية في فرنسا . وفي
أثناء مقامه في الحجر الصحى أرسل اليه مسيو ميمو قنصل فرنسا العام بثر الاسكندرية
طائفة من الكتب اختارها من مكتبة القنصلية الفرنسية بالثغر . فعثر دلبس من ضمنها
على تقرير المسيو لويير Lepère رئيس فرقة المهندسين في حملة نابليون بونابرت على مصر

ومياه (قتال البحرين) وفيه بحث في امكان أو عدم امكان وصل البحرين الايض
والاحر بواسطة حفر قتال السويس . ومن يوم أن أتم دلسيس قراءة تقرير مسيو لويير
اختمرت في ذهنه فكرة حفر قتال يوصل البحرين . وانما لم يتمكن الفكرة من نفسه إلا
في سنة ١٨٤٩ - وهذه الفكرة هي التي جالت من قبل بخاطر ستيق الاول فرعون مصر .
وبخاطر رمسيس الثاني . وبخاطر سيزوستريس أيضاً كما أثبت ذلك هيرودوت Herodote
أبو التاريخ واسترابون Strahon وديودور الصقلي Diodore de Sicile وبلين Plino
العالم الروماني الشهير . وكما جالت أيضاً بخاطر اسكندر الاكبر المقدوني . وبخاطر
يوليوس قيصر وبخاطر بعض البطالسة . وبخاطر لويس التاسع ملك فرنسا (الذي هزمه
وأمره المصريون في معركة المنصورة سنة ١٢٥٠ ميلادية) وبخاطر عمرو بن العاص .
وبخاطر نابليون . وبخاطر محمد علي باشا

ومن الغريب ان لويير المهندس كان قد جزم في تقريره باستحالة حفر القتال
واستحالة وصل البحرين فترك نابليون هذا المشروع العظيم وقال « لندعه لتركيا فقد
توفى يوماً ما الى تنفيذه فيكون لها الفخر وكل الفخر في تنفيذ هذا المشروع العظيم »

محمد علي والقتال

ففتح محمد علي باشا في أمر فتح القتال فرفض وقال قوله المأثور (اذا فتحت قتال
السويس خلقت لمصر بسفوراً آخر يكون مطعم دول أوروبا)

أربع مصادقات لطيفة

— أولاًها . في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ظهرت قوس الله ^(١) (قوس قزح)
عظيمة جدا في مياه البحيرة متجهة من الشرق الى الغرب لم ير المصريون أزهى وأبهى
منها . وعند ما وقع نظر سعيد باشا على هذه القوس لفت نظر دلسيس اليها ، فقال له
دلسيس (هي العروة الوثقى التي ستربط الشرق بالغرب . والعروة الوثقى هنا انما قتال

(١) روى من ابن عباس انه قال لا تقولوا قوس قزح فان قزح اسم شيطان . ولكن قولوا
قوس الله .

السويس) وعاد فبسط له تفصيل مشروع حفر قنال السويس كما بسط له المزايا العظيمة التي تجنيها تجارة العالم أجمع من شق الطريق من البحر الأحمر الى البحر الأبيض . فأنصت سعيد باشا الى كلامه وقال له (انى اقتعت وقبلت مشروعك . واعتبر المسألة قد انتهت . واعتمد عليّ فى كل شيء) وقد استعان دلسبس فى تنفيذ أغراضه بالمنفور له ذى القنار باشا الكبير وكان له حفلة كبرى عند سعيد باشا . وكان دلسبس وذو القنار باشا يحيطان بسعيد فى حراى القبارى احاطة السوار بالمعصم . وماهى الا فترة من الزمان حتى أصدر سعيد باشا فرمان اعطاء امتياز حفر قنال السويس الى دلسبس . وكان ذلك فى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

- والثانية . فى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٥٤ لما وصل دلسبس الى القاهرة سكن فى «سراى المسافرين» ضيفاً على سعيد باشا . وكانت مبراى المسافرين هذه هى مقر المجمع العلمى فى أيام حلة بونابرت . وفيها كانت تعقد جلسات اللجنة التى نيط بها وضع تقرير عن « قنال البحرين » . مصادفة غريبة أنه بعد ٥٠ سنة نزل فى هذه السراى من حقق أمنية لجنة العلماء

- والثالثة . انه عند ما اعتزم سعيد باشا معاينة السويس وأرض القنال سافر هو ودلسبس ومسيو موجيل Mongel ومسيو لينان Lénant المهندسين . وكان بين مصر والسويس ١٥ محطة . تغدوا فى الرابعة وتعيشوا فى الثامنة ودخلوا الاخيرة فى ظهر اليوم الثانى . قطعوا ٣٣ فرسخاً فى الصحارى فى يوم ونصف يوم . وفى مساء وصولهم وهو يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٥٤ حدث فى السماء حدث عظيم ألا وهو ظهور ضوء ساطع جداً أضاء مياه السويس وما حولها حتى بهر كل من رآه قهلال وجه سعيد باشا ووجه دلسبس بشراً وتقاهلاً منه خيراً

- والرابعة . أن دلسبس عند ما أبحر من مرسيليا الى الاسكندرية بعد ما ألف الشركة ، كان اسم الباخرة التى أقلته « اوزيريس » وأوزيريس هذا اسم معبود قدماء المصريين (زوج ازيس وابو هوروس) وكان اسمه رمزاً للخيرات والبركات فختمال دلسبس من هذه المصادفة اللطيفة

دلبيس في السويس

في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٥٤ كان دلبيس في السويس فدعا مستروست قنصل إنجلترا في السويس هو وصحبه لتناول العشاء . وكان العشاء مكوناً من لحم ضأن من كلكتا . وبطاطس من بومباي . وبسلة من إنجلترا . وفراخ من مصر . وماء من الهند . ونبذ من فرنسا . وقهوة من اليمن . وشاي من الصين . وهناك زار دلبيس المنزل الذي سكنه الجنرال بونابرت

البدء في المشروع

وفي يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٩ ضرب دلبيس أول ضربة فأس في أرض القنال ايذاناً بالشرع في العمل . وبعد ١٠ سنوات وتسعة شهور احتفل بمرجبان افتتاح قنال السويس . وفي المشر السنوات تم حفر القنال كله وقد بلغ طوله ١٦٤ كيلومتراً ، وفرت على الملاحة ثلاثة آلاف ميل . لان بين أوروبا والهند ستة آلاف ميل ، فهبطت الى ثلاثة آلاف فقط . وأصبحت تجارة العالم تمر من البحر الايض الى البحر الاحمر عن طريق قنال السويس بعد ان كانت تدور حول رأس الرجا الصالح فتقطع ثلاثة آلاف ميل زيادة

تمثال دلبيس

أقامت الشركة في مدخل القنال تمثالاً فخاً لدلبيس يشرف على القنال وعلى بور سعيد وعلى بور فؤاد . ترى دلبيس واقفاً باسطاً يده اليمنى كأنه يحيى الداخلين والخارجين بالكلمة المأثورة عنه . *Aperire terram gentibus* أي « يجب فتح الارض للعالمين »

تأليف الشركة وجمع الاموال

بعد ان اطمان دلبيس واستحصل على عقد امتياز حفر قنال السويس سعى لجمع

المال اللازم للبدء بالاعمال التمهيدية . فاجتمع في الحال مائة من أصدقائه دفع كل منهم ٢٠٠ جنيه فجمعوا ٢٠.٠٠٠ جنيه . حدث هذا في سنة ١٨٥٥ وما درى أحد منهم أن الحصة التي كانت قيمتها ٢٠٠ جنيه في البداية سترفع قيمتها الى حد لا يحلم به مخلوق . اذ أن الحصة بعد ان كانت قيمتها ٢٠٠ جنيه ارتفعت فوصلت في سنة ١٩٠٥ الى ٧٦.٠٠٠ جنيه وهي تساوى اليوم ١٥٠.٠٠٠ جنيه (١٩٠٥ ر ١٩ فرنك) وبعد ان أتم دلبس الاعمال التمهيدية ألف شركة قتال السويس ، وجعل رأس رأس مالها مكوناً من ٤٠٠.٠٠٠ سهم قيمة كل واحد منها ٢٠ جنيهاً مصرياً ، فيكون رأس المال ٨.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . بعد ذلك قسموا السهم نصفين ، فأصبحت اسهم الشركة ٨٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم الحالي منها الآن ٦٥ جنيهاً . فتكون قيمة السهم الاصلى ١٣٠ جنيهاً بعد ان كانت ٢٠

أمر فطياء الحضر

اجتمع دلبس في باريس بأحد الوعاظ المشهود لهم بغزارة المادة وذلاقة اللسان ، فدعاه ليخاطب في حفلة افتتاح قتال السويس ويبارك في الوقت نفسه في أعمال الشركة وفي القتال . فحضر الرجل هو وطائفة من اخوانه على نفقة الخديوى اسماعيل باشا وخاطب في الحفلة خطبة رنانة . أراد دلبس أن يكافئ الرجل وفاتحه بالقل في الامر . فأجابه الخطيب « اللهم ان كانت المكافأة رسماً لشخصك فاني أهبلها بقبول حسن » . فقال دلبس « ان المكافأة أحسن من هذا . هي حصة من حصص التأسيس أقدمها لك بشئها الاساسى . نعم ان حصة التأسيس هي الآن قصاصة من الورق ليست شيئاً مذكوراً . ولكن اذا كتب الله للشركة النجاح استحوطت هذه الورقة الى كنز » . أبى نفس هذا الرجل أن يتقبل المكافأة . وقد مد الله في عمره فرأى قيمة الورقة التي رفض اخذها بجائتي جنيه قد بلغت بعد ٤٣ سنة ٦٠.٠٠٠ جنيه . فتأمل !

واليك الحديث كما رواه أحد المؤرخين :

« Vous allez parler, lui dit-il, pour nous et de nous. Je ne sais pas ce que vous direz ; mais il est à croire que vous ne casserez pas du

sucro sur nos têtes. C'est en ami que vous traiterez vos amis. En bien puis-que le commun proverbe assure que les petits cadeaux entretiennent l'amitié, je vous prierais d'accepter que je vous fasse, moi aussi, un petit cadeau."

— Lequel ? Votre portrait ? J'en serai ravi.

— Non "quelque chose de plus substantiel, Nous avons créé, comme toutes les sociétés similaires, des parts de fondateurs Je vous en offre une, au prix d'émission. Pour le moment, ce n'est qu'une feuille de papier ; mais, peut-être, un jour, et la chose est possible, deviendra-t-elle une fortune."

Par un désintéressement, dont il ne soupçonnait guère, à cette minute là, toute l'étendue et qu'il regretta, l'heure venue, d'en sentir le prix, comme une sottise énorme, Bauer refusa. Et ce papier, qu'il avait écarté de sa main de prélat avec une grandeur d'âme malheureuse, il sut quarante trois années après, qu'il valait un million et demi, simplement."

شهر نوفمبر ودلبس والقنال

من غريب المصادفات أن يكون شهر نوفمبر هو الشهر الذي تقع فيه كبار الحوادث المتعلقة بدلبس والقنال . اقرأ واحكم :

١٩ نوفمبر سنة ١٨٠٥ يوم ميلاد دلبس (وفي هذه ايضا السنة عين محمد علي واليا على مصر)

١٥ نوفمبر » ١٨٥٢ خطاب دلبس الى قنصل هولندا باسكندرية مظهرا

أسفه على رفض عباس باشا والدولة العلية مشروعه حفر القنال

اول نوفمبر » ١٨٥٤ الميعاد الذي عينه سعيد باشا لدلبس ليحضر الى مصر ويقابله

لأول مرة (بعد موت عباس باشا وبعد فراقهما الطويل)

٧ نوفمبر » ١٨٥٤ وصل دلبس الى الاسكندرية واستقبله حافظ باشا

ناظر البحرية من قبل سعيد باشا

١٣ نوفمبر » ١٨٥٤ خلا دلبس بنى القنار باشا وحده في موضوع القنال

١٥ نوفمبر » ١٨٥٤ ظهور قوس قزح في مياه البحيرة متجها من الغرب الى

الشرق وقبول سعيد اقتراح دلبس

- ١٥ نوفمبر » ١٨٥٤ تقرير دلسيس الى سعيد باشا
- ٢٤ نوفمبر » ١٨٥٤ وصول دلسيس الى القاهرة ونزوله ضيفاً على سعيد باشا في المنزل الذي كان معداً لسكنى العلماء الذين رافقوا بونايرت في حملته على مصر
- ٢٥ نوفمبر » ١٨٥٤ حفلة التشریفات بالقلمة واستقبال سعيد باشا قناصل الدول واخطارهم بعزمه على حفر القنال . وفيها جلس سعيد باشا على ذات الديوان الذي كان جالساً عليه والده من قبل ومنه قص على دلسيس حكاية مذهبة المالك .
- ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ وقع سعيد باشا على فرمان الامتياز
- ١٨ نوفمبر » ١٨٥٥ وصلت اللجنة اللولية المؤلفة من كبار المهندسين للتحقق من أمر إمكان أو عدم إمكان حفر قنال السويس
- ٢٣ نوفمبر » ١٨٥٥ قدم دلسيس أعضاء لجنة المهندسين الى سعيد باشا واحتفى بهم سعيد احتفاء عظيماً جداً . ولما قال له دلسيس أنه احتفى بهم احتفاء بالرووس المتوجة - اجابه سعيد : « يجب أن احتفى بهم كذلك لأن العلم توج رؤوسهم »
- ١٥ نوفمبر » ١٨٥٨ بدء الاكتاب في أسهم شركة القنال
- ١٥ نوفمبر » ١٨٥٩ وهو يوم عيد القديسة أوجيني وفيه اجتمعت أول جمعية عومية للمساهمين
- ١٥ نوفمبر » ١٨٦٠ وصلت اعمال الحفر الى بحيرة التماسح وجرت المياه وسارت للراكب وعمل مهرجان عظيم حضره دلسيس وأمرام مصر وكبرائها وعلماؤها، وخطب دلسيس بالنيابة عن سعيد باشا قائلاً « بالنيابة عن سعيد باشا آمربدخول مياه البحر الايض في بحيرة التماسح » - ١٥ نوفمبر هذا هو عيد الامبراطورة أوجيني زوجة امبراطور فرنسا، وعيد ميلاد توفيق باشا الخديوى لأنه ولد في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٢

١٨٦٩	اول نوفمبر »	افتتاح الاوبرا
١٨٦٩	١٥ نوفمبر »	فتح القتال واتصال البحر الابيض بالبحر الاحمر
١٨٦٩	١٧ نوفمبر »	مهرجان افتتاح قتال السويس . وبدء سريان مدة الامتياز
١٨٧٥	٢٥ نوفمبر »	بيع أسهم مصر الى انجلترا
١٩١٨	١١ نوفمبر »	عقد الهدنة بين الدول بعد الحرب الكبرى ومبدأ رواج القتال بعد الكساد طول الحرب
١٩٦٨	١٦ نوفمبر »	إنهاء أجل الامتياز

انجلترا وقتال السويس

كانت انجلترا معادية لمشروع حفر قنال السويس . حاربت المشروع بكل ما كان عندها من دهاء وقوة ومال . حاربه في مصر وفي الاساتنة وفي باريس . وسعت لدى الدول جماء لا كراه تركيا على عدم الاذن للسبب في حفر القنال . ولم تدخر حيلة من حيلها السياسية لاجباط المشروع الا استعملتها . ولكن عداها لم يفدها شيئاً . وقد ندمت فيما بعد وعرفت خطأها وخطأ ساستها وخطأ رجال الاعمال ورجال المال فيها . ولم ينفرد في انجلترا كلها لتحجيز المشروع سوى المستر غلادستون . إذ أنه لما سافر دلبس في سنة ١٨٥٥ الى انجلترا ليستميل الحكومة الانجليزية ويذلل العقبات التي أقيمت في سبيله وجد لورد كلارندن وزير الخارجية معادياً للمشروع على خط مستقيم ومتعصباً ضده متعصباً أعمى . فتركه وقصد مستر غلادستون وبسط له الفكرة فقال له غلادستون (لا تبال بما متلاقه من العقبات في بلادى وفي غيرها . استمر في عملك وداوم ولا تتوان . وبعد ان تنجح سيعرف الانجليز أن قتال السويس نافع جداً لانجلترا لدرجة أنك ستلقى كل تعضيد وتشجيع . وفي انجلترا التي تناوئك العداه الآن سيضعون على رأسك فيما بعد كاليب المجد والفخار) وقد صدقت فراسته . فان دلبس بعد ان فتح القتال سافر الى أوروبا فاستقبلته فرنسا استقبالا باهراً جداً ومنحته جميع الدول القاب الشرف . وفي سنة ١٨٧٠ دعه الملكة فكتوريا لزيارة بلادها .

فاستقبله الشعب الانجليزى كما تستقبل الرؤوس المتوجة . وخطب الوزراء فى مجلس العموم مادحين عمل دلسيس ورفعوا قدره الى أعلى عليين . ومن ضمن المآدب التى أقيمت له مأدبة عظيمة جداً أقامها له محافظ لندن فى بهو جيلد هول . وفى آخر الحفلة قام خطيباً وقال له (سنكتب اسمك فى سجل اسماء اعظم الرجال الذين عادت أعمالهم على الانسانية بالخير والبركات ولم تلوثها قطرة دم) ومنحه فى ذلك اليوم حق التمتع بجميع حقوق أبناء مدينة لندن السياسية . ثم دعتة الملكة فكتوريا لزيارتها فى قصر وندسور وكان المستر غلادستون رئيس مجلس الوزراء حاضراً . فأنعتت الملكة على دلسيس بنجمة الهند من الطبقة الاولى . وكان ابنها ادوارد ولى العهد وقتئذ وأخوه آرثر حاضرين . فتقدم ولى العهد وقلد دلسيس قلادة نجمة الهند بينما كانت الملكة فكتوريا تضع يديها على صدره النشان المرصع . ومن ضمن الحفلات الكبرى التى أقيمت له حفلة فى كريستال بالاس المعبر عنها بسرارى البورات انتهت بألعاب نارية كثيرة متنوعة كان ختاتها ظهور اهرام هائلة ملونة بألوان الذهب كتب على أحد جوانبها باللغة الانجليزية « انجلترا تقدم تهنيتها القلبية الى دلسيس »

ولما احتفل فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بمرور ٦٠ عاماً على افتتاح قنال السويس ، كتب السير هول كاين الكاتب الروائى الانجليزى المشهور يقول - مشيراً الى تهديد تركيا بتدمير قنال السويس فى أثناء الحرب الكبرى - (لايسمى أن أتصور نكبة أشد إيذاء للانسانية وأعظم ضرراً بسلام العالم منذ حادثة الطوفان حتى الآن من تدمير قنال السويس)

دلسيس ولورد بالمستون

فى ٧ يوليو سنة ١٨٥٧ دارت مناقشة حادة فى مجلس النواب الانجليزى بخصوص حفر قنال السويس وفيها تعرض لورد بالمستون لشخص دلسيس بعبارات جارحة . واليك سؤال مستر بركلى عضو مجلس النواب الانجليزى وجواب لورد بالمستون كبير وزراء انجلترا :-

مستر بركلى - اطلب من كبير الوزراء أن يفيدنا عما اذا كانت حكومة جلالة

الملكة تنوى استعمال نفوذها لدى صاحب الجلالة سلطان تركيا ليعضد والى مصر ويصادق على فرمان الذى طلب منه لشق قنال السويس وهو القنال الذى سبق ان منح سعيد باشا امتيازه الى مسيو فرديناند دلسبس وحجته مدعى هذه البلاد الصناعية والتجارية وموانئها ورافتها . وان كان لدى الحكومة ما يبرر اعتراضها على حفر القنال فنرجو من كبير الوزراء أن يبين لنا وجوه المعارضة

لورد بالمستون - « ليس فى وسع حكومة جلالة الملكة أن تستعمل نفوذها لدى السلطان لتفريه على الاذن بشق قنال السويس . لان حكومة جلالة الملكة استعملت ما لديها من نفوذ فى بحر الخمس عشرة سنة الماضية لاحباط هذا المشروع - وفى اعتقادى أن هذا المشروع من الوجهة التجارية لا يمكن اعتباره الا من قبيل المشروعات التى يقصد بها السطو على عقول السذج من أرباب الاموال لاغتيا لأموالهم . ومن فكرى أن هذا المشروع يستحيل إمكان تنفيذه ماديا اللهم الا اذا أفتت فى سبيل تنفيذه أموال طائلة جداً لا تتناسب مع الربح الذى يؤمل منه . ومن ينفق ماله فى مثل هذ المشروعات سدى آمله قد خابت بطريقة مريمة . على أن هذا ليس هو السبب الرئيسى الذى يحمل الحكومة على معارضة هذا المشروع لان الناس أحرار فى استغلال مصالحهم الخاصة كيفما شاؤوا . فاذا ما اندفعوا فى مثل هذه المشروعات الوهمية فهم الذين يتحملون وحدهم عاقبة طيشهم . الا أن المشروع فيه ضرر كبير على مصالح إنجلترا وينافى الخطة السياسية التى جرت عليها إنجلترا من قديم الزمان بالنسبة الى علاقات مصر بتركيا - تلك السياسة التى أيدناها بقوة السلاح وبأحكام معاهدة باريس . لان الغاية السياسية التى يرمون اليها من شق قنال السويس إنما تسهيل فصل مصر عن تركيا وفتح طريق سهل يصلون منه الى أملاكنا فى الهند . ولا يمكننى أن أصرح بتصريحاً أجلى من هذا . ان الغاية من شق القنال ظاهرة لكل من يفكر ملياً فى المشروع . وانى مندهش من أن مسيو فرديناند دلسبس يبنى آمله على سداجة ارباب الاموال الانجليز ، ويظن أنه ينتج بنصب فتح لاقتصاص الاموال الانجليزية لتنفيذ مشروع مضاد لمصالح الانجليز أنفسهم بمجرد ما يقوم فى بعض البلاد الانجليزية خطيباً ليستميل اليه السامعين »

وكان مستر روبرت ستيفنسن المهندس احد أعضاء البرلمان حاضراً فانضم الى لورد بالمستون بقوله « أنضم الى ما قاله كبير الوزراء »
 وبمجرد وصول جرائد انجلترا الى فرديناند دلبس في باريس خف فوراً الى لندره وكتب خطاباً شديد الهمجة الى مستر ستيفنسن طلب اليه فيه اما سحب كلامه واما المبارزة . فرد عليه مستر ستيفنسن بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٨٥٧ بجواب رقيق قال له فيه « حاشا أن أفوه بكلمة تمس كرامتك وكل ما قلته انما تعبير عن عقيدتي في المشروع من حيث هو لاني معتقد أن حفر قنال السويس غير ممكن مادياً »
 ولما شاع خبر تهجم لورد بالمستون على كرامة دلبس ورد دلبس ، هبت الجرائد وطعنت في لورد بالمستون وقالت ان تعرض لورد بالمستون لدلبس كان « قلة أدب ووقاحة ليس بعدها وقاحة لا يليق أن تصدر من رجل شريف »

"Les allusions faites à sa personne par Lord Palmerston sont un manque de bienséance, une impertinence sans nom, tout à fait indigne d'un gentleman."

دلبس ولورد ستراتفورد

كان لانجلترا في الاساتنة صغير في غاية الخطر والجهروت والاستبداد . وكان له نفوذ كبير على رجال المايين لدرجة أنه كان يولى من يشاء ويعزل من يشاء من كبار الموظفين - وهذا سبب تسميه « بالسلطان ستراتفورد » . وكان من اكبر أعداء مشروع القتال . وبالرغم من كبريائه وجبروته لم يبال دلبس به . وها نص حديث جرى بينهما في دار السفارة

"Monsieur de Lesseps, toutes vos explications sont fort bonnes, et certainement, si vous réussissez, la chose est assez grande et assez belle pour qu'elle vous fasse le plus grand honneur, mais elle ne sera réalisable que dans cent ans. Le moment est inopportun."

Je lui répondis :

"Mylord, si l'affaire est inopportune pour vous qui ne la voulez pas, elle est opportune pour moi qui la veux, et puisque vous avouez, vous-même, qu'elle sera utile et qu'elle me fera honneur, pourquoi la renvoyer

à cent ans ? Comme à cette époque je ne pourrais pas la voir faite, et que j'ai une foi complète dans la possibilité de sa prochaine exécution, je suis pressé d'en jouir. Vous-même, vous devriez être encore plus pressé que moi."

وقد ثبت من وثيقة رسمية مؤرخة سنة ١٨٤٠ نشرها مستر اوركارت Urquart سكرتير أول السفارة البريطانية في الاستانة العلية أن لورد بنسبي Lord Ponsomby سفير إنجلترا لدى الباب العالي كتب الى الصدر الاعظم ما يأتي حرفياً « ان الغاية التي ترمى اليها سياسة إنجلترا والباب العالي يجب أن ترمى الى طرد محمد علي وذريته عراة في الصحراء... »

"Le but de la politique de l'Angleterre et de la Porte, devait être de renvoyer nus dans le désert Mahémet-Ali et toute sa descendance."

نبوة دلسيس

ذلك أنه كان كتب لمستر كوبردن أحد أعضاء البرلمان الانجليزي (ليستيميله الى تمضيد مشروع حفر القنال) « ان مصلحة إنجلترا في حفر القنال تامل مصالح الدول جميعها » وقد صدقت نبوته. لان عدد البواخر التي اجتازت القنال في سنة ١٩٢٨ بلغ ٦٠٨٤ كان منها ٣٣٩٣ انجليزية (أى أكثر من مجموع عدد بواخر الدول جماء)

سعيد باشا وعصا

كان لسعيد باشا عصاوان . عصا أهداها له دلسيس ، وعصا أهداها له أميرال انجليزي . وكثيراً ما كان يتفق أن يتحدث دلسيس الى سعيد باشا في أشغال قنال السويس في حضرة أناس كانوا يكرهون القنال ويحاربون مشروعه . ففي ذات يوم التفت سعيد باشا الى دلسيس وقال له « قد يتفق أحياناً أن تحدثني في شؤون القنال في حضرة أناس قد يتقلون أحاديثنا في أوقات غير لائقة اصراراً بالمشروع. فلنضع هذا في المستقبل أوصيك بأن لا تحدثني في شؤون القنال كلما وجدت معي عصا الاميرال الانجليزي، ولك أن تحدثني في شؤون القنال كيفما تشاء اذا وجدت عصاك في يدي »

القتال والحركة الجديدة

اوجد القتال ثلاث مدن كبيرة . بور سعيد والاسماعيليه والسويس . فالاسماعيليه التي أنشئت في سنة ١٨٦٣ إنما وجدت من العدم وقد بلغ عدد سكانها اليوم ٢٥١٩٤ حسب احصاء سنة ١٩٢٧ . أما بور سعيد فنبتت على اطلال مدينة العينة، وبعد ان كان عدد سكانها قليلا جداً في بداية أعمال حفر القتال، أصبح عدد سكانها الآن ١٠٤٦٠٣ - كذا مدينة السويس قامت على اطلال مدينة القازم، وبعد ان كان عدد سكانها ٣٠٠٠ نفس أصبح الآن ٤٠٣٠٩

يضاف الى هذه المدن الثلاثة مدينة « بور فؤاد » التي تأسست من سنتين ويذكر لها المستقبل حظ كبير من العمران ، و « بور توفيق » وتكاد تكون ضاحية من ضواحي مدينة السويس ، « و بور ابراهيم » ولم تعمر طويلا

اسماعيل باشا والقتال

عندما تبوأ اسماعيل باشا عرش مصر أكد لدلسبس أنه من أكبر أنصار القتال. وقد ورد هذا التأكيد في كتابات دلسبس مرتين . مرة في الخطاب الذي أرسله بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٨٦٣ الى دوق البوفيرا نائب رئيس شركة قتال السويس . ومرة في الخطاب الذي أرسله اليه بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٦٣ . ففي الخطاب الاول ورد ما يأتي حرفياً : « أنا في مصر القاهرة من منذ ستة أيام . وقد قابلت مرات عدة صاحب السمو اسماعيل باشا وقد أكد لي سموه مراراً أنه لا يكون جديراً بتبؤ عرش مصر اذا لم يكن قتالياً ^(١) أكثر مني »

"Je suis depuis six jours au Caire, où j'ai eu de fréquentes entrevues avec S.A. Ismail-Pacha. Ce prince ne cesse de me répéter qu'il ne serait pas digne d'être vice-roi d'Egypte s'il n'était pas plus canaliste que moi-même."

وفي الخطاب الثاني قال « ان رحلة سمو الخديوي كانت طيبة جداً لنا . ويمكنني أن أخصمها لك بالكلمات التي فاه لي بها ضموه عندما ذهبت لتهنئته (لو كنت أنت خديو مصر وفي الوقت رئيس شركة القنال ما كنت استطعت أن تعمل لمصلحة القنال أكثر مني) »

« Le voyage du vice-roi a été excellent pour nous. Je le résume par les propres paroles de Son Altesse, lorsque je suis allé la féliciter: "Vous auriez été vice-roi d'Egypte, en même temps que président de votre Compagnie, que vous n'auriez pas mieux fait les affaires du canal de Suez." »

دلبيس وروتشيلد

ومن الحوادث المستعرة ان دلبيس كان نصيح له أن يستعين بعمل روتشيلد للجمع الاكتابات. قصده اليه ذات يوم وأسر اليه أمره وقال أنه يريد أن يجمع ثمانية ملايين من الجنيهات لمشروعه . قهال وجه روتشيلد بشراً وقال له (ان خزائن بيت روتشيلد في باريس وفي غير باريس مفتوحة كلها لك ولن يريد أن يكتب في مشروعك) فشكره دلبيس قبله . ولكن قيل أن ينصرف خطر ببال دلبيس أن يسأل روتشيلد ان كان هذا العمل له مقابل أو لا . فأجابه روتشيلد (يظهر أنك لست رجلاً محسناً في الاعمال المالية . لان العرف جرى على أن تتقاضى ٥ ٪ بصفة عمولة) فبهت دلبيس وقال له (ان ٥ ٪ على ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه عبارة عن ٤٠٠٠٠٠ جنيه ، وأخذ ٤٠٠٠٠٠ جنيه من أموال المكتتبين لمجرد حضورهم في دهايلز البنوك المظلمة لدفع قيمة الاكتاب شيء لا أرضى به أبداً . أنا أفضل ان استأجر محلاً أدفع لإيجاره ٥٠ جنيهًا في الشهر ولا ألبأ الى مصارفك) . فقال له روتشيلد (ان فعلت هذا فلن تنجح) فأجابه دلبيس « سئري » . وبعد يومين استأجر دلبيس مكتباً في ميدان فاندوم بباريس فانهاالت عليه الاكتابات وبلغت ا كتسابات القائمة الاولى مبلغاً غطى قيمة ٢٢٠٠٠٠ سهم وبالنظر للحرب الشعواء التي كانت قد أثارها انجلترا على مشروع دلبيس زادت الحماسة في نفوس الفرنسيين لدرجة عظيمة جداً حتى حلت بعض الفرنسيين على

الاكتساب بدون أن يعلموا عن موضوع المشروع شيئاً . يحكى أن امرأة عجوزاً شطّاه عوداء عرجاء حضرت لمكتب الاكتابات وطلبت (الاكتتاب في مشروع انشاء سكة حديد في جزيرة السويد) فأجابها العامل بأن المشروع ليس مشروع سكة حديد بل حفر ترعة ، وليس في جزيرة بل في برزخ ، وليس محله السويد بل محله السويس . فأجابته المرأة على الفور (ان يكن المشروع حفر ترعة أو مد سكة حديد . في جزيرة أو في برزخ . في السويد أو في السويس . هذا لا يهمنى . يهمنى أمر واحد فقط . ما دام المشروع يفيظ الانجليز فأنا اكتب)

وحضر قيس للاكتتاب فسل عن غرضه فقال (بصفتي فرنساويًا اكتب . لأنى اعتبر أن حفر القنال فيه أخذ بالتأثر من واقعة وارلو)

شجاعة سعيد باشا والقنال

كانت فكرة إنشاء القنال راسخة في نفس سعيد باشا رسوخاً لم تستطع إنجلترا ولا تركيا نزاعها ولا زعزعتها منه . وبالرغم من عدم صدور اذن من الباب العالي يخول سعيد باشا حق اعطاء الامتياز الى دلبيس ، فان سعيد أعطاه له بحجة أن موافقة الباب العالي ليست لازمة ، وان طلبها فن باب المجاملة فقط .

وعندما مثل أمامه مستر جرين قنصل إنجلترا في ثغر الاسكندرية وكلمه في أمر الامتياز الذى أعطاه لدلبس وطلب اليه أن يستنكر المساعى التى يعملها دلبيس بانهم سموه ، التفت اليه سعيد باشا وقال له « يظنون في أوروبا أن دلبيس وحده هو صاحب مشروع قنال السويس . وهذا وهم باطل . لأنى أنا صاحب هذا المشروع وأنا الموعز به . أما دلبيس فجميع الاعمال التى عملها حتى الآن انما كانت تنفيذاً لاوامرى . واذا سألتني عن السبب الذى حملنى على ذلك فأجيبك بكل صراحة انه مجرد الرغبة في أن يكون لحكومتي شرف تولى هذا العمل . وأن أخلد اسمى بتنفيذ هذا العمل العظيم . وفي الوقت نفسه أقوم بخدمة المصالح الحقيقية لسلطنة آل عثمان . وقد اكسبني عملى هذا رضا جميع شعوب أوروبا . وأنت تعلم أن معظم الدول الكبرى ترغب في شق برزخ السويس » فأجاب مستر جرين قاتلاً « فليسمح لى مموك بأن أوجه نظرك الى أنه اذا كانت

فرنسا وبعض الدول قد أظهرت ارتياحها الى هذا المشروع ، فان مجلس وزراء إنجلترا قد أبدى سخطه جازاً بناء على أن حفر القنال يضر بمصالح إنجلترا ^(١) »

فأجابه سعيد باشا « أنا مصمم على أن أداوم السير في الخطة التي اتبعتها حتى الآن وأن أحمل كل ما أستطيع عمله لأعجل تنفيذ هذا المشروع الذي يرغب الكل في تنفيذه »

واليك نص الحديث كما رواه دلبس نفسه :-

Saïd Pacha répondit: "C'est à tort qu'en Europe on a attribué à M. de Lesseps seul le percement de l'isthme de Suez, c'est moi qui en suis le promoteur. M. de Lesseps, dans tout ce qu'il a fait jusqu'à ce jour, n'a fait que suivre mes instructions.

"Vous allez sans doute me demander quel est le motif qui m'a déterminé; je vous répondrai franchement que c'est le désir d'honorer mon gouvernement, d'illustrer mon nom et de servir en même temps les véritables intérêts de l'empire Ottoman. Je me suis acquis par ce fait les sympathies de tous les peuples de l'Europe. Vous savez que la plupart des grandes puissances s'intéressent au percement de l'isthme de Suez.

"Que Votre Altesse, répliqua M.Green, me permette de lui faire observer que si la France et d'autres puissances se sont montrées favorables à ce projet, il a été hautement désapprouvé par le Cabinet Anglais comme étant contraire à ses intérêts.

(١) يقول هذا ١ — بالرغم من اجماع اعضاء اللجنة الدولية التي تألفت لفحص مشروع دلبس على ان مشروع حفر القنال ليس فقط ممكناً بل سهل للتنفيذ، ٢ — وبالرغم من كون اللجنة مشكلة من ١٣ مهندسا من اعظم مهندسي اوربا كان منهم ٣ من الانجليز والباقيون من الفرنسيين والنسويين والاطاليين والاسبانيين والالمان والهولنديين وقد اشتغلوا ستين كملتين فهما درسوا ارض القنال متراً بل شراً شبراً واتموا بالقول بإمكان حفر القنال، ٣ — وبالرغم من اتفاق ١٣ مدينة من مدن إنجلترا واسكتلندا على مطالبة حكومة إنجلترا بمساعدة دلبس ٤ — وبالرغم من ظهور كتاب قيم جداً لفته مهندس انجليزي كبير اسمه James Weoh اعلن فيه بإمكان حفر القنال وحسن الحكومة الانجليزية بالاسراع في تنفيذ مشروع حفر القنال بما لا بدون اشتراك احد معها .

"Je suis décidé, reprit le Vice-Roi, à persévérer dans la ligne de conduite que j'ai suivie jusqu'ici et à faire tout ce qui dépendra de moi pour accélérer l'exécution d'un projet dont on désire généralement l'exécution."

ودلسبس نفسه أعلن مراراً أن الفضل في شق قناة السويس يرجع الى سعيد باشا.
واليك ما قاله حرقياً :

"Quant à moi, je ne regarde pas l'affaire actuelle du canal de Suez comme la mienne: c'est celle du vice-roi d'Egypte d'abord; ce sera ensuite celle de tout le monde."

تركيا ومصر

كانت تركيا ميالة الى معاكسة مشروع قناة السويس لان العلاقات بينها وبين مصر كانت في ذلك الوقت غير مرضية . لان محمد علي باشا كان قاتل السلطان وهزم جيوشه في ثلاث معارك هائلة في سنة ١٨٣٢ و ١٨٣٣ و ١٨٣٩ وكان مرابطاً على بعد ستة أيام من الاسكندرية . وعندما رأى دول أوروبا انتصار الجيوش المصرية على الجيوش التركية تدخلت وانتهت الحرب بمعاهدة كوتاهية المؤرخة ١٤ مارس سنة ١٨٣٣ التي بها بسط محمد علي باشا ملكه على سوريا وسلخها من سلطنة آل عثمان . اخبر السلطان سوءاً لمحمد علي وترى ست سنوات ثم أمر جيوشه بالزحف على سوريا . فلاقها جيوش محمد علي تحت أمرة ابراهيم باشا وهزمتها شر هزيمة حيث أسرت ٩٠٠٠ أسير واستولت على ٢٠٠٠٠ بندقية و ٢٠٠ مدفع وانتهت الحرب الثانية بمعاهدة سنة ١٨٤١ التي فيها اعترفت تركيا بانحصار الولاية على مصر في ذرية محمد علي باشا وقبل محمد علي أن يرد سوريا الى السلطان . فكانت هذه الظروف وما تلاها قد عكرت العلاقات الودية بين مصر وتركيا . وكانت تركيا تتحفظ دائماً لانتهاز الفرص لمعاكسة مصر . وهذه الظروف هي هي بنفسها التي كانت تتوكل عليها إنجلترا للضغط على السلطان ليرفض الاذن بمضار قناة السويس .

نابليون الثالث والقتال

هاج غضب الانجليز عندما علموا أن الامبراطورة أوجيني زوجة نابليون الثالث تشد أزر دلسبس لضمان نجاح مشروع حفر القنال وان فرنسا كلها تؤيد دلسبس بكل قواها . وكانت نابليون الثالث يقول لدلسبس كلما شكاه له خور عزيمة رجال السياسة في أوروبا لإزاء مشروعه « كن قويا يساعدك الناس وأنا أولهم »

وتركيا في ذلك العهد كانت كلها مهتمة باعطاء دلسبس فرمان الامتياز بحفر القنال تمرضها دسائس انجلترا فتحجم عن اصدار فرمان . حدث أن مجلس وزراء الدولة عقد في سنة ١٨٥٩ ست عشرة جلسة لبحث مشروع القنال، فوافق الوزراء جميعا عليه وأعلنوا أن في حفر القنال مصلحة كبرى لتركيا لأنه يقرب المسافة بينها وبين بلاد العرب والهند . ولكن بالرغم من صدور هذا القرار فإن انجلترا تمكنت بدهائها من احباط مسمى دلسبس لدى الباب العالي فاقف اصدار فرمان . حدث بعد ذلك أن سافر نابليون الثالث في ٣٠ ابريل ١٨٦٥ الى مارسيليا ليجر منها الى بلاد الجزائر على يخته « النسر » وكان بين رجال السياسة الذين وفدوا على مارسيليا لاستقباله فؤاد باشا الصدر الاعظم الذي تصادف وجوده وقتئذ في جنوب فرنسا للاستشفاء . فكان كلما تقدم للسلام على نابليون الثالث كان نابليون يثنى عنه ويولى وجهه شطر الآخرين . عند ذلك دنا فؤاد باشا وسأل الامبراطور ان كان في نفسه شيء يستوجب غضبه عليه أو على حكومته . فالتفت اليه نابليون ورد عليه بكلمة واحدة فقط هي « أين فرمان » . وقد كان وصدر فرمان في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦

نجاشي الحبشة ودلسبس

لما اتصل بهلم النجاشي نيكاس ملك الحبشة بأن دلسبس عزم على شق قنال السويس ليوصل البحر الابيض بالبحر الاحمر كتب اليه خطابا رقيقا جدا قال له فيه « اني على يقين بأنني لا أستطيع أن أغير العادات الوحشية التي تسربت في خلال القرون الماضية الى بلاد الحبشة وانهض يلاذي نهضة كبيرة الا عندما يتم وصل

البحر الأبيض بالبحر الأحمر . إذ أنه عندئذ قطع يفتح أمام بلادى باب المدينة الغربية وتصل بلادى بتجارة أوربا . وكى أطابق أفعالى بأقوالى قد أصدرت أمراً بتحريم التمثيل بالاعداء الذين يقعون جرحى أو موتى فى أثناء الحرب . كما أننى أبطلت تجارة الرقيق فأصبحت هذه التجارة المقوتة أمراً بعد عين فى جميع بلاد التجارة وسمن وجميع الولايات التى خضعت لبلاد الحبشة حتى البحر الأحمر » الى ان قال « ويمكنك أن تعتمد على فى كل ما يسهل أعمالك لتفوز بوصول البحرين »

مدة الامتياز

— كان أشهر على دلسيس أن يطلب من سعيد باشا أن يكون امتياز حفر القنال مؤبداً ولكنه اكتفى بمجل المدة ٩٩ سنة . وكان وزراء الدولة العلية يريدون أن يكون الامتياز لمدة ٦٠ سنة فقط . وقد أرادت تركيا أن تشترط عودة ملكية القنال برمه بعد انتهاء مدة الامتياز الى الدولة العلية لا إلى مصر . ولكن سعيد باشا أجابها بأنه لا يفهم كيف أن رجال الدولة يفرقون بين مصر وتركيا ومصر جزء منها . وبهذه المناورة اللطيفة قرر عدم النص على هذا الشرط فى عقد امتياز القنال

قوة ارادة دلسيس

اشتد الجفاء بين إنجلترا وفرنسا بسبب مشروع حفر القنال لدرجة توترت فيها العلاقات بين لندن وباريس ، وخيف أن تغلن الحرب بين فرنسا وإنجلترا . وكانت الامبراطورة اوجينى زوجة نابليون الثالث قد أخذت تحت رعايتها وحمايتها دلسيس ومشروعه . بسبب فرنساوية المشروع من جهة وصلة القرابة التى كانت تربطها بدلسيس (من جهة الام) من جهة أخرى . فكلف نابليون الثالث زوجته الامبراطورة اوجينى بأن تبلغ دلسيس عزمه على وقف المشروع . فككتبت له الكلمة الآتية (ان الامبراطور كلفنى بأن أخبرك بأنه ينبغي أن تترك أمانتنا فى المشروع . لان متابعة السير فيه يترتب عليها الحرب بين فرنسا وإنجلترا . فعلى آمالنا وأحلامنا السلام)

"L'Empereur me charge de vous dire qu'il faut renoncer à notre ultimatum; la poursuivre, ce serait déchaîner la guerre entre la France et l'Angleterre. Adieu, notre beau rêve."

وقعت هذه الكلمة في روع دلسبس كجذوة نار كادت تحرقه . ولكن قوة ارادة دلسبس احتملت هذه الصدمة . فقرر في الحال السفر الى انجلترا وقال لصديقه قنصل هولندا الذي كان قد أخذ يواسيه (سأسافر الى انجلترا بعد عشر دقائق . وسأجتهد في إقناع الانجليز بوجوب فتح هذا الطريق الذي أرادت الطبيعة أن تسده في وجه تجارة العالم . وسأنتقل من بلدة الى بلدة ومن قرية الى قرية وعند الضرورة من دار الى دار وأقوم خطيباً بين آلاف الناس لاثبت لهم ان من مصلحة الانجليز أنفسهم أن يستمعوا لقولي وأن يمضدوني في المشروع وان القتال سيكون سبب ثروتهم وعنوان مجدهم وكفيل سلامة تجارتهم) . وبالفعل سافر دلسبس الى انجلترا وابهرى خطيباً في كل ناد وفي كل بلد . حاملاً كتبه وخرطه وخطبه مطبوعة بمشرات الالوف من النسخ يوزعها على الامراء والكبراء والعلماء . وعلى الشركات المالية والتجارية والصناعية . وعلى جميع الصحف المنتشرة في أنحاء انجلترا واسكتلندا وايرلندا . وخطب ٣٢ خطبة في بحر ٤٥ يوماً في البلاد الثلاثة . وما هي الا فترة من الزمان حتى تحولت أفكار الانجليز من العداء الصرف الى تحييد فتح القتال والاشتراك في نفقات حفر القتال ، حتى ان جريدة التيمس التي كانت معادية للمشروع كل العداء اقلبت محبة له حاثه على معاضدة دلسبس مالياً وأدياً . وانضمت الى التيمس أيضاً شركة الهند وشركة البواخر بنسولار الانجليزية والامير ألبرت زوج الملكة فيكتوريا وشارل ديكنسن الكاتب الانجليزي المشهور وكثير غيرهم من أقطاب السياسة ومن رجال المال

سر من أسرار السياسة الانجليزية

في الوقت الذي كانت فيه انجلترا تحارب مشروع القتال بكل قواها كانت تسعى لوضع يدها على القتال من طريق غير مباشرة . ذلك انها بدأت باحتلال برسم (جزيرة محصنة عند مدخل بوزاباب النديب) بدون اخطار تركيا او مصر . ثم حصلت من الباب العالي - تارة بالوعد واخرى بالوعيد - على امتياز مدسكة حديد الفرات

تتضمن لها طريقاً الى الهند . ولما آتست من الدول شبه اجماع على تقييد مشروع حفر القنال سميت لدى دلبس لتسميله اليها ، فعرضت عليه بواسطة أحد أعوانها ان يمكن انجلترا من الاستيلاء على السويس ليكون لها سلطان على مدخل القنال ووعده في مقابل ذلك بأن تمنح حالاً مواقتها على فتح القنال . فرفض دلبس بكل اياه أن يلوث اسمه بمثل هذا التواطؤ فزاد عدااء لورد الينبورن له والقنال . وقد كانت هذه المفاتحة عقب وصول تلتراف من لورد الينبورن Lord Ellenborough حاكم الهند الى حكومة انجلترا يؤكد لها فيه بانه « لضاف سيطرة انجلترا على العالم بأسره يجب أن تثبت قدماً لها في الهندواخرى في مصر » .

ومحاولة استئثار انجلترا وحدها بالقنال لها سابقة في أيام محمد علي باشا . اذ انها كانت خاتمت الباب العالي في ذلك والباب العالي استطلع رأى محمد علي باشا . فارسل محمد علي افادة سرية الى المصدر الاعظم يقول له فيها « ان فتح ممر لاوريا للوصول الى الهند عن طريق مصر وسوريا يجب أن يكون باشتراك جميع الامم ولمصلحتها جميعاً ولا تستأثر به انجلترا وحدها . لان استئثارها به وحدها فيه خطر كبير على حقوق السلطان »

“Que l'ouverture du passage de l'Europe aux Indes par l'Egypte et la Syrie devait être exécutée au profit et avec le concours de toutes les nations, et ne devait pas constituer un monopole au profit de l'Angleterre seule, monopole qui serait très dangereux pour les droits du Sultan”.

نبوة لامارتين

لامارتين هذا هو شاعر فرنسا المشهور . تولى رئاسة مجلس وزراء فرنسا في عهد محمد علي باشا . حدث ان اثبرت في مجلس نواب فرنسا مسألة محاولة انجلترا الهيمنة على مصر وسوريا بشق طريق لها الى الهند واثارتها نزاعاً بين السلطان ومحمد علي في أثناء المفاوضات التي أعقبت واقعة « نصيبين » التي انتصرت فيها الجيوش المصرية على الجيوش التركية . فقام لامارتين وخطب خطبة رنانة في ١١ يناير سنة ١٨٤٠ قال فيها « أن الطبيعة اقوى من ان تقاومها الحزازات الدولية . ستصل أوروبا بالهند بواسطة

السويس رغم انوفكم . كل ما يترتب على معارضتكم انما تأخير تحقيق نعمة الله الكبرى .
ان العالم القديم والعالم الجديد سيتماثقان وسينهضان باتصالهما بالقطر المصري »

« La nature est plus forte que ces misérables antipathies nationales ;
l'Europe et les Indes communiqueront en dépit de vous par Suez ; vous
n'aurez fait que retarder ce grand bienfait de la Providence ; les deux
mondes s'embrasseront et se vivifieront en se touchant par l'Egypte » .

قنال السويس وقنال بناما

عند ما كان البرنس لويس نابليون مسجوناً في قلعة هام بتهمة التآمر على قلب
حكومة لويس فيليب ملك فرنسا عكف على درس مسألة شق قنال بناما بفصل
أمريكا الشمالية عن أمريكا الجنوبية ، وتسهيل سبل الملاحة بين البحر الاطلسي
والبحر الباسفيكي . وقد وضع مذكرة بمشروعه هذا وقدمها للحكومة نيكارجوا . وحكومة
نيكارجوا قررت بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٤٦ تفويض البرنس لويس نابليون بتأسيس
شركة في أوربا تتولى هذا العمل على أن يسمى القنال الجديد « قنال نابليون » . فطلب
البرنس لويس من الحكومة الفرنسية أن تسمح له بالسفر الى أمريكا فرفضت . بعد
ذلك شبت ثورة سنة ١٨٤٨ في فرنسا فقلبت نظام الحكومة فيها وانتخب البرنس لويس
نابليون رئيساً للجمهورية ثم أمبراطوراً ، فاستوى على عرش فرنسا باسم نابليون الثالث ،
وشغلته شواغل الملك عن شق قنال بناما . ومن ذلك العهد اتجهت الافكار الى شق
قنال بناما وتألقت شركة أولى تحت رئاسة فرديناند دلسيس ، وبعد ان جمعت أموالاً
طائلة فشلت . ثم تولتها شركة أخرى كتب الله لها النجاح وفتح قنال بناما بالفعل فاتصل
المحيط الهادى بالمحيط الاطلسي وتيسر لسفن الملاحة أن تنقل من محيط الى محيط
بعبور ٢٥٠ كيلومتراً فقط بعد ان كانت مضطرة الى الطواف حول أمريكا الجنوبية
كلها للانتقال من محيط الى محيط

نصيب مصر في قنال السويس

كان لمصر ١٧٦٦٠٢ سهم من ضمن الـ ٤٠٠٠٠٠ سهم التي تكون منها

رأس مال الشركة. اشتراها سعيد باشا بمبلغ ٨٨٠٨٣.٠٠٠ فرنك ذهب عبارة عن ٣٦٣١٤٢٦ جنيه مصرياً. وفي سنة ١٨٧٥ عرضها اسماعيل باشا للبيع لانه كان في أشد حالات الضنك المالى. بدأ اسماعيل باشا بعرضها على فرنسا. فرنسا ترددت. علم بخبر الصفقة مراسل التيمس. فسافر في الحال الى لوندرة وقابل لورد بيكونسفيلد كبير وزراء إنجلترا وكان جالساً يتعشى مع نفر من أصحابه. ألح مراسل التيمس في مقابلته وقابله بالفعل وبسط له الامر وأقنعه بوجوب شراء نصيب مصر في الحال. فذهب لورد بيكونسفيلد الى روتشيلد وطلب اليه سلفة ٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه باسم وحساب الحكومة ولم يكن البرلمان قد أجاز الصفقة بعد. ولكن لورد بيكونسفيلد أخذ على عهده باسمه وباسم الحكومة أن يحصل على اذن البرلمان. فتمت الصفقة في اليوم التالى بمبلغ ٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه. وهى الآن تساوى ٧٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه. فخسارة مصر من هذه العملية وحدها بلغ ٦٨.٠٠٠.٠٠٠ جنيه. فتأمل

ويرى مستر فارمان قنصل الولايات المتحدة في مصر سابقاً ان هذه الصفقة كانت الضربة القاضية على الحديوى واكبر غلطة مالية وسياسية ارتكبها في حياته. مالية، لأن اسماعيل باع الاسم بثن بخس وتعهد علاوة على ذلك بدفع ٥٪ فوائد سنوية لهذا المبلغ لغاية أول يولية سنة ١٨٩٤. أو عبارة أخرى كانت الحكومة الانجليزية دائنة تسترد مبلغها بالتقسيم بعد ان استولت على أسهم بلغت قيمتها ٤.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٩٦ ومبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٥ (و ٧٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٩)

وسياسية، لأن الحكومة الانجليزية أصبحت لها مصلحة مزدوجة، مالية وسياسية في القناة تمهد السبيل لتدخلها الفعلى في مصر، في حين أن فرنسا كانت المصالح المالية ذريعتها الوحيدة للتدخل في مصر وبذلك رجحت كفة السياسة الانجليزية

وقد صرح اسماعيل باشا في حديث له مع « يتي كنجستون » سنة ١٨٧٦ (إننى ما كنت أعتقد قط أن إنجلترا تطمح بشرائها أسهم قناة السويس وارسلها موظفاً كبيراً لفحص حساباتى الى وضع يدها على مصر)

ليس اسماعيل هو الذى قال عندما جلس على العرش (أريد أن يكون القتال لمصر لا مصر للقتال)

ومن هذا التاريخ أيضاً أصبح لانجلترا كلمة نافذة في إدارة شؤون قتال السويس . ألا تذكر أنه بعد واقعة « التل الكبير » واستفحال النفوذ الإنجليزي في مصر طلبت إنجلترا من شركة القتال تخفيض رسوم مرور البواخر وتسهيلات أخرى للسفن الإنجليزية التي كانت تدفع معظم إيرادات القتال ولما لم تجدد أذناً صاغية هددت بحرق قتال آخر يكون الإنجليزي صرفاً ولا يكون لفرنسا ولا لغير فرنسا سهم واحد فيه . وعندما وصل إلى فرنسا نبأ عزم الحكومة المصرية على منح إنجلترا امتياز حفر قتال جديد اضطرت إلى الرضوخ ومنحت الانجليز امتيازات وتسهيلات كثيرة

هذا ما كان من أمر ال ١٧٦٦.٠٢ سهماً . إلا أنه كان للحكومة المصرية حظ آخر في القتال . ذلك أنه كان مشروطاً لها ١٥٪ من صافي الأرباح . فعندما ارتبكت أحوال مصر المالية في سنة ١٨٧٩ (وهي السنة التي خلع فيها الخديو اسماعيل باشا) اضطرت الحكومة إلى بيع هذا النصيب أيضاً فاشتراه البنك العقاري الفرنسي في سنة ١٨٧٩ بمبلغ ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ فرنك ذهب - عبارة عن ٨٥٥.٠٠٠ جنيه

أندري الآن كم يساوي ثمن السهم الواحد من ال ١٧٦٦.٠٢ سهم التي باعها اسماعيل باشا في سنة ١٨٧٥ وكم بلغت قيمة ال ١٥٪ التي باعها الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٩ وكم بلغت أرباح الاسم التي باعها اسماعيل باشا إلى إنجلترا وكم بلغت أرباح الحصة التي باعها الحكومة المصرية إلى البنك العقاري الفرنسي ؟

اسمع واعلمكم

ان ال ١٧٦٦.٠٢ سهم تساوي الآن ٧٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه^(١) وقد باعها اسماعيل

(١) قدرت الذيل اكبريس ثمن هذه الاسهم بـ ٧٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه — واليك ما ورد في تقارير المظن الخصوصية (ان الحكومة البريطانية اشترت نسبة اجزاء من سنة عشر جزءاً من اسهم شركة القتال . وكانت قيمتها عند شرائها اربعة ملايين جنيه . اما اليوم اي بعد ٦٠ سنة — فان قيمتها تبلغ ٧٢ مليون جنيه)

باشا يبلغ ٤٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه فقط. ونصيب مصر في الارباح ١٥٪ لا يقل ثلثه الآن
عن ٢٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه لان مقابل الـ ١٥٪ يبلغ سنوياً ٨٦٩.٠٠٠ جنيه. فما ٨٧
مليون جنيه طارت من يد مصر بسوء التصرف. اذا أضفت اليها أرباح الـ ١٧٦٦.٠٢
سهم من سنة ١٨٧٥ حتى الآن وأرباح الـ ١٥٪ من سنة ١٨٧٩ حتى الآن تصل
الى رقم يأخذ بلبك

حسبت ما ضاع على مصر بسبب بيع الـ ١٧٦٦.٠٢ سهم فوجده قد بلغ من
سنة ١٨٧٥ حتى اليوم ٨٠٠.٠٠٠ ر. ٨٤.٠٠٠ جنيه. وما ضاع على مصر بسبب بيع نصيبها
١٥٪ فوجده قد بلغ من سنة ١٨٨٠ حتى اليوم مبلغ ٢٦٧.٠٠٠ ر. جنيه فيكون
مجموع ما خسرت مصر في هاتين الصفقتين من أصل وأرباح ٨٠٠.٠٠٠ ر. ١٣٧.٥٤.٠٠٠ جنيه.

ضف الى هذه الخسارة الهائلة مبلغ ٧.٠٠٠.٠٠٠ ر. من الجنيهات نصيب مصر
في جفر القتال ثم ضم الى هذا وذاك قيمة التعويضات التي حكم بها نابليون الثالث على
الحكومة المصرية للشركة وقدرها ٣٣٦.٠٠٠ ر. ثم فقتات حفلات مهرجان افتتاح
القتال ٤٠٠.٠٠٠ ر. جنيه. وسائر النفقات التي استلزمها القتال وحفلاته وثمان أراضى
استولت عليها شركة القتال وقيمتها كلها ٢٤.٠٠٠ ر. جنيه يكون مجموع خسارة مصر
من هذه الاقلام وحدها ٨٠٠.٠٠٠ ر. ١٥٤.٥٤.٠٠٠ جنيه

راجعت جدول إيرادات شركة القتال في الثلاثين سنة الماضية من رسوم مرور
البواخر فوجدتها قد بلغت ٢٧٦ ر. ١٤٧١ ر. ٣٩٠١ فرنك ذهب عبارة عن ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠
جنيه انجليزي. هذه أرباح الشركة من مرور السفن فقط في ثلاثين سنة. واذا عرفت
أن لشركة قتال السويس امتياز توريد المياه للسويس والامماعيلية وبور سعيد وبورتوفيق
وبور فؤاد كما لها أيضاً حصة في بيع الاراضى الواقعة في منطقة القتال تجد أن أرباحات
الشركة هائلة جداً. بلغت في سنة ١٩٢٨ وحدها ٨٨.٠٠٠ ر. ١١٢ ر. ١٧٦١ فرنك عبارة عن
٣٣٦.٠٠٠ ر. جنيه انكليزي تقريباً وإيراداتها مطردة الزيادة لدرجة فاحشة حتى أن
زيادة إيرادات سنة ١٩٢٧ بلغت وحدها ٦٥.٠٠٠.٠٠٠ فرنك

ومن المدهش أن حصة التأسيس قسمت الف جزء وبلغ الآن ثمن الجزء الواحد من

الالف جزء ١٩٦٠٠ فرنك فيكون ثمن الحصة الواحدة ٢٠٠٠٠٠٠ فرنك تقريباً
بعد ان كان لا يزيد في البداية على ٥٠٠ فرنك . فأمل

وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ينتهي امتياز شركة القتال ويعود القتال برمته ملكاً
لمصر . مد الله في آجالنا حتى نرى هذا اليوم السعيد

وقد حسب دلسيس نفسه أرباح فرنسا من فتح قتال السويس فوجدها قد
بلغت ٥٠٠٠٠٠٠٠ ر. ٥٠٠ جنيه في الـ ١٦ سنة الاولى . فان كان هذا ما ربحته فرنسا
وحدها في الـ ١٦ سنة الاولى التي كانت التجارة فيها غير ربحية رواجها الحالي فكم
تكون أرباحات فرنسا وأرباحات إنجلترا من يوم افتتاح القتال حتى الآن . هذا
ما يعجز عن حصره أمهر الحاسبين .

الآن وقد عرفت أن إيرادات قتال السويس تبلغ حوالى ٩٣٣٦٠٠٠ ر. ٩٣ جنيه
في السنة (فاذا احتسبنا رأس المال على قاعدة أن أرباحه تبلغ ٥٪ في السنة تكون قيمة
رأس مال الشركة برمتها ٢٠٠٠٠٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه) اذا خصصنا المصروفات ٣٥٤٤٠٠٠ ر.
كان صافي الايراد ٥٧٩٢٠٠٠ ر. بواقع ٤ المئة يكون الرامال ١٥٠٠٠٠٠ ر. ١٥٠ جنيه^(١)
ولم يبق من أجل امتياز قتال السويس سوى ٣٩ سنة - ٣٩ سنة في حياة الام ليست شيئاً
مذكوراً . مضى الكثير ولم يبق الا القليل . فهل يصبح أن تنهون مصر في حقوقها بعد
أن فرطت فيها يد الاسراف . واذا اكرهت إنجلترا وفرنسا ودول اوربا الحكومة
المصرية على مد أجل الامتياز فكم يعوضونها يا ترى عن ٢٠٠٠٠٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه قيمة
القتال بمخصصه وأسهمه وأدواته ومهمات ومبانيه وامتيازاته وحقوقه . هذا امر سيكشف
لنا التاريخ سره

القتال وقتل الحرب

في ٣ فبراير سنة ١٩١٥ أغار جيش تركى مؤلف من ٤٠٠٠٠ مقاتل تحت قيادة

(١) — وهذا يؤيد تقدير الدليل اكبريس بأن اسم مصر بلغت قيمتها الآن
٧٢٣٠٠٠٠٠ ر. ٧٢٣ جنيه بعد ان كانت ٤٠٠٠٠٠٠ ر. ٤٠٠ جنيه فقط

جمال باشا على ارض مصر. الجناح اليمين تحت أمرة ممتاز بك عهد اليه الهجوم على القنطرة . والجناح الايسر تحت أمرة أشرف بك نبط به غزو السويس . وباقي الجيش تحت قيادة جمال باشا نفسه قصد القتال بين طوسون وسرايوم وحاول اجتيازه في منتصف الساعة الرابعة صباحاً . ولكن الانجليز والفرنساويين بمساعدة البطارية الخامسة المصرية والفرقة الهندية نقلت الجيش التركي بوابل من الرصاص فتك بالهاجرين فتكا ذريعاً فاضطر جمال باشا الى الانسحاب بسرعة بعد ان ترك ١٨٠٠ قتيل و ٢٠٠٠ أسير . أما خسارة الجنود البريطانية فلم تزيد على ١١٥ . ولما انتهت الحرب أقامت شركة قناة السويس على احدى ضفاف بحيرة التمساح نصباً تذكاريًا لارتفاعه أربعون متراً تخليداً لذكرى الذين دافعوا عن القتال وصدوا الجيش التركي

الشركة والقنال

لوقى القتال على ما كان عليه في بداية حفره ما كانت الفائدة المرجوة منه تتناسب مع التكاليف الهائلة التي استلزمها حفره. الا أن الشركة ماقتت منذ تأسيسها لا تدخر مالا ولا جهداً في ادخال تحسينات واصلاحات عظيمة جداً في القتال . فمن ذلك أن عرض القنال كان في الاصل ٢٢ متراً فوسعته الشركة حتى بلغ ٣٥ متراً في سنة ١٨٩٢ و ٤٥ متراً في سنة ١٩١٢ ولا تزال الاعمال جارية فيه الآن ليبلغ عرضه ٦٠ متراً (أى ثلاثة أضعاف ما كان عليه في بداية انشائه) . هذا بالنسبة الى توسيع عرض القتال . وكذلك أبدت الشركة همة عظيمة في تعميقه فبعد ان كانت لا تمر في القتال الا البواخر التي حمولتها ٤٥٠٠ طن زادت الحمولة الى ١٨٠٠٠ طن بل رأينا بواخر تزيد حمولتها على ٢٠٠٠٠ طن تمر من القتال

يضاف الى هذا أنه بعد ان كانت الباخرة في سنة ١٨٧٠ تقطع المسافة بين بور سعيد والسويس في ٤٨ ساعة أصبح من الميسور على البواخر أن تقطعها في ١٦ ساعة وإذا خصمنا منها الزمن الذي تضطر فيه الى الوقوف أحياناً في أثناء مرورها هبطت المدة الى ١٢ ساعة و ٣٣ دقيقة

كذلك بعد ان كانت الملاحة قاصرة على ساعات النهار أصبحت الملاحة ميسورة ليلاً ونهاراً

القتال وحركة المرور

والذى يحزننى أن لا أرى للبواخر المصرية نصيب فى حركة الملاحة فى القتال . إذ أن عدد البواخر التى اجتازت القتال بلغت فى سنة ١٩٢٨ وحدها ٦٠٨٤ باخرة كان عدد البواخر المصرية منها ٨ قطع والتركى ٢ أما البواخر الانجليزية فكان عددها ٣٣٩٣ تليها البواخر الهولندية وعددها ٦١٨ ثم الالمانية ٦١١ ثم الفرنسية ٣٥٩ ثم الايطالية ٣٦٣ ثم اليابانية ١٥٨ ثم الاميركية ١٢٣ ثم الرومانية ١٣٩ - وبعد ذلك تأتى البلاد الصغرى بأقل من المائة

أما عدد السياح الذين اجتازوا قتال السويس فهائل جداً . بلغ عددهم فى سنة ١٩٢٨ - ٣١٧٧١٨ وم فى الثلاثين سنة الماضية ٩١٣.٠١٨٨ نفساً

واليك جداول ثلاثة تبين لك حركة المرور فى القتال وعدد البواخر وعدد الركاب فى مدى الثلاثين سنة الاخيرة التى تبتدىء من سنة ١٨٩٩ لغاية ١٩٢٨

حركة البواخر

السنة	مرات المرور	الحولة بالطن	ايراد رسم المرور بالفرنك
١٨٩٩	٣ ٦٠٧	٩ ٨٩٥ ٦٣٠	٨٨ ٦٩٨ ٥٥٥
١٩٠٠	٣ ٤٤١	٩ ٧٣٨ ١٥٢	٨٧ ٢٧٨ ٤٨١
١٩٠١	٣ ٦٩٩	١٠ ٨٢٣ ٨٤٠	٩٧ ٠٣٤ ٩٤٤
١٩٠٢	٣ ٧٠٨	١١ ٢٤٨ ٤١٣	١٠١ ٠٢٥ ١٥٨
١٩٠٣	٣ ٧٦١	١١ ٩٠٧ ٢٨٨	١٠٠ ٩٤٢ ٤٢٠
١٩٠٤	٤ ٢٣٧	١٣ ٤٠١ ٨٣٥	١١٣ ١٧٦ ٩٤٧

السنة	مرات المرور	الحمولة بالطن	ايراد رسم المرور بالفرنك
١٩٠٥	٤ ١١٦	١٣ ١٣٤ ١٠٥	١١٠ ٦٢٤ ٨٩٣
١٩٠٦	٣ ٩٧٥	١٣ ٤٤٥ ٥٠٤	١٠٣ ٦٩٧ ٨٠٢
١٩٠٧	٤ ٢٦٧	١٤ ٧٢٨ ٤٣٤	١١٢ ٨٠٣ ٣٠٦
١٩٠٨	٣ ٧٩٥	١٣ ٦٣٣ ٢٨٣	١٠٥ ٣٩٦ ٢٠٥
١٩٠٩	٤ ٢٣٩	١٥ ٤٠٧ ٥٢٧	١١٧ ٧٥٤ ٨٨٨
١٩١٠	٤ ٥٣٣	١٦ ٥٨١ ٨٩٨	١٢٧ ٢٠٣ ٢٨٥
١٩١١	٤ ٩٦٩	١٨ ٣٢٤ ٧٩٤	١٣١ ٠٣٥ ٢٣٢
١٩١٢	٥ ٣٧٣	٢٠ ٢٧٥ ١٢٠	١٣٢ ٩٢٩ ٣٤١
١٩١٣	٥ ٠٨٥	٢٠ ٠٣٣ ٨٨٤	١٢٢ ٩٨٩ ٣٦٧
١٩١٤	٤ ٨٠٢	١٩ ٤٠٩ ٤٩٥	١١٧ ٣٠٦ ٦١٢
١٩١٥	٣ ٧٠٨	١٥ ٢٦٦ ١٥٥	٩٠ ٢٨١ ٤٤١
١٩١٦	٣ ١١٠	١٢ ٣٢٥ ٣٤٧	٧٦ ١١٩ ٨٥١
١٩١٧	٢ ٣٥٣	٨ ٣٦٨ ٩١٨	٦١ ٠٧٦ ٤١٨
١٩١٨	٢ ٥٢٢	٩ ٢٥١ ٦٠١	٧٩ ٣٣٩ ٥٤٢
١٩١٩	٣ ٩٨٦	١٦ ٠١٣ ٨٠٢	١٣٦ ٩٦٩ ٩١٥
١٩٢٠	٤ ٠٠٩	١٧ ٥٧٤ ٦٥٧	١٤٤ ٥٩٣ ٨٥٣
١٩٢١	٣ ٩٧٥	١٨ ١١٨ ٩٩٩	١٤٤ ٤٩٢ ٨٠٢
١٩٢٢	٤ ٣٤٥	٢٠ ٧٤٣ ٢٤٥	١٦٢ ٦١٣ ٨٥٠
١٩٢٣	٤ ٦٢١	٢٢ ٧٣٠ ١٦٢	١٧١ ٩٦١ ٦١٣
١٩٢٤	٥ ١٢٢	٢٥ ١٠٩ ٨٨٢	١٨٢ ٥٧١ ٥٨٢
١٩٢٥	٥ ٣٣٧	٢٦ ٧٦١ ٩٣٥	١٨٩ ٤٢٨ ١٥١
١٩٢٦	٤ ٩٨٠	٢٦ ٠٦٠ ٣٧٧	١٨٣ ٨٦٦ ٩٦٩
١٩٢٧	٥ ٥٤٥	٢٨ ٩٦٢ ٠٤٨	٢٠٣ ٩٦٦ ٠٩٨
١٩٢٨	٦ ٠٨٤	٣١ ٩٠٥ ٩٠٢	٢٠٥ ٧٥٢ ١٧٩ ورقا

ذهباً

بيانه منسية البواصر التي امتازت قتال السويس مع بيانه صافي صمونها

الحولة بالطن	مرات المرور	
١٨ ١٢٤ ٠٧٤	٣٣٩٣	بريطانية
٣ ٣٢٩ ٦٢٧	٦١٧	هولندية
٣ ٣٠٠ ٠١٨	٦١١	المانية
١ ٩٢٦ ٩٦٩	٣٥٩	فرنساوية
١ ٦٤٩ ٧٩٢	٣٦٣	ايطالية
٩٤٠ ٠٧٠	١٥٨	يابانية
٧٢٩ ٣٥٣	١٢٣	امريكانية
٦٨٦ ٧٤٩	١٤٩	نرويجية
٣٥٣ ٩٢٨	٧١	دانيمركية
٣٠٧ ٣١٦	٦٦	سويدية
٢٨٠ ٠٣٣	٩٠	يونانية
١٦٠ ٠٥٥	٤٠	بلجيكية
٦٧٨ ٢١	٢٠	روسية
١٧٨ ٠١	٦	اسبانية
١٣ ٥٨٦	٨	مصرية
٧٧ ٦٩	٢	فنلندية
٣ ٢٢٦	٢	ارجاوية
٢ ٦٥٨	٢	تركية
٢ ٥٩٤	٢	برتغالية
١ ٣٤٣	١	تشيكوسلوفاكية
١ ١١٩	١	سارواكية
٣١ ٩٠٥ ٩٠٢	٦٠٨٤	

عدد الذبائح امنتروا قتال السويس في مدى الثمانيين سنة الماضية

من سنة ١٨٩٩ لغاية سنة ١٩٢٨

عدد الركاب	الايضاد	
١٨٩٩	٢٢١ ٣٣٢	٢ ٢١٣ ٣٢٠
١٩٠٠	٢٨٢ ٥١١	٢ ٨٢٥ ١٠٧
١٩٠١	٢٧٠ ٢٢١	٢ ٧٠٢ ٢٠٥
١٩٠٢	٢٢٣ ٥١٣	٢ ٢٣٥ ١٢٥
١٩٠٣	١٩٦ ٠٢٤	١ ٩٦٠ ٢٤٣
١٩٠٤	٢١٠ ٩٨٠	٢ ١٠٩ ٨٠٥
١٩٠٥	٢٥٢ ٦٩١	٢ ٥٢٦ ٩١٥
١٩٠٦	٣٥٣ ٨٨١	٣ ٥٣٨ ٨٠٧
١٩٠٧	٢٤٣ ٨٢٦	٢ ٤٣٨ ٢٦٥
١٩٠٨	٢١٨ ٩٦٧	٢ ٢٨٩ ٦٧٥
١٩٠٩	٢١٣ ١٢٢	١ ١٣١ ٢٢٠
١٩١٠	٢٣٤ ٣٢٠	٢ ٣٤٣ ٢٠٢
١٩١١	٢٧٥ ٢٥٩	٢ ٧٥٢ ٥٩٥
١٩١٢	٢٦٦ ٤٠٣	٢ ٤٩٩ ٠٢٠
١٩١٣	٢٨٢ ٢٣٥	٢ ٦٥٣ ٣٤٠
١٩١٤	٣٩١ ٧٧٢	٣ ٧٣٤ ٥٠٥
١٩١٥	٢١٠ ٥٣٠	٢ ٠٠٤ ٩٩٠
١٩١٦	٢٨٣ ٠٣٠	٢ ٨٠٢ ٢١٠
١٩١٧	١٤٢ ٣١٣	١ ٤١٥ ٤٥٠
١٩١٨	١٠٥ ٩١٤	١ ٠٥٠ ٢٦٥
١٩١٩	٥٢٧ ٥٠٢	٥ ١٦٤ ٤٨٧

السنة	عدد الركاب	الايراد
١٩٢٠	١٤٧ ٥٠٠	٢٤٢ ٤٧٥٠
١٩٢١	١٩٩ ٢٩٥	٧٧٨ ٢٧٢٧
١٩٢٢	٠٣١ ٢٧٥	٥٩٢ ٥٤٨
١٩٢٣	٣٣١ ٢٤٦	٨٥٣ ٢٧٧
١٩٢٤	٨٦٩ ٢٦٣	٣١٢ ٢٤٥٠
١٩٢٥	٥٢٢ ٢٦٩	٧٨٥ ٢٤٩١
١٩٢٦	٤٣٢ ٢٨٦	٢٣٠ ٢٦٣٩
١٩٢٧	٣١٨ ٣٤٠	٩١٠ ٣١٧٠ فرنك ذهب
١٩٢٨	٧١٨ ٣١٧	٢٩٦ ٢٤٩ ١٤ فرنك ورق

أممى دلسبس

كان دلسبس يعتقد أن النساء قوام نظام كل هيئة اجتماعية وبغيرهن لا يمكن أن تقوم لكل مجتمع انساني قائمة . ومن أقواله المأثورة (ان المرأة هى الركن الاول لرقى كل هيئة اجتماعية)

حدث أنه كان ينزه ذات يوم مع محافظ السويس (وكان قد تربى فى تركيا) فشكا اليه المحافظ تأخر الترك (حتى من تربى منهم فى باريس ولندن وبرلين) عن الاوربيين

وفى أثناء الحديث مرت بنت قصص انجلترا ممتطية صهوة جواد مطعم . فالتفت دلسبس الى محافظ السويس وقال مبتسما (لا تتم لبلادكم الحضارة ولا تكونوا شعبا متمدنا الا من اليوم الذى تمتلئ فيه نساؤكم وبناتكم الجياد ويسرن معكم جنباً لجنب . فى الشرق اعتدتم أن تمشوا على ساق واحدة فقط . وهذا هو سر تأخركم عن أم الغرب)

وكان دلبس شجاعاً للرجة التضحية بأنفس ما عند الانسان : الحياة ، فقد حدث ان الطاعون فشا في ثغر الاسكندرية في حي اليهود فضربت الحكومة نظاماً شديداً عليهم ومنعتهم من الخروج كما حرمت دخول اى شخص كان عندهم . بلغ دلبس ما يمانية المطعونون من الآلام قشى الطاعون فيهم وفي نسايتهم وبناتهم وأولادهم للرجة شنيعة جداً فاستدعى اليه طبيين وطلب اليهما أن يرافقا الى حي اليهود وذهب بالفعل معهما وأراد الدخول فاعترض له ضابط من ضباط البوليس قاتلاً (ممنوع الدخول) فأجابه دلبس على الفور (ولكن بسلامة فرنسا أدخل حيث أريد) فقال له الضابط (اذا دخلت فلا تخرج) فأجابه (أنا لا أطلب الا الدخول) ودخل بالفعل فشهد منظراً من أبشع المناظر، شهد الموتى والمرضى بالثبات وفي حالة من أفضح الحالات ، تبعث منهم الروائح الكريهة والميكروبات القتالة. فأمر بدفن الموتى ومعالجة المرضى وعزل السليم عن المريض . وبقى يعمل في الحى حتى نجا جسمه سبعون في المئة من اليهود . بلغ عمله هذا حكمه فرنسا فأمنعت عليه نبشيان لوجيون دووير . وقد مات الطبيان الذان كانا معه

وكان دلبس رجلاً باراً بزوجه وأولاده للرجة يندر أن توجد في الرجال . تزوج مرتين . رزق من زوجته الاولى بستة أولاد ومن الثانية بأحد عشر ولداً . وقد سمى واحداً من أولاده باسم اسماعيل تيمناً باسم الحديوى اسماعيل الذى كان له فضل كبير في اتمام مشروع قناة السويس

وكان دلبس رجلاً قنوعاً لم يحتفظ لنفسه من المنة حصه من حصص التأسييس الا بمحضين قط . ورفض طلب ابنه الكبير شارل أن يخصه بمحصة أو بنصف حصه لينفي عن نفسه مظنة حب الاستئثار بمنافع المشروع مع أنه كان في وسعه أن يحوز لنفسه ولعائلته عشر حصص اذا أراد

يؤيد هذا ما كتبه الى مدام دلامال بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٨٥٥ :

*Ainsi, vous le voyez, je ne puis guère être tenté, avec un pareil appui, de livrer mon affaire aux vautours et aux loups cerviers de la finance. Ce n'est pas pour grossir leur caisse que je travaille. Je veux faire une grande chose, sans arrière-pensée, sans intérêt personnel d'argent.

C'est ce qui fait que Dieu m'a permis jusqu'à présent de voir clair et d'éviter les écueils; je serai inébranlable dans cette voie, et, comme personne n'est capable de me faire dévier, j'ai la confiance que je conduirai sûrement ma barque jusqu'au port, que nous pourrons appeler Saïd, du nom du vice-roi, voulant dire en arabe heureux..

دلپس و معاصروه

ها رأی دلپس فی بعض معاصریه :

رأیه فی حلیم باشا

" Ce jeune Prince parle notre langue avec facilité et élégance. Cavalier et chasseur. . . . Il a la vivacité et les allures d'un français du Midi, avec un accent parisien très pur."

رأیه فی مصطفی باشا (ابن ابراهیم باشا)

" Cè Prince est très intelligent et très instruit; il s'exprime en français comme un parisien."

رأیه فی أحمد باشا (ابن ابراهیم باشا)

" C'est un homme instruit qui a suivi avec succès les cours de notre Ecole Polytechnique. Il est très entendu, come l'était son père, dans l'administration de ses immenses propriétés et raisonne parfaitement en français sur toutes choses."

رأیه فی اسماعیل باشا

" Ismail Pacha m'est très sympathique et j'ai été enchanté de son accueil. Il a une figure fine et distinguée, et, il a réellement le sang de Méhémet-Aly. Lorsqu'il ne s'occupera plus autant de ses plaisirs, je crois qu'il se fera connaître utilement. Quoiqu'il n'ait que vingt-cinq ans, il est déjà père d'une douzaine d'enfants. Il a eu, dans sa part de succession, le plus beau palais du Caire, sur le bord du Nil; il y a dépensé pour plus d'un million de francs, en ameublements venus de France."

رأيه في عباس باشا (والى مصر)

" Prince fanatique et ennemi du progrès, que la Providence a fait disparaître au moment où il allait consommer la désorganisation et la ruine de l'Egypte."

رأيه في رشيد باشا الصدر الاعظم

" Le grand-visir Réchid-Pacha a été renversé. Quel que soit le motif apparent donné à sa chute, il n'est tombé que par la découverte de ses intrigues contre la France dans la question du canal. Voilà, pour commencer notre navigation, un homme d'Etat à la mer; il y en aura peut-être encore d'autres dans la suite."

رأيه في سيد باشا وفي حرمة المصون في رسالة أرسلها الى مدام ستيفان بك عقيلة ناظر الخارجية :

" Rien ne pouvais me flatter davantage que de recevoir cette marque de haute estime, de la part d'une princesse connue, non seulement en Egypte, mais encore en Europe, par la distinction de son esprit et de son caractère, et par ses actes de bonté et de charité."

" Ce qui m'a surtout touché, c'est que mes sentiments de dévouement absolu envers le prince qui, depuis son enfance, m'a honoré de son amitié, sont appréciés par la personne qui pouvait le mieux les deviner, car les femmes supérieures ont un instinct, pour ainsi dire, surnaturel pour reconnaître, même sans les avoir vus, les amis ou les ennemis de ceux qu'elles aiment. Leurs vœux les trompent rarement, et il n'y a pas d'homme qui, ayant auprès de lui une conseillère fidèle et désintéressée, n'ait pas eu à regretter quelquefois de n'avoir pas voulu suivre des avis ou respecter des pressentiments que sa vanité l'empêchait d'écouter."

" S.A. le vive-roi a daigné m'entretenir particulièrement, pendant notre voyage au Soudan, de la haute opinion qu'il avait du jugement droit et juste de son auguste épouse. J'ai donc un motif de plus de me réjouir de la confiance qu'elle veut bien avoir dans la sincérité de mon attachement pour un prince, assuré de trouver en moi, dans toute circonstance, la respectueuse et franche affection que lui ont acquise son excellent coeur et sa conduite, j'oserai dire fraternelle, envers moi."

ما قاله في مسألة هليوبوليس

"Nous avons dépassé Abou-Zabel; nous apercevons l'Obélisque d'Héliopolis, la ville du Soleil, où Platon a étudié pendant 17 ans les archives des prêtres égyptiens. C'est à tort que l'on a placé dans cette ville la résidence de Joseph, le fils de Jacob. La dynastie des pasteurs, sous laquelle Joseph est venu en Egypte, régnait à San, près du lac Mensaleh, où le premier Ministre du Pharaon, le Seigneur Putiphar, cumulait ses fonctions avec celles d'eunuque, comme nous le dit l'Écriture, circonstance rendant fort excusables les prévenances de madame Putiphar et rendant plus méritoire la réserve du fils de Jacob."

طلب صر امتياز الشركة

في سنة ١٩١٠ طلبت شركة القتال من الحكومة المصرية مد امتيازها أربعين سنة أخرى بعد سنة ١٩٦٨ والحكومة أحالت الطلب الى الجمعية العمومية وصرحت بأن يكون رأى الجمعية في هذه المسألة قطعياً . فانقذت الجمعية العمومية في يوم الاربعاء ٩ فبراير ١٩١٠ تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة الامير حسين كامل باشا وافتتح سمو الخديوي عباس حلى الجلسة بالنطق السامى الآتى :-

« أيها السادة

« نهديكم تحياتنا ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم
« دعوناكم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قتال السويس. فان هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها . وبعد المخبرات الطويلة أمكن الوصول الى المشروع المطروح أمامكم
« وقد علمتم أن حكومتنا بجمعة الرأى على قبوله اذا رضيت الشركة بالتعديلات.
التي سبق تبليغها لحضراتكم

« فالغرض اذاً من اجتماعكم انما هو للبحث فيما اذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز الى أربعين سنة على شرط اقسام الارباح في هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة

« وفي مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على السنتين سنة الباقية تقريباً من مدة الامتياز الحالي »
« وقد قرر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتمام الرضا

« ولا يخفى كما أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى القانون النظامي بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأياً قبل أن يعلم أن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز »
« ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازماً في هذه المسألة من البيانات والإيضاحات

« ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظره هذا المشروع المهم

« والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير البلاد »

وهنا نص مذكرة مجلس النظار إلى الجمعية العمومية عن مشروع الاتفاق :

« طلبت شركة قناة السويس من الحكومة امتداد امتيازها

« وبعد المحادثات الطويلة انتهى الأمر بتحضير مشروع الاتفاق المرافق لهذه المذكرة وقد عرض هذا الموضوع على مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢٣ يناير الجاري تحت رئاسة الحضرة الفخيمة الحديوية فقرر باجماع الآراء وجوب رفضه مادام بشكله الحالي ولكنه يرى إمكان قبوله إذا أدخلت عليه التعديلات الآتية وهي :

أولاً - إلغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك الممنوحة للشركة بمقتضى المادة الثانية عن كل سنة من سنة الامتداد وبعبارة أخرى جعل قسمة الأرباح من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ بالنصف الكاملة بدون خصم شيء مما تنماز به الشركة .

ثانياً - حفظ الحق للحكومة في نصف الارباح لا يكون من أول يناير سنة ١٩٦٩ بل يتبدى من ١٧ نوفمبر سنة ١٦٩٨ الذى هو تاريخ الامتداد

ثالثاً - حذف المادة الثامنة التى تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة ٢٠٠٩ الذى هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمى الشركة ومرتبات تقاعد واعداتهم وبما أن السبب الوحيد الذى حمل الشركة على قبول دفع التسعين الف جنيه للحكومة حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق هو تكفل الحكومة بصرف معاشات التقاعد فمجلس النظار يميل الى التجاوز عن مبلغ التسعين الف جنيه المذكورة ما دامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات

ومجلس النظار يميل أيضاً بهذه المناسبة الى تسوية المسألة المختصة بطلب الشركة لامتلاك الاراضى التى تنتخلف من البحر فى بور سعيد بسبب الاعمال التى ستجرىها على نفقتها وهو لا يوافق على استثمار الشركة بها بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الاراضى الى مصلحة الاملاك المشتركة

فى ٢٨ يناير سنة ١٩١٠ (الامضا) رئيس مجلس النظار

وها مشروع الاتفاق

المادة الاولى

امتياز شركة قنال السويس (الذى كان ميعاد انتهائه فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ اذا لم تمتنع الحكومة المصرية والشركة على اطالة مدته) قد صار امتداداً الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨

المادة الثانية

تكون قسمة صافى الإيراد أو الارباح السنوية باعتبار خمسين فى المائة للحكومة المصرية وخمسين فى المائة للشركة فى المدة التى تبتدىء من أول يناير سنة ١٩٦٩ وتنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ وذلك بمراعاة الشروط الآتية :

أولاً - إذا قص صافي الإيراد أو الأرباح السنوية في سنة من السنين عن مائة مليون فرنك فتمتاز الشركة بأخذ خمسين مليون فرنك وتأخذ الحكومة المصرية ما يتبقى بعد هذا المبلغ

ثانياً - إذا حدث في إحدى السنين أن كان صافي الإيراد أو الأرباح السنوية معادلاً لخمسين مليون فرنك أو ناقصاً عن هذا المبلغ فيكون كامل هذا الإيراد الصافي أو الأرباح حقاً للشركة ومقاسمة الحكومة للشركة في الأرباح تقضى على الحكومة بأن تتجاوز من أول يناير سنة ١٨٦٩ عن الخمسة عشر في المائة المقررة لما يقتضى المادة ٦٣ من نظامنة الشركة .

المادة الثالثة

في مقابل امتداد أجل الامتياز تتمهد الشركة بأن تدفع الى الحكومة المصرية في القاهرة مبلغ أربعة ملايين جنيه مصرى (١٠٣.٦٩٤.٠٠٠ فرنكاً) على أربعة أقساط متساوية القيمة - في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١١ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣

المادة الرابعة

وزيادة على ذلك تتمهد الشركة بأن تدفع من أول سنة ١٩٣١ للحكومة المصرية حصة من صافي الإيراد أو الأرباح على النسبة الآتية :-

٤ في المائة من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٣٠

٦ في المائة من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٤٠

٨ في المائة من سنة ١٩٤١ الى سنة ١٩٥٠

١٠ في المائة من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨

ويكون تقدير حصة الحكومة في الأرباح حسب القواعد المتبعة في تقدير ربح المساهمين بدون أي تخمين ويكون دفعها اليها في ذات المواعيد المحددة لنفع ربح المساهمين

أما الشركة المدنية المنتفعة لغاية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بخمسة عشر في المائة التي كانت من حقوق الحكومة بمقتضى المادة الثامنة عشرة من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فلا تكون ملازمة بشئ مما تحمله شركة القنال من المنصوص عليه في المادة الثالثة الآتية الذكر وفي هذه المادة

المادة الخامسة

عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لأجل تقدير حصة الحكومة في الارباح على مقتضى المادة الثانية من هذا الاتفاق لا يدخل في هذا الحساب الا فائدة أو استهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩١٠ لاستعمالها في أعمال تحسين حالة القنال والموانئ الموصلة اليه التي يشرع فيها من ابتداء سنة ١٩١١ ويشترط أن يكون توزيع القوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض ويكون تقدير حصة الحكومة حسب القواعد المتبعة في تقدير نصيب المساهمين من الأرباح ما لم تدع الحال لتطبيق القيود المدونة في الفقرة السالفة الذكر ويكون دفعها على كل حال في ذات المواعيد المحددة لذلك

المادة السادسة

حساب الخمسين في المائة التي تنقص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز يكون عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القنال الى الحكومة طبقاً للشروط المدونة في عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦

المادة السابعة

تتعرف الشركة بلزوم وجود نائبين عن الحكومة المصرية في مجلس ادارتها من ابتداء سنة ١٩٦٩ نظراً لأهمية حصة الحكومة في ارباح القنال وعلى ذلك قد قرر من الآن بأن يكون للحكومة المصرية بناء على طلبها ثلاثة اعضاء على الاكثر تنتخبهم هي ويقدمهم مجلس الادارة وتعينهم الجمعية العمومية حسب القواعد المتبعة

المادة الثامنة

بناء على طلب الشركة تتكفل الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز بدفع المعاشات والاعانات ومربيات القاعد التي يقتضيها تنفيذ اللوائح المتبعة الآن الخاصة بالمستخدمين ورؤساء البوغاز والعمال وقد سلمت الشركة للحكومة صورة من هذه اللوائح

المادة التاسعة

تتمهد الشركة بان تجري في المستقبل على نفقتها اعمال الحفظ والصيانة والتحسينات التي تراها لازمة لجعل مداخل القتال من جهة السويس في حالة مرضية وقبل ايضاً ان تتكفل بنفقات اعمال التطهير التي تباشرها الحكومة المصرية في ميناء السويس لتعميق الممر الموصل للقتال بشرط ان لا تتجاوز هذه النفقات ٩٠.٠٠٠ جنيه مصري (٣٣٣٣٣٧٠٠ فرنكا)

المادة العاشرة

قد صار الاتفاق على ان جميع العقود والاتفاقات التي ابرمت قبل الآن بين الحكومة والشركة تعتبر نصوصها المتعلقة بمدة الامتياز أو نهايته سواء كانت هذه النصوص تشير الى ذلك صريحاً أو ضمناً كأنها منطبقة على مدة الامتياز أو نهايته حسب امتداده في الاتفاق الحالي

المادة الحادية عشر

لا يعتبر هذا الاتفاق نهائياً ولا يكون نافذ المفعول الا بعد مصادقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة

وكان المرحوم حشمت باشا ناظراً للمالية في ذلك العهد والمغفور له سعد زغلول باشا ناظراً للحقانية وهو الذي كلف من قبل الحكومة بالدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قتال السويس . والجمعية العمومية أحالت المشروع الى لجنة مؤلفة من خمسة عشر عضواً لدرسه وفحصه وتقديم تقرير عنه . واللجنة عقدت عدة جلسات تحت

رئاسة المغفور له محمود سليمان باشا ثم قدمت تقريراً قررت فيه باجماع الاراء رفض المشروع . والجمعية العمومية بمجلسه ٧ ابريل سنة ١٩١٠ رفضت المشروع بالاجماع ماعدا حضرة مرقس سمكة بك الذى رأى قبوله مع التعديل وما عدا حضرات النظار وقد بنت اللجنة رفض المشروع على الامور الآتية :-

اولا - ان فيه غبنا فاحشاً قدرته ببلغ ٥٩٨٠٠٠ ر ١٣٠ جنيه

ثانياً - ان المشروع سابق لأونه

ثالثاً - ان ليس هناك حاجة الى المال

رابعاً - ان ليس هناك ضمانات لحسن استعمال هذا المال فيما يفيد البلاد

وقد اجتهد المغفور له سعد زغلول باشا فى تنفيذ الاسباب التى بنت عليها اللجنة رفض المشروع وتحويل اراء اعضاء الجمعية العمومية فلم يوفق وثبت الاعضاء على رأيهم ولم يتحولوا عنه .

عزير خانكى

